



جامعة حماه  
كلية الاقتصاد



عمليات مصرفية دولية

Banking Operations II

لطلاب السنة الرابعة



الأستاذ الدكتور

هزاع مفلح

العام الجامعي 2018-2019

# عمليات مصرفية دولية

لطلاب السنة الرابعة

الأستاذ الدكتور

هزاع مفلح

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
14-5	<b>الفصل التمهيدي - المصرف والعمليات المصرفية الخارجية</b>
6	المبحث الأول: دور المصرف الأساسي
10	المبحث الثاني: التطور في أنماط تسوية المدفوعات
11	المبحث الثالث: العمليات الخارجية للمصرف التجاري
35-15	<b>الفصل الأول- اتفاقيات التعامل بين البنوك المراسلة</b>
20-18	المبحث الأول: خدمات البنوك المراسلة
22-21	المبحث الثاني: أسس إنشاء العلاقات مع البنوك المراسلة
35-23	المبحث الثالث: اتفاقيات المراسلين
60-36	<b>الفصل الثاني - إدارة العلاقات مع البنوك المراسلة</b>
40-37	المبحث الأول: تنظيم إدارة العلاقات الخارجية
45-41	المبحث الثاني: إدارة تنفيذ الاتفاقيات مع البنوك المراسلة
54-46	المبحث الثالث: إدارة الحسابات الخارجية
60-55	المبحث الرابع: إدارة العمليات المصرفية الخارجية
76-61	<b>الفصل الثالث - تمويل التبادل التجاري الدولي</b>
70-62	المبحث الأول: الاعتماد المستندي Letter of Credit
73-71	المبحث الثاني: خطابات الضمان Letter of Guarantee
76-74	المبحث الثالث: الفورفيتينغ (الخصم دون حق الرجوع) Forfaiting
101-77	<b>الفصل الرابع - التحويلات الخارجية</b>
94-80	المبحث الأول: التحويلات الصادرة Outgoing transfers
101-95	المبحث الثاني: التحويلات الواردة Incoming transfers

121-102	الفصل الخامس - اعتمادات المسافرين، الشيكات السياحية وأوراق النقد الأجنبي
106 -103	المبحث الأول: الاعتماد الشخصي Personal letter of credit
116 -107	المبحث الثاني: الشيكات السياحية Travelers cheques
121 -117	المبحث الثالث: أوراق النقد الأجنبي Foreign bank notes
139-122	الفصل السادس - الشيكات بالعملات الأجنبية
134-123	المبحث الأول: الشيكات الأجنبية
139-135	المبحث الثاني: تحصيل الشيكات الأجنبية
153-140	الفصل السابع - عمليات اليورو دولار واليوروبوند
146-141	المبحث الأول: عمليات اليورو دولار
153-147	المبحث الثاني: سندات اليورو (اليوروبوند)
	ملاحق

### الفصل التمهيدي

#### المصرف والعمليات المصرفية الخارجية

- دور المصرف الأساسي.
- التطور في أنماط تسوية المدفوعات.
- العمليات الخارجية للمصرف التجاري.

### المبحث الأول

#### دور المصرف الأساسي

#### The bank's basic role

تستند العمليات المصرفية بشكل عام، على أصول وأعراف، تم تطويرها مع تطور المصارف، منذ نشأة هذه المصارف وتشعب عملياتها، وصولاً إلى ما هي عليه اليوم. وقد بنيت تلك الأصول والأعراف على مبادئ ومفاهيم، مستمدة من حق المدخّر (المقرض) في الحفاظ على قيمة مدخراته، وحق المستثمر (المقرض) في زيادة مكاسبه إلى أقصى حد ممكن، وحق المصرف، وهو في هذه الحالة الوسيط الذي يعمل على ضخ الأموال من المدخرين وإقراضها إلى المستثمرين، في تحقيق أقصى ربح ممكن، باعتباره منشأة رأسمالية (الشكل التوضيحي رقم 1).

ويتمثل واجب المصرف الائتماني، في الاستعداد التام وغير القابل للمناقشة، لرد وديعة المدخّر إلى صاحبها في أي وقت، أو عند الطلب. إذاً، يستلزم قيام المصرف بدوره كوسيط، وجود اقتصاد نقدي متحرك ونشط، بمعنى أن يكون لدينا وحدات مدخرة تنتج أكثر مما تستهلك، وأخرى مستثمرة تستهلك من المال في مراحل الاستثمار الأولى أكثر مما تنتج. وبعبارة أخرى، أن يتوفر عرض للنقود من قبل الوحدات الاقتصادية صاحبة الفائض النقدي، وأن يتوفر طلب على النقود من قبل الوحدات الاقتصادية المحتاجة. من ثم، يؤدي قيام المصرف بدوره ضمن هذا الإطار، إلى زيادة حجم العرض من النقود والطلب على النقود، ومن ثم إلى زيادة حجم أعمال المصرف وأرباحه.

وتبقى قدرة المصرف على القيام بدور الوسيط، خلافاً لما تم افتراضه أعلاه، محدودة بمقدار ما يستطيع تعبئته من المدخرات بشكل ودائع، ومقدار ما يستطيع منحه من التسهيلات الائتمانية على شكل قروض. حيث يمكن نجد في الواقع، أن

الكثير من المدخرين، يفضلون الاكتناز، وأن المصرف لا يستطيع إشباع كل الطلبات على القروض، بالنظر لما يكتنف قدرة بعض المقرضين على تسديد القروض من مخاطر لا يستطيع المصرف أن يغامر بتحملها وذلك في ضوء قواعد حرصه على حماية وجوده المترتب على حمايته لأموال المودعين.

تعدّ قدرة المصرف على القيام بدور التوسط بين وحدات الفائض ووحدات العجز، وزيادة فعالية التوزيع الذي يقوم به للتدفقات من الفوائض النقدية، بين مختلف القطاعات المنتجة، أساسية لدفع عجلة النمو إلى الأمام. وتعتمد قدرة المصرف في هذا المجال، على مدى انتشار الوعي المصرفي.

يقاس الوعي المصرفي، من ناحية العرض المتمثل في مصادر أموال المصرف، بنسب مكونات عرض النقود بالمفهوم الضيق، أي النقد المتداول من جهة والودائع الجارية وتحت الطلب لدى المصارف من جهة أخرى. ويلاحظ ارتفاع نسبة النقد المتداول وانخفاض نسبة الودائع تحت الطلب لدى المصارف في الاقتصادات الأقل نمواً، كما يلاحظ ارتفاع نسبة الودائع وانخفاض نسبة النقد المتداول في الدول الأكثر نمواً بشكل عام. ومن هنا يمكننا القول، إن نجاح البنوك في زيادة مصادر أموالها في المدى البعيد يعتمد على مدى وقوة مساهمتها في تنمية الاقتصاديات التي تعمل بها، والذي يترتب عليه زيادة الوعي المصرفي وبالتالي ارتفاع نسبة الودائع على حساب النقد المتداول في عرض النقد.

أما من ناحية الطلب المتمثل في توظيفات أموال المصرف عن طريق منح التسهيلات الائتمانية والقروض، فيلاحظ أن مقاييس الوعي المصرفي تزداد تعقيداً. إذ إنه لكي يتمكن المقرض من إشباع طلبه على أموال المصرف يجب عليه أن يقنع المصرف بجدوى اقتراضه والأهم من ذلك قدرته على تسديد القرض. وهنا تبدأ مشكلة غالباً ما يترتب عليها اضطراب المصرف إلى توزيع توظيفات أمواله بشكل قد لا يزيد من طاقة الاقتصاد الإنتاجية بل ويؤدي أحياناً إلى زيادة تبعية هذا الاقتصاد على العالم الخارجي. حيث يلاحظ وجود فجوة زمنية، بين ازدياد وتنوع

مصادر أموال المصرف الناجمة عن انتشار الوعي المصرفي، وبين ازدياد حصة الفعاليات الإنتاجية من تلك المصادر. وقد يعود ذلك، أي وجود الفجوة الزمنية، إلى ضعف الثقافة المصرفية لدى المستثمر (المقترض) المحتمل والتي تتمثل في عدم استطاعته إقناع المصرف بمنحه القرض المطلوب. لهذا يلجأ المصرف إلى توظيف أمواله بشكل يتماشى مع طبيعة مصادرها، وذلك بتخصيصه لجزء كبير من تلك الأموال لتمويل فعاليات لاتجارية تمتاز بقصر مدة احتياجها للائتمان وقدرتها على التسديد التلقائي وذلك على حساب تمويل الفعاليات الإنتاجية. ولكي يتمكن المصرف من إشباع طلب الفعاليات المنتجة على القروض، يحتاج أن يعمل على تنقيف تلك الفعاليات مصرفياً، بحيث تتمكن تلك الفعاليات من تأمين الحد الأدنى من مستلزمات الاقتراض. كما ولا بدّ له من دراسة احتياجات تلك الفعاليات واستحداث أدوات وأنماط عمل مصرفية جديدة لملاءمة تلك الاحتياجات، وتبرز أهمية اهتمام المصارف بتمويل الفعاليات الإنتاجية في المدى المتوسط والبعيد، من خلال احتياجات تلك الفعاليات للتمويل التجاري، المرتبط بعمليات تسويق المنتجات داخل الاقتصاد وخارجه، واحتياجها الدائم للمواد الخام وبعض المواد نصف المصنعة القادمة أيضاً من داخل الاقتصاد أو خارجه.

في ضوء ما تقدم وبالرجوع إلى مصادر أموال المصرف نجد أنه بالإضافة إلى المخاطرة الائتمانية المترتبة على إقراض المصرف للفعاليات الإنتاجية هنالك مخاطرة وقتية يتحملها المصرف قد تحول دون منحه الائتمان الإنتاجي اللازم حتى لو كان طلب الائتمان مناسباً له. وتتمثل تلك المخاطرة في قيام المصرف بتوظيف الأموال القصيرة الأمد مثل الودائع تحت الطلب لآجال متوسطة أو طويلة الأمد. لذلك تسعى المصارف إلى مقابلة قروضها المتوسطة وطويلة الأجل بودائع متوسطة وطويلة الأجل. وإذا لم تتوفر مثل تلك الودائع لمصرف ما فلا بد له عندئذ من إصدار أسناد قرض متوسطة الأجل، ويشترط في هذه الحالة وجود أسواق مالية متطورة والتي غالباً ما يؤدي غيابها إلى إجبار المصرف على توظيف الجزء

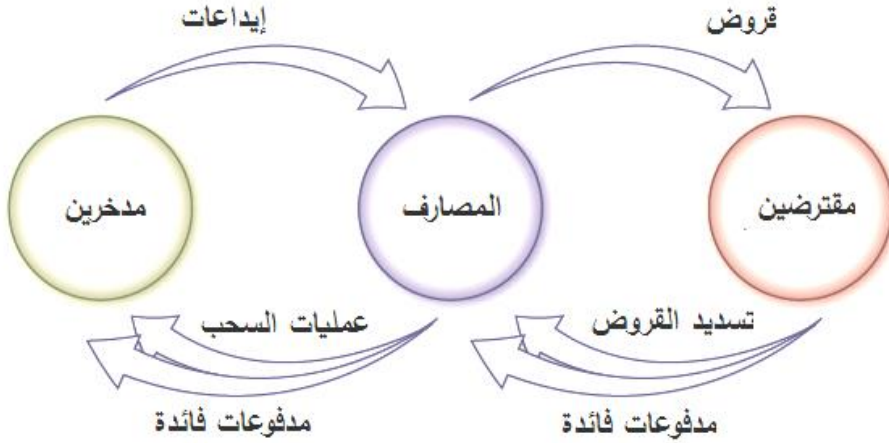


## عمليات مصرفية دولية

الأكبر من أمواله في الفعاليات التجارية قصيرة المدى. ويفسر هذا المفهوم اتجاهات التخصص التي ميزت تطور الأعمال المصرفية.

فمن جهة يلاحظ أن المصارف التي نجحت في تعبئة ودائع الجمهور وسميت فيما بعد بمصارف الودائع أو المصارف التجارية قد مالت إلى التخصص في العمليات التجارية. في حين تخصصت المصارف التي نجحت بتعبئة الودائع أو الأموال طويلة المدى بالإقراض الإنتاجي متوسط وطويل المدى، وسميت فيما بعد بمصارف الأعمال أو مصارف الاستثمار!

الشكل التوضيحي رقم (1). المصارف كمؤسسات توسط مالي



### المبحث الثاني

#### التطور في أنماط تسوية المدفوعات

تطورت أنماط تسوية المدفوعات الدولية مع تطور العلاقات التجارية والمالية الدولية. وتتأثر العمليات المصرفية الخارجية مباشرة، بتطور وانتشار التبادل التجاري الإلكتروني، وانتشار ما يسمى بالنقود الإلكترونية Cyber cash، ومن خلال إعادة هيكلة المنظومة الدولية، حيث ينحسر مفهوم الدولة ليحل محله مفهوم التجمعات الاقتصادية الكبرى، وازدياد حرية انتقال البضائع والأموال والأشخاص. وقد ظهرت اتجاهات متعددة في تنظيم أنماط تسوية المدفوعات بين الدول، وإعطائها صفة مؤسسية وقانونية، أثمرت نظام النقد الدولي. تم إنشاء صندوق النقد الدولي عند نهاية الحرب العالمية الثانية ليكون المؤسسة الدولية المسؤولة عن المحافظة على مبادئ نظام النقد الدولي التي وضعت في بريتون وودز. وعلى أثر توقف العمل بنظام بريتون وودز في أوائل السبعينيات وظهور نظام العملات المعومة ظهرت اتجاهات في الدول الكبرى عملت على تقليص دور الحكومة وتدخلها في الأسواق وحصره في الرقابة، وهو ما أخذ أشكال الخصخصة وتحرير قيود التبادل التجاري والمدفوعات الخارجية من خلال منظمة التجارة العالمية والعولمة المتمثلة في تسريع انفتاح اقتصادات الدول لتصبح جزءاً من اقتصاد عالمي يعمل وفق قوانين وأسس محددة.

لقد تأثرت العمليات المصرفية الخارجية مباشرة بتلك التطورات المذكورة أعلاه، عدا عن تأثرها بما تخلل الربع الأخير من القرن العشرين من تطورات في مجالات المواصلات والاتصالات والإلكترونيات، والتي نتج عن تطبيقها زيادة كبيرة في حجم وسرعة تبادل المعلومات، مما زاد من كفاءة أنماط التسوية وساعد في ظهور أنماط جديدة.

### المبحث الثالث

#### العمليات الخارجية للمصرف التجاري

#### The commercial bank's foreign operations

اعتماداً على ما كنا قد أتينا على ذكره عند تعرضنا لدور المصرف الأساسي، فإن العمليات المصرفية داخل اقتصاد ما تنشأ أساساً من الاحتياجات المتولدة عن وجود علاقات اقتصادية متشعبة ومعقدة بين مختلف الوحدات والقطاعات المكونة لذلك الاقتصاد. وينطبق نفس المنطق على العمليات المصرفية الخارجية إذ تنبثق هذه العمليات مباشرة من العلاقات الاقتصادية التي تربط اقتصاد ما معين باقتصاد أو اقتصادات أخرى.

يمكن تصنيف العلاقات الاقتصادية بين الدول ضمن ثلاث فئات رئيسة كما يأتي:

(1) العلاقات التجارية، وتشمل تبادل البضائع والخدمات بين الاقتصاد المعني وبقية الاقتصادات في العالم.

(2) العلاقات الاستثمارية، أي انتقال الأموال لغايات الاستثمار الطويلة الأجل بين الاقتصاد المحلي وبقية اقتصادات العالم.

(3) العلاقات النقدية وتشمل التدفقات النقدية القصيرة الأمد والناجمة عن عمليات المضاربة أو ترجيح (المراجحة) أسعار العملات وأسعار الفوائد بين أسواق المال المحلية وبقية الأسواق العالمية.

اتجهت المؤسسات المصرفية العالمية إلى التخصص في تقديم الخدمات المصرفية الضرورية لتغطية كل فئة من العلاقات الرئيسية المذكورة أعلاه. إذ تخصصت بنوك الودائع على الصعيد الخارجي في تمويل عمليات التجارة الخارجية، مقدمة بذلك الخدمات المصرفية التقليدية مثل عمليات التحويل وتحصيل

البوالص والاعتمادات المستندية والكفالات والعقود الخارجية. وتخصصت بنوك الأعمال في تقديم خدمات التمويل والتوظيف من مثل تغطية عمليات إصدار الأسهم والسندات، وأسناد القرض وإدارة المحافظ المالية لحساب عملائها، وإدارة الأموال المنقولة وغير المنقولة بشكل عام. ومن جهة أخرى استحدثت الفئتان المذكورتان فئة ثالثة أطلق عليها اسم الوحدات المصرفية الخارجية Offshore banking units (OBUs) تخصصت في تقديم خدمات توظيف رؤوس الأموال قصيرة الأمد بالعملات الرئيسية. وبالنظر لترابط معظم تلك العمليات مع بعضها البعض أصبحت البنوك الكبيرة في وضع تستطيع من خلاله تقديم كافة أنواع الخدمات، مما أدى إلى إضعاف مفهوم التخصص وظهور ما يسمى بالمصارف الشاملة Universal banks. إلا أنه يجدر القول إن تلك المصارف قد حافظت على مبادئ التخصص ومفاهيم العمل المصرفي، من حيث فصل خدماتها حسب الوظائف المذكورة أعلاه وتوزيعها على دوائر متخصصة في البنك أو من حيث إنشاء بنوك أعمال أو وحدات مصرفية خارجية بشكل فروع أو شركات منبثقة عنها أو تابعة لها. ومن هنا نستطيع حصر دراسة العمليات الخارجية للمصارف التجارية دون التعرض إلى بقية العمليات الرأسمالية والنقدية الخارجية في الآتي:

### أ - تمويل التبادل التجاري الدولي

#### Foreign trade financing

يترتب على تبادل البضائع والخدمات بين الدول ضرورة دفع قيم البضائع وأجور الخدمات المتبادلة. وفي إطار نظام النقد الدولي المعمول به يتم ذلك من خلال نمطين رئيسيين وهما: نمط تسوية المدفوعات الحرة، ونمط تسوية المدفوعات من خلال اتفاقيات تقاص أو اتفاقيات دفع يتم عقدها بين الدول. ولا يؤثر اختلاف النمطين المذكورين، في العمليات المصرفية المتعارف عليها، بالنظر لرجوع سبب الاختلاف بين النمطين إلى شح مصادر العملة الأجنبية لدى الدول التي تمول تجارتها الخارجية بوساطة اتفاقيات الدفع.

وفي إطار نظام تسوية المدفوعات الحرة يلاحظ أن المصارف التجارية في بلد معين تتعامل مع الخارج في إطار قوانين وأنظمة مراقبة العملة الأجنبية التي يضعها المصرف المركزي أو السلطة النقدية في ذلك البلد. وتحدد تلك الأنظمة قدرة البنوك على استعمال موارد البلد من العملة الأجنبية لتمويل تجارته الخارجية. وتحدد تلك الأنظمة من قدرة البنوك على استعمال موارد العملة الأجنبية حسب أوضاع موجودات البلد من العملات الأجنبية، فكلما انخفضت تلك الموجودات تزداد القيود على المدفوعات الأجنبية. كما ويتم تخفيضها عند ازدياد مصادر البلد بالعملة الأجنبية بشكل عام. وقد ساد هذا النظام حتى منتصف الثمانينات حيث برهن اقتصاديو صندوق النقد الدولي أن القيود على المدفوعات تؤدي إلى هروب مصادر البلد بالعملة الأجنبية إلى الخارج. وإن أفضل السبل لعودتها هو تحرير أنظمة مراقبة العملة وإتباع السياسات الاقتصادية الصحيحة.

ولكي تتمكن المصارف من تسوية مدفوعاتها بالعملات الأجنبية يجب عليها أن تحتفظ بأرصدة من العملات الأجنبية التي تحظى بالقبول الدولي العام. ومن الطبيعي أن تحتفظ المصارف بأرصدها من العملات الأجنبية لدى الدول المصدرة لتلك العملات أي أن تحتفظ المصارف بأرصدها من الدولار لدى المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية وبأرصدها من الإسترليني لدى المصارف في بريطانيا وهكذا. غير أنه خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ظهرت وتطورت العملات الحرة Eurocurrencies وأسواق العملات الحرة Euromarkets، مما أضفى مرونة أكبر على عمليات الحيازة والاحتفاظ بالأرصدة من العملات الصعبة.

### ب - قبول الودائع بالعملات الحرة

#### Euro currencies

يعتبر الدولار الحر Eurodollar من أهم العملات الحرة. والدولار الحر كما يعرف الطالب من خلال دراسته لمقرر التمويل الدولي، هو الدولار المتعامل

به خارج الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعتبر الدولارات المودعة في لندن أو باريس دولارات حرة Eurodollar بالنظر لعدم خضوعها لسيطرة البنك المركزي الأمريكي (الاحتياط الفيدرالي) المباشرة. فالبنوك السورية التي تقبل الودائع بالدولار غير ملزمة بالاحتفاظ بنسبة معينة من تلك الودائع لدى بنك الاحتياط الفيدرالي على غرار البنوك الأمريكية. وعلى غرار الدولار الأمريكي تعتبر أية عملة مودعة خارج البلد المصدر لها وخارج نطاق سيطرة البنك المركزي في ذلك البلد عملة حرة Eurocurrency.

### ج - إدارة الحسابات بالعملات الحرة

#### Management of Eurocurrency account

تتعامل البنوك التجارية بالعملات الأجنبية في الأسواق الداخلية لتلك العملات كما وتتعامل في أسواقها الحرة. إذ قد يحتفظ بنك سوري بأرصده من الدولار موزعة بين بنك أمريكي في نيويورك وبنك بريطاني في لندن وبنك فرنسي في باريس. وكما ذكرنا تعتبر أرصده من الدولار لدى البنوك في لندن وباريس دولارات حرة Eurodollars.

## الفصل الأول

### اتفاقيات التعامل بين البنوك المراسلة

- خدمات البنوك المراسلة.
- أسس إنشاء العلاقات مع البنوك المراسلة.
- اتفاقيات المراسلين.

## الفصل الأول

### اتفاقيات التعامل بين البنوك المراسلة

#### مقدمة

قد يتساءل الطالب ما هو الفرق بين عمليات المصارف الداخلية وعملياتها الخارجية؟ وخاصة في ضوء دور المصرف كوسيط بين الوحدات الاقتصادية صاحبة الفوائض النقدية وتلك صاحبة العجز. والفرق هنا قد يكون قياسياً أي منبثقاً عن درجة قيام المصرف بدوره.

فمن جهة مستلزمات قيام المصرف بدوره والتي تتلخص بوجود اقتصاد نقدي تكون فيه النقود وسيلة التبادل الرسمية والمتعارف عليها ويكون ذلك الاقتصاد ديناميكي الحركة، نجد أن التجارة الدولية هي من العناصر الأساسية التي تحافظ على وجود الاقتصاد وتساعد في نموه عن طريق تبادل السلع الأساسية والخدمات والتكنولوجيا، كما وأن التعامل في ظل نظام النقد الدولي القائم يشمل عدة أنواع من النقود سواء كانت هذه من العملات الرئيسية أم وحدات حسابية لتسهيل تسوية اتفاقيات المدفوعات الثنائية.

أما من جهة وجود تسرب في قنوات إعادة تدوير الفوائض النقدية الداخلية الناتج عن ضعف الوعي المصرفي، فيلاحظ أن ذلك التسرب في العلاقات التجارية والنقدية الخارجية ضئيل جداً، إذ لا بد لمعظم المستوردين والمصدرين من التعامل مع مصارفهم لضمان حقوقهم ورعاية مصالحهم أمام المصدرين أو المستوردين الأجانب. ومع ذلك تبقى هنالك بعض أشكال التجارة التقليدية والمتمثلة في سفر التاجر إلى بلد أجنبي وشراؤه للبضائع والعودة معها إلى بلده، إلا أن هذا النمط من التجارة والذي يمثل التسرب من قنوات العلاقات المصرفية الدولية يبقى محدوداً (كالتجارة بالخضار والفواكه والسلع سريعة التلف مثلاً) وتعزف البنوك عن تمويله لما يكتفه من مخاطر متعددة.



هنالك عدة مؤشرات اقتصادية تبين أهمية العلاقات والعمليات المصرفية الخارجية وأهم هذه المؤشرات هو حجم تجارة البلد الدولية بالنسبة إلى حجم الدخل القومي، أو نسبة الاستيراد والتصدير إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويبين ارتفاع هذه النسبة مدى اعتماد الاقتصاد المحلي على الخارج، كما ويبين في نفس الوقت مدى أهمية العمليات المصرفية الخارجية في قطاع المصارف. ولا بد من تثقيف هذا المؤشر بمؤشر آخر يبين مدى تسرب عمليات تمويل التجارة الخارجية من الجهاز المصرفي. وقد يكون المؤشر الأمثل في هذه الحالة هو نسبة مجموع عمليات تمويل التجارة من تحويلات، بوالص تحصيل، وبوالص الاعتمادات المستندية المنفذة لدى الجهاز المصرفي إلى مجموع البيانات الجمركية المنفذة خلال فترة محددة.

وتتبين أهمية العمليات المصرفية الخارجية لدى البنوك السورية من خلال نسبة استيراد وتصدير البضائع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي. وأيضاً قد تكون تقديرات البنك المركزي السوري عن نسبة تسرب تمويل التجارة الخارجية من حجم تجارة سورية الدولية مهمة في هذا السياق.

## المبحث الأول

### خدمات البنوك المراسلة

### Correspondent bank services

يحتاج البنك التجاري إلى إقامة علاقات عملية وطيدة مع البنوك الأجنبية ليقوم بتنفيذ مختلف العمليات المصرفية بوساطتها لصالح أشخاص مستفيدين في الخارج وبناءً على طلب عملائه المحليين. فمثلاً إذا أراد أحد العملاء المحليين للبنك التجاري تحويل مبلغ من الجنيهات الإسترلينية إلى مستفيد بريطاني فهو يلجأ إلى بنكه التجاري حيث يقوم هذا بالطلب من بنك تجاري بريطاني دفع المبلغ للمستفيد في لندن ويسمى البنك الأجنبي في هذه الحالة البنك المراسل للبنك المحلي وتعود هذه التسمية إلى كون جميع العلاقات بين المصارف خطية ومن خلال كتب أو برقيات أو إشعارات خطية متبادلة بينها، وحتى لو تم تنفيذ العملية شفهيًا بوساطة الهاتف مثلاً فلا بدّ من تعزيزها خطياً بالمراسلة.

ومن جهة أخرى فإن احتياج البنوك التجارية في العالم لخدمات بعضها البعض لتسهيل قيام كل منها بتقديم خدماته لعملائه المحليين يجعل من إنشاء العلاقات مع البنوك المراسلة أمراً لا بدّ منه. وبشكل عام تتكون الخدمات المصرفية المتبادلة بين البنوك المراسلة لأغراض تمويل التجارة الدولية مما يلي:

#### أ - خدمات عامة General services

- 1- إعداد التقارير عن مختلف أسواق السلع في العالم.
- 2- مساعدة المصدرين على إيجاد مستوردين لسلعهم.
- 3- مساعدة المستوردين على إيجاد مصدرين لتصدير السلع التي يطلبونها.
- 4- مساعدة المصدرين والمستوردين على معرفة الأنظمة المختلفة للدفع والتجارة في مختلف الدول.

- 5- تزويد المصدرين والمستوردين بتقارير مالية عن سمعة وأوضاع عملاتهم التجارية.
- 6- القيام بإجراءات التصدير وإعداد مستندات التصدير نيابة عن المصدرين.
- 7- إصدار الكفالات المالية المختلفة.
- 8- تعريف المستثمرين على ميزات الاستثمار في أي دولة أو سوق.

### ب - تمويل المستوردات **Import financing**

- 1- بيع العملات الأجنبية بتسليم آني (فوري) أو آجل.
- 2- إجراء التحويلات البرقية والبريدية وإصدار الشيكات.
- 3- فتح جميع أنواع الاعتمادات المستندية.
- 4- تسديد السحوبات المستندية (بوالص التحصيل).
- 5- كفالة السحوبات الزمنية المسحوبة على المستوردين.
- 6- تخزين البضائع المستوردة في مخازن عمومية.
- 7- منح سلف بضمانة البضائع المخزونة في المخازن العامة مقابل وصولات استلام البضاعة الصادرة عنها.

### ج - تمويل الصادرات **Export financing**

- 1- شراء العملات الأجنبية تسليم آني (فوري) أو آجل.
- 2- إرسال السحوبات المستندية للتحصيل إلى الخارج.
- 3- تبليغ الاعتمادات المستندية التصديرية وتعزيزها وخدمتها.
- 4- تسليم المصدرين بضمانة الوثائق (البوالص) الخاصة بصادراتهم وبضمانة الاعتمادات المستندية التصديرية لصالحهم.
- 5- شراء السحوبات الزمنية المستندية من المصدرين.
- 6- دفع قيمة الحوالات البرقية والبريدية الواردة والشيكات المسحوبة على البنك.

### د - تمويل الخدمات **Foreign services financing**

## عمليات مصرفية دولية

- 1- إعداد المعلومات المفيدة للسياح بخصوص الأسعار وأنظمة التعامل بالعملات الأجنبية التي تهمهم.
- 2- فتح حسابات جارية للبنوك الأجنبية والأفراد.
- 3- إصدار الشيكات وشيكات المسافرين للسائحين وشراء مثل هذه الشيكات.
- 4- إصدار التحويلات البرقية والبريدية لتغطية النفقات غير المنظورة.
- 5- إصدار الاعتمادات الخاصة.
- 6- فتح اعتمادات مستنديه لتمويل تكاليف تقديم خدمات مثل خدمات تركيب الآلات.
- 7- صرف مبالغ من الاعتمادات الخاصة.
- 8- تبليغ اعتمادات الخدمات وخدمتها.

### هـ - الاستثمارات الخارجية Foreign investments

- 1- قبول الودائع لأجل.
- 2- إصدار شهادات الإيداع.
- 3- قبول الأموال برسم الأمانة واستثمارها.
- 4- شراء الأسهم والسندات والأذونات.
- 5- حفظ الأسهم والسندات وخدمتها بتحصيل فوائدها وقيمتها عند الاستحقاق ودفع الضرائب وإجراء معاملات الإعفاء.
- 6- إدارة العقارات نيابة عن العملاء.
- 7- إصدار السندات والأسهم والاحتفاظ بسجلاتها.
- 8- إقراض الأموال والاكتتاب بالسندات لحسابها الخاص.
- 9- إعداد التقارير عن أوضاع أسواق السندات والأسهم وتوزيعها على عملائها.

## المبحث الثاني

### أسس إنشاء العلاقات مع البنوك المراسلة

#### Bases for starting correspondent banking relationship

إن أهم الأسس التي يعتبرها البنك عند إنشائه لعلاقات مع بنك خارجي هو حاجته لخدمات ذلك البنك. مثلاً بافتراض وجود أربعة بنوك مراسلة في لندن لبنك تجاري محلي، يعتمد إنشاء ذلك البنك لعلاقة مراسل مع بنك خامس في لندن على حاجته للخدمات في ضوء كلفة تلك الخدمات القائمة عليه ومستوى كفاءة تنفيذها من قبل مراسليه الآخرين. ومقدار استفادته من حجم العمل الموجه إليه من قبل أولئك المراسلين. لهذا يمكننا القول إن الأسباب الموجبة لإنشاء علاقة جديدة مع أحد البنوك الأجنبية قد تكون كالآتي:

أ - ازدياد حجم العمل محلياً وضرورة توزيعه ضمن سقف محددة على مزيد من البنوك المراسلة. أو ضرورة الحصول على المزيد من التسهيلات المصرفية الخارجية.

ب - حدوث ضعف في مركز وكفاءة أو مستوى أحد البنوك المراسلة والاتجاه إلى تقليص حجم التعامل معه.

ج - ارتفاع كلفة التعامل مع أحد البنوك المراسلة والحصول على عروض تعامل بكلفة أقل.

د - توقع زيادة أعمال وأرباح البنك نتيجة لتنفيذ الخدمات التي يقدمها المراسل الجديد أو يطلب تنفيذها.

هـ - تقديم المراسل الجديد لخدمات جديدة ومتخصصة لا تقدمها بقية البنوك المراسلة.

ومن الطبيعي أن يلجأ البنك التجاري إلى إنشاء علاقاته الخارجية مع أقوى البنوك الخارجية مركزاً وأرقاها سمعة وأكفوها تنفيذاً للخدمات، وأكثرها اتساعاً من

حيث انتشار شبكة فروعها والبنوك التابعة أو المراسلة لها في جميع أنحاء العالم ولهذا فإن إنشاء علاقة مع بنك مراسل يجب أن يخضع لدراسة وافية عن البنك المرسل وتحليل كامل لوضع المرسل والاستعانة بما تنشره وكالات التصنيف الائتمانية العالمية مثل (Moody's/S&P/IBCA) عن هذا المرسل ومقارنته مع غيره من المرسلين الذين يعرضون خدمات مماثلة. إلا أنه انطلاقاً من مبدأ المنفعة المتبادلة (Reciprocity) الذي يحكم تعامل البنوك فيما بينها والذي يعطي البنك المرسل الحق في قبول أو رفض التعامل من حيث المبدأ يصبح أمر إنشاء العلاقة خاضعاً لاتفاقيات تعامل يتفق البنكان من خلالها على شروط علاقاتهما المصرفية. وقد درجت العادة على قيام مندوبي كبار البنوك العالمية بزيارات عمل للبنوك المحلية يقومون من خلالها بعرض خدمات بنوكهم تمهيداً لإنشاء علاقات مراسلين وعقد الاتفاقيات المترتبة عليها.

المبحث الثالث

اتفاقيات المراسلين

Correspondent's agreements

تتكون الاتفاقيات المعقودة مع البنوك المراسلة من كتب متبادلة بين البنك المحلي والبنك الخارجي. وقد يبدأ البنك المحلي بالكتابة إلى البنك الخارجي مبيناً رغبته في إنشاء علاقة مراسل مع البنك الخارجي والخدمات التي سوف يحتاجها من ذلك المراسل ويطلب البنك المحلي في كتابه من البنك الخارجي تزويده بشروط تعامله وبأنواع وحدود التسهيلات التي بإمكانه منحها. وفي حالة رد البنك الخارجي بالإيجاب يبين في رده موافقته على تقديم الخدمات المطلوبة وشروط تعامله وأنواع وحدود التسهيلات الممنوحة. وقد يبدأ البنك الخارجي بالكتابة لاحقاً لزيارة أحد مندوبيه للبنك المحلي مبيناً في كتابه رغبته في التعامل مع البنك المحلي ويعرض رسمياً الخدمات والتسهيلات وشروط التعامل التي يكون المندوب قد اتفق عليها مع إدارة البنك أثناء زيارته.

أ - شروط التعامل Terms and conditions

تتكون شروط التعامل Terms and conditions من العمولات والمصاريف التي يتقاضاها البنك المراسل على مختلف عملياته المصرفية العادية وتكون في العادة مدونة طي نشرة رسمية يصدرها البنك المراسل وغالباً ما تكون شروط التعامل موحدة نظامياً من قبل السلطات النقدية الممثلة في البنك المركزي أو باتفاق البنوك فيما بينها من خلال جمعية البنوك. ويتم عادة توحيد شروط التعامل باتفاق البنوك من خلال جمعية البنوك بإشراف البنك المركزي الذي يقوم بفرض شروط التعامل المتفق عليها على الجهاز المصرفي إلا أن شروط التعامل الموحدة غالباً ما تكون الشروط القصوى، وباستطاعة أي بنك محلي أن يخفض هذه الشروط لقاء قيام البنك المراسل بتخفيض شروطه بشكل مماثل. ويعتمد

تخفيض العمولات على حساب دقيق تجريه إدارة البنك. فإذا ما افترضنا تساوي حجم العمل المتبادل بين بنك محلي ومراسله الخارجي قد لا يكون من مصلحة أي من البنكين العمل على تخفيض أرباحه بتخفيض عمولاته. وتحمل البنوك عملائها جميع العمولات والمصاريف الداخلية أو الخارجية المترتبة على تقديم البنك لخدماته المصرفية. إلا أنه إذا كانت هيكلية تعامل البنوك المحلية مع الخارج غير متوازية بمعنى أن البنوك المحلية لا تستلم من البنوك الخارجية حجم عمل مماثل لذلك الذي ترسله لها، تصبح البنوك المحلية في وضع تستطيع به المطالبة بتخفيض عمولات البنوك المراسلة من جانب واحد وذلك انطلاقاً من مبدأ المعاملة بالمثل.

وعلى سبيل المثال وإذا ما أخذنا بالاعتبار هيكلية الاقتصاد السوري وتجارته الدولية نجد أن سورية تستورد أكثر مما تصدر مما يدل على أن المراسل الخارجي بشكل عام قد يرسل عمليات أقل للبنك المحلي مقابل عمليات أكثر يستلمها من المحلي. وقد يتساءل البعض لماذا يسعى البنك المحلي إلى تخفيض عمولات مراسله طالما أن العميل المحلي هو الذي يتحمل عبء تلك العمولات، والجواب هنا يكمن في نجاح البنك المحلي في منافسة بقية البنوك المحلية على تسويق خدماته. إذ كلما نجح ذلك البنك في تخفيض عمولات مراسله كلما نجح في تخفيض كلفة عملياته مقارنة بقية البنوك وذلك لمصلحة وحساب عملائه وهذا يساعد في اجتذاب العملاء وفي زيادة حجم العمل والأرباح على المدى البعيد. أما إذا لم يستطع البنك المحلي تخفيض عمولات مراسله فقد يستطيع بالمقابل الحصول على تسهيلات خاصة في إطار التسهيلات العامة التي يوافق البنك المراسل على منحها.

### ب - فتح الحساب وحدود التسهيلات Accounts and lines of credit

يعتبر فتح الحساب بالعملة الأجنبية لدى البنك المراسل شرطاً أساسياً من شروط بدء التعامل مع ذلك البنك. إذ إن تنفيذ معظم الخدمات المصرفية من قبل



ذلك البنك لابد وأن يتم عبر ذلك الحساب، وعليه تخضع عملية فتح الحساب لمفاوضات بين البنكين يتم الاتفاق من خلالها على نوع الحساب وعلى إمكانيات تقاضيه للفوائد في ضوء الأنظمة النقدية السائدة في بلد المراسل وطريقة احتساب تلك الفوائد ومواعيد تحقق قيدها. كما ويتم الاتفاق على حدود التسهيلات التي يمنحها البنك المراسل.

تتكون التسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك المراسل وتسمى Lines of credit بشكل رئيسي من حدود الائتمان التي يوافق البنك المراسل على منحها للبنك المحلي وذلك لأغراض كشف الحساب لمدة محددة lean advances وتعتبر هذه تسهيلات ائتمانية مباشرة. كما وتمنح حدود تسهيلات غير مباشرة لأغراض تعزيز الاعتمادات المستندية وقبول السحوبات الزمنية العائدة لها أو لعمليات تحصيل البوالص، أو تعزيز الكفالات الخارجية.

ويحدد البنك المراسل سقف التسهيلات الممنوحة في ضوء تقييمه لقوة مركز البنك المحلي وكفاءة إدارته وسلامه وأوضاعه المالية وأوضاع البلد بشكل عام ومستوى موجوداته من العملات الأجنبية بشكل خاص كما ويعطي وزناً خاصاً لأنظمة مراقبة العملة الأجنبية ومدى مراقبة البنك المركزي لأوضاع البنوك التجارية من خلال تطبيقه لأحكام قانون البنوك أو القوانين المماثلة له.

وجدير بالذكر أن بعض أنظمة مراقبة العملة تمنع البنوك التجارية من كشف حساباتها في الخارج، إلا أن هذا لا يمنع البنك التجاري من الحصول على حدود تسهيلات مباشرة بالنظر لدوام إمكانية كشف الحساب نتيجة لتحقيق التزامات عرضية على البنك المحلي مثل تسديد قيمة اعتمادات مستنديه قائمة أو كفالات قائمة لصالح مستفيدين في الخارج إذ إن البنك التجاري لا يحتفظ بكامل قيمة تلك الالتزامات في حسابات الجارية في الخارج بالنظر لطبيعتها العرضية من جهة أو لكون مقدار ما يستطيع البنك التجاري الاحتفاظ به من أرصدة أجنبية مقابل

التزاماتها العرضية محدداً بموجب أحكام قانون مراقبة العملة، والتعليمات الصادرة استناداً إليه.

قد لا يحتاج البنك المحلي إلى فتح حساب بالعملة الأجنبية لدى البنك المرسل المنوي بدء التعامل معه. وفي هذه الحالة يجب الاتفاق مع البنك المرسل على نمط تغطية تنفيذه للخدمات المصرفية بالعملة الأجنبية. وقد يكون ذلك بتفويضه بالسحب مباشرة على حساب البنك المحلي لدى مرسل آخر في نفس البلد و/أو على مراسلين آخرين في بلاد أخرى وذلك حسب نوع عملة العمليات المنفذة. وكمثال بالإمكان تصور قيام بنك سوري بإنشاء علاقة مرسل مع بنك فرنسي دون فتح حساب لدى ذلك البنك. وفي هذه الحالة يفوض البنك السوري البنك الفرنسي بالسحب على حسابه لدى بنك فرنسي آخر لتغطية عملياته المحررة باليورو لحساب البنك السوري كما ويفوضه بالسحب على حسابه بالدولار لدى بنك مراسل في نيويورك لتغطية العمليات المحررة بالدولار والمنفذة من قبل البنك الفرنسي المذكور في فرنسا لحساب البنك السوري. ويقوم البنك السوري من جهته بتغطية سحب البنك الفرنسي على مراسليه الآخرين وذلك بتفويضه لأولئك المراسلين بمقابلة سحب مرسله الفرنسي على حسابه لديه أو بالطلب منهم قيد قيمة عملياته لدى البنك الفرنسي لحساب ذلك البنك لدى مرسله ويترتب على ذلك عادة تبادل أسماء مراسلي البنكين في كل من دول العملات الرئيسية العالمية. لدى اتفاق البنك المحلي مع البنك المرسل على شروط التعامل وشروط فتح الحساب أو شروط تغطية العمليات وحدود التسهيلات يتبادل البنكان الوثائق الخاصة بضبط التعامل الذي قد ينشأ بينهما وتسمى هذه الوثائق Control documents.

### ج - وثائق ضبط التعامل مع البنوك المراسلة Control documents

تتكون وثائق ضبط التعامل المتبادلة بين البنوك المراسلة من الأربع فئات

التالية:

- 1) أسماء ونماذج توقيعات الموظفين المفوضين بالتوقيع عن كل من البنكين.
- 2) الرموز البرقية المعتمدة.
- 3) المفاتيح السرية .
- 4) مفاتيح نظام سويفت (Swift categories message types)

### 1-الموظفون المفوضون بالتوقيع عن البنك List of authorized signatories

في ضوء طبيعة الائتمان التي تميز عمل البنك التجاري عن بقية مؤسسات الخدمات تتولى إدارة البنك تقسيم العمل بين دوائره المختلفة على أساس تخصصي وبحيث تخضع جميع العمليات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في موجودات البنك ومطلوباته إلى المراقبة الثنائية. وفي هذا الإطار وحتى تتأكد البنوك من أن التصرف بموجوداتها ومطلوباتها يتم بشكل أصولي منسجم مع أنظمة وتعليمات البنك الداخلية ولضمان تحقيق مستويات مرضية من الدقة فإنها تضع ترتيبات إدارية داخلية تفوض بموجبها عدداً من الموظفين المنوطة بهم مسؤوليات تخصصية معينة بالتوقيع على المعاملات نيابة عن البنك وتشتت بناء على مبدأ الرقابة الثنائية أن يتم التوقيع المزدوج أي التوقيع من قبل اثنين من الموظفين المفوضين بالتوقيع على كل المعاملات أو بعضها.

ولكي تتأكد البنوك أن التعليمات التي تردها هي فعلاً صادرة عن بنك مراسل، تقوم البنوك بإصدار نشرة بأسماء ونماذج توقيعات الموظفين المفوضين بالتوقيع عنها، وتوزعها على جميع البنوك المراسلة لها. وتتضمن تلك النشرة بالإضافة إلى أسماء ونماذج المفوضين بالتوقيع، الشروط التي يضعها البنك (المصدر للنشرة) للتوقيع على معاملاته.

وقد درجت البنوك فيما مضى على وضع شروط توقيع مطولة ومعقدة مثل حصر بعض التوقيعات بأنواع معينة من العمليات وحصر توقيعات أخرى بحدود مبالغية معينة مما كان يلقي عبئاً كبيراً على البنك المراسل لوجوب تأكده من أن التوقيع

على المعاملة الواردة إليه ليس فقط ضمن توقيح المفوضين بل وأيضاً أنه غير مخالف لشروط التوقيع من حيث نوع المعاملة وقيمتها. وتلافياً لتحمل المسؤوليات المترتبة على ذلك اتجهت البنوك فيما بعد إلى اختصار شروط التوقيع وعدم ذكر أية شروط سوى تلك الأساسية لضمان تأكد البنك المراسل من صحة معاملاتها. وقامت بالمقابل بتنظيم وتوزيع مسؤوليات التوقيع داخل البنك في إطار تعليمات داخلية تحدد صلاحيات كل من المفوضين بالتوقيع من حيث نوعية المعاملات وحدود قيم أو مبالغ تلك المعاملات التي يستطيع توقيعها.

أما شروط التوقيع الأساسية التي ترد في نشرة التوقيع فتتلخص في بيان عدد فئات الموقعين أي درجات التوقيع. فمثلاً نجد أن فئات الموقعين المتعارف عليها بين البنوك هي فئة " أ " وفئة " ب " في حين قد يكتفي الكثير من البنوك بإدراج أسماء ونماذج المفوضين بالتوقيع دون حصرهم في أية درجات. كما وتتخلص شروط التوقيع الأساسية بذكر عدد التوقيح الواجب توفرها على المعاملة وفيما يلي نموذج عن شروط التوقيع التي تكون مرفقة بأسماء توقيح المفوضين بالتوقيع عن البنك.

### نموذج شروط نشرة توقيح:

- أ - يجب أن تحمل أية وثيقة من الوثائق التالية توقيع شخصين مفوضين بالتوقيع على أن يكون أحدهما على الأقل من المفوضين بالتوقيع من فئة " أ " .
- (5) أية وثيقة تتضمن تعليمات بسحب أموال من حسابات مفتوحة باسم البنك.
- (6) أية وثيقة تتضمن التزاماً مالياً على البنك مهما كان نوعه.
- (7) أية وثيقة تتضمن تعليمات تؤدي إلى السحب من موجودات البنك ومحفوظاته الثمينة أو تؤدي إلى تبديل في هذه الموجودات والمحفوظات.
- (8) أية مستندات بوضع أي من موجودات البنك برسم التأمين أو الرهن لصالح فريق ثالث.
- (9) أية مستندات بإلغاء رهونات أو التأمينات الموضوعه لصالح البنك.

ب - يكتفي بتوقيع واحد من فئة " أ " أو من فئة " ب " لتظهير الشيكات أو السندات عندما تودع قيمتها في حساب البنك أو ترسل برسم التحصيل لحسابه بما في ذلك الشيكات المقدمة لمكتب المقاصة.

يلاحظ من النموذج الوارد أعلاه أن نشرة التواقيع بشكل عام لا تتعرض لكل معاملة على حدة بل تكتفي بذكر مبادئ عامة وأنها مكونة من فئتين "أ" و"ب" من الموقعين وأنها تشترط كون معاملات البنك تحمل توقيعاً مزدوجاً باستثناء المعاملات التي تتم لصالح البنك والتي تكتفي بتوقيع واحد.

### 2- الرموز البرقية Telegraphic codes

درجت البنوك على استعمال رموز برقية Telegraphic codes وذلك للاقتصاد في تكاليف البرق من جهة وللمحافظة على سرية مراسلاتها البرقية مع البنوك المراسلة لها. وهناك نوعان من الرموز . النوع الأول هو نوع خاص يضعه كل بنك لعملياته والنوع الثاني وهو نوع عام ومتعارف على استعماله دولياً بين جميع البنوك. وبسبب صعوبة العمل بدليل رموز كل بنك على حدة درجت معظم البنوك على استعمال النوع الثاني من الرموز والمسمى رموز بيترسون Peterson codes وهناك عدة طبعات لدليل رموز بيترسون. وتتفق البنوك المراسلة فيما بينها على استعمال طبعة معينة من الدليل المذكور أكثرها انتشاراً كالطبعة الرابعة أو الخامسة مثلاً.

وتقوم رموز بيترسون على أساس إعطاء رمز مقابل كل من الجمل أو أوامر الدفع المهمة والدارجة الاستعمال في المراسلات التجارية وفيما يلي مثلاً عن تلك الرموز .

الرمز	الجملة المقابلة
Abxyl	Please pay beneficiaries less charges نرجو أن تدفعوا إلى المستفيدين بعد خصم عمولاتكم
Blmnd	U.S. dollars بالدولار الأمريكي

Cdmond 1000 1000  
Lnmde We credited your account with us value  
Today with Same Amount

قيدنا المبلغ لحسابكم لدينا حق اليوم.

ومثالاً عن نص برقية:

العنوان البرقي للبنك المرسل إليه البرقية

"Abxyl Ali al-Mustafeed Blmnd Cdmond Lnmde"

العنوان البرقي للبنك المرسل البرقية

وعند حل رموز هذه البرقية تصبح كما يلي:

"Please pay less charges beneficiary ali-AI-Mustafeed US  
Dollars 1000 We credited your account value today with Same  
amount"

"نرجو أن تدفعوا إلى المستفيد (علي المستفيد) بعد خصم عمولاتكم 1000 دولار  
أمريكي. قيدنا القيمة لحسابكم لدينا حق اليوم.

ويجدر القول هنا أنه منذ ظهور وانتشار خدمات التلكس والفاكس بدأ استعمال رموز بيترسون يضعف أمام سهولة الاتصالات بالفاكس وسريتها وسرعتها وقلة كلفتها. كما وأن نمو حجم التعامل المصرفي المترتب على نمو التجارة الدولية الكبير خلال العقود الأخيرة قد زاد من أهمية سرعة الإنجاز مما ساعد في الإقلال من استعمال الرموز البرقية لما يستغرقه فك تلك الرموز من وقت. قد يتبين من تجميعه ارتفاع الكلفة غير المنظورة لاستعمال الرموز.

### 3- المفاتيح السرية Test keys

لقد اطلعنا على أهمية الرقابة الثنائية والتوقيع المزدوج في تنفيذ العمليات المصرفية والتي يؤدي تنفيذها إلى التأثير المباشر على موجودات ومطلوبات البنك التجاري. وبالنظر لعدم إمكانية توقيع المراسلات البرقية أو مراسلات التلكس والفاكس تستعيب البنوك عن التوقيع بأرقام يتم وضعها في أول البرقية أو في

آخرها حسب تعليمات المفتاح السري. وتسمى هذه "أرقام سرية" Test Numbers لما يحيط إعدادها من سرية مطلقة.

وتعد هذه الأرقام من خلال نشرة مطوية يرسلها البنك المراسل تحتوي على أرقام عشوائية يصعب حفظها عن طريق أي تسلسل منطقي. ويقسم كل بنك مراسل تلك الأرقام إلى مجموعات ويختلف تقسيم كل بنك مراسل لأرقامه إلا أن تلك الأرقام تقوم على الأسس التالية بشكل عام.

أ - يعطى رقم عشوائي من مجموعة أرقام متسلسلة لكل برقية يطلق عليه اسم Prefix or variable.

ب - يعطى رقم عشوائي من مجموعة أرقام تقابل اليوم والتاريخ.

ج - يعطى رقم عشوائي من مجموعة أرقام تقابل نوع كل عملة من العملات الرئيسية ورقم عشوائي لبقية العملات.

د - تعطى أرقام عشوائية من مجموعة أرقام تقابل المبالغ من صفر إلى مائة ألف ومليون ويزترب على ذلك جمع الأرقام المقابلة لمجموع الأرقام المكونة للمبلغ المحول.

هـ - يعطى رقم ثابت خاص بكل بنك.

هذا ويتفق البنك التجاري مع مراسله على استعمال المفتاح السري لأي من البنكين. وعند تبادل وثائق ضبط التعامل يقوم البنك المراسل بإرسال مفتاحه السري بشكل مجزأ وعلى دفعتين ذلك أن وقوع كامل المفتاح في يد طرف ثالث يتيح له نظرياً أن يتصرف بموجودات ومطلوبات البنك المحلي برقياً كما يشاء. وعند استلام البنك المحلي لكامل المفتاح السري تتولى إدارته إشعار البنك المراسل بذلك ويتم توزيع جزئي المفتاح على الموظفين المسؤولين عن حفظ وإدارة المفاتيح سرية ويكون هؤلاء عادة من المفوضين بالتوقيع عن البنك. وتوزع الإدارة المفتاح السري على جزأين وتمنع تعليمات البنوك الداخلية اطلاع أي من المسؤولين عن الجزأين الأول أو الثاني من المفتاح على الجزء الآخر منه بحيث لا يستطيع أي من

المسؤولين أن يعد رقماً سرياً لوحده. وتنسجم هذه الترتيبات مع مبدأ الرقابة الثنائية والتوقيع المزدوج.

ومن جهة أخرى درجت البنوك على الاحتفاظ بكل من جزئي المفتاح السري في خزانات حديدية تخضع للرقابة الثنائية وفي أماكن متباعدة داخل مبنى البنك لتلافي الاطلاع غير المقصود على جزئي المفتاح السري معاً.

وعلى الصعيد التطبيقي يتم توزيع مجموعات أرقام المفتاح السري بين المسؤولين عن كل من الجزء الأول والجزء الثاني مثلاً بإعطاء الرقم السري الثابت ومجموعة الأرقام المتعلقة بالمبالغ إلى الجزء الثاني وبقية مجموعات الأرقام إلى الجزء الأول وعند ورود المراسلات البرقية التي تحتاج إلى رقم سري يقوم الموظف المسؤول عن الجزء الأول بإعداد مجموعة الأرقام الخاصة بتفاصيل البرقية مثل الرقم المتسلسل ورقم التاريخ واليوم ورقم العملة ومن ثم يحول البرقية إلى الموظف المسؤول عن الجزء الثاني الذي يقوم بإضافة الرقم أو الأرقام المتعلقة بالمبالغ والرقم الثابت ومن ثم بجمع جميع الأرقام مستخرجاً بذلك الرقم السري.

ومن المهم جداً في هذه المرحلة أن يتقيد المسؤولون عن المفاتيح السرية بتعليمات البنك المراسل المتعلقة بإعداد الرقم السري والتي ترد عادة طي المفتاح السري وأن يراعوا الدقة في جمع الأرقام وفي تسجيل البرقية مقابل الرقم المتسلسل وذلك لتلافي تكرار استعمال الرقم المتسلسل أو حدوث خطأ في الجمع يترتب عليه حدوث خطأ في الرقم السري. وغالباً ما يترتب على حدوث أخطاء في الأرقام السرية تحمل البنك المحلي لتكاليف مرتفعة نتيجة لتأخير تنفيذ أمر دفع ما أو ظهور مضاعفات على عملية اعتماد مستندي نتيجة لعدم تعديله في الوقت المناسب. لهذا نرى أنه لا بدّ للبنوك المحلية من إعداد تعليمات داخلية يضمن التقيد بها لتلافي حدوث الأخطاء عند إعداد الرقم السري.

عند وصول البرقية التي تحمل رقماً سرياً إلى المراسل يقوم هذا بحل الرقم السري حسب تفاصيل البرقية وإذا ما تطابق الرقم السري لديه مع الرقم السري



الوارد على البرقية يقوم الموظف المسؤول لدى البنك المرسل بختم البرقية بخاتم خاص يبين تطابق الرقم السري الوارد بها. أما البرقيات الواردة إلى البنك المحلي والتي تحمل رقماً سرياً فيتم حل جزء من الرقم السري لدى المسؤولين عن الجزء الأول من المفتاح السري ومن ثم يتم تحويل البرقية الواردة إلى مسؤولي الجزء الثاني من المفتاح السري الذين يكملون حل الرقم السري بحيث يتطابق مجموع أرقامهم وأرقام الجزء الأول مع الرقم الوارد على البرقية. تختم البرقية عندئذ بما يفيد بأن الرقم السري مطابق ويضيف المسؤولون عن حل الرقم السري توقيعهم على الختم.

وقد تظهر أحياناً أخطاء في الرقم السري ناتجة عن اختلاف أسس احتساب الرقم السري نتيجة للتباعد الزمني إذ قد يستلم المسؤولون في يوم السبت برقية تم إعداد رقمها يوم الجمعة أو قد يتم احتساب رقم برقية تحتوي عدة مبالغ على أساس مبلغ واحد فقط. لهذا وتلافياً للنتائج أو المسؤوليات المترتبة على تلك الأخطاء تدرج البنوك في نهاية البرقية عبارة تبين تاريخ وضع الرقم السري والمبلغ الذي تم إعداد الرقم على أساسه وعلى النحو التالي:

احتسب الرقم السري ليوم الجمعة 2/20 والمبلغ 1900 دولار.

Tested on Friday 20 Feb. for US Dollars 1900

#### 4- مفاتيح نظام سويفت Swift

يرمز اسم SWIFT إلى Society for worldwide interbank financial telecommunication. أي جمعية اتصالات التراسل المالي بين البنوك في العالم. وهي جمعية تعاونية (غير ربحية) مسجلة كشركة مساهمة محدودة المسؤولية Limited liability Cooperative society. وتساهم البنوك الأعضاء في هذه الجمعية في رأسمالها وتدفع رسوم تراسلها فيما بينها إلى الجمعية دورياً وعلى أساس شهري.

ويتميز العمل بنظام سويفت بسرعه ودقته واحتوائه على آليات تحد كثيراً من إمكانية حدوث الأخطاء بالإضافة إلى عناصر لضبط الأمان Message authentication مماثلة للمفاتيح السرية. ومن شأن العمل بنظام سويفت أن يضمن لعملاء البنك خدمة ممتازة وأن يوفر على البنك نفقات معالجة أخطاء تنفيذ عملياته الخارجية مع مراسليه، وهذا يفسر إقبال معظم بنوك العالم على الاشتراك في هذه الخدمة.

ويتمثل نظام سويفت بتعليمات تطبيقية تفصيلية يتضمنها "كتاب الممارس" user hand book حيث يحدد هذا الكتاب أن جميع العمليات المتبادلة بين البنوك يجب أن تتم بالصيغة المحددة لكل من هذه العمليات وفق النموذج الموحد لها Message text standard وقد جرى تطوير هذه النماذج الموحدة من قبل البنوك المؤسسة للجمعية كما وتم اعتمادها من قبل جميع البنوك الأعضاء فيها. ولهذا تتب الجمعية الأعضاء الجدد فيها إلى ضرورة إعادة النظر في تعليماتهم التطبيقية الداخلية وتعديلها لتنسجم مع التعليمات التطبيقية المعتمدة لدى الجمعية لأغراض التراسل فيما بين البنوك.

وقد تم تنظيم النماذج الموحدة المذكورة في إطار مجموعتين تتضمن الأولى معلومات عامة عن النماذج الموحدة Standards general information وتغطي هذه المعلومات جميع فئات التراسل مثل شرح كيفية تنظيم بيانات المعلومات. ميزات استعمال النماذج الموحدة ووصف للمفتاح الخاص بتعريف كل بنك عضو في الجمعية ISO bank identifier . أما المجموعة الثانية فهي تتضمن تعريفاً عاماً لكل من بنود النموذج الموحد Standards general field definitions وبالإضافة إلى المجموعتين العموميتين فقد جرى تنظيم النماذج الموحدة المغطية لمراسلات البنوك المتعلقة بجميع عملياتها المصرفية مع مراسليها في الخارج في إطار عشر فئات على النحو التالي:

الفئة الأولى (1) Category مدفوعات العملاء والشيكات.

- الفئة الثانية (2) Category عمليات أسواق الأوراق المالية.
- الفئة الثالثة (3) Category عمليات العملات الأجنبية والأسواق النقدية  
والمشتقات المالية.
- الفئة الرابعة (4) Category عمليات التحصيل المستندي والنقدي.
- الفئة الخامسة (5) Category عمليات أسواق الأوراق المالية.
- الفئة السادسة (6) Category المعادن الثمينة وقروض التجمعات البنكية.
- الفئة السابعة (7) Category الاعتمادات المستندية والكفالات.
- الفئة الثامنة (8) Category شيكات المسافرين.
- الفئة التاسعة (9) Category إدارة الأموال وأوضاع العملاء.
- الفئة العاشرة (n) Category مجموعات من الرسائل العامة.

## الفصل الثاني

### إدارة العلاقات مع البنوك المراسلة

### Correspondent banking management

- تنظيم إدارة العلاقات الخارجية.
- إدارة تنفيذ الاتفاقيات مع البنوك المراسلة.
- إدارة الحسابات الخارجية.
- إدارة العمليات المصرفية الخارجية.

## المبحث الأول

### تنظيم إدارة العلاقات الخارجية

#### Organization of foreign relations management

إن الغرض الأساسي من إنشاء علاقات مراسلة مع البنوك الخارجية هو تمكين البنك المحلي من تنفيذ العمليات المصرفية الخارجية المترتبة على تقديمه الخدمات لعملائه. أي أنه على سبيل المثال يترتب على تقديم البنك المحلي خدمة تحويل مبلغ من المال بناء على طلب أحد عملائه قيام ذلك البنك بتنفيذ عملية تحويل بوساطة مراسله في الخارج. وكما سبق وأن ذكرنا فإن تنفيذ العمليات بين البنوك المراسلة يستوجب اتفاقاً مسبقاً على أنماط التعامل وسبل تنفيذ العمليات وأجورها بشكل يناسب كل من البنك المحلي ومراسله ويتمشى مع أنماط العمل الداخلية والتعليمات التطبيقية لدى كل من البنكين. ويتم ذلك من خلال اتفاقيات المراسلين.

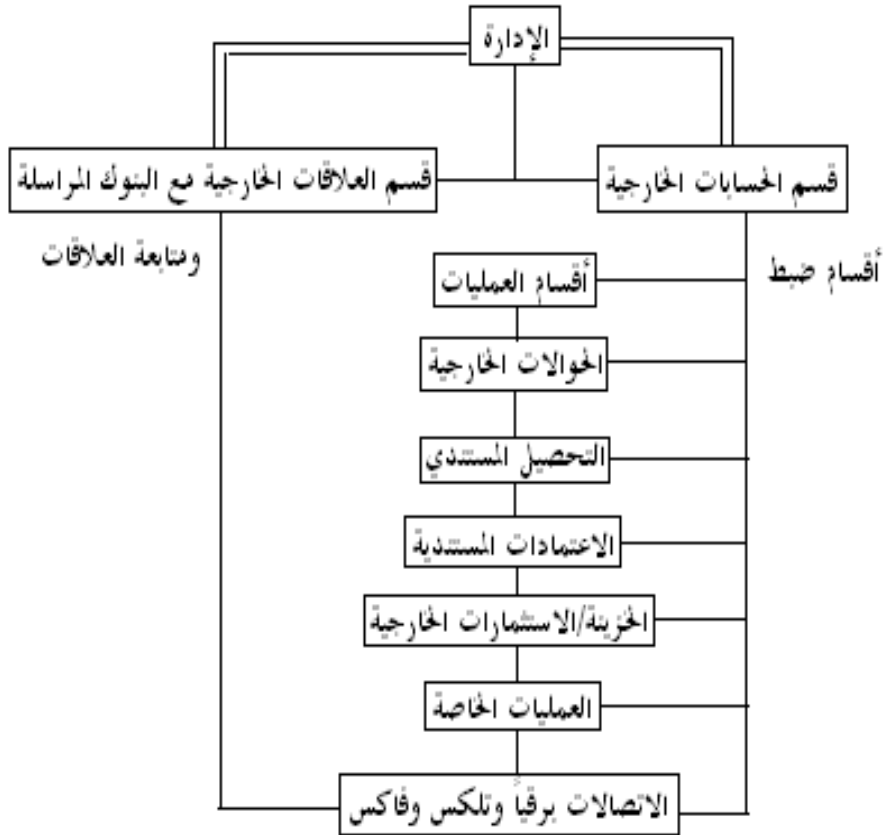
وتتكون العلاقة بين البنكين المحلي ومراسله الخارجي على صعيدين، الصعيد الأول يتألف من تبادل العمليات وهي علاقة منتظمة ومستمرة يعتمد اتساعها رأسياً على تزايد أنواع العمليات وأفقياً على تزايد حجمها. وعلى الصعيد الثاني، وهو صعيد العلاقات الذي يعكس أنماط التعامل وشروطها، فإن إدارة تنفيذ اتفاقيات المراسلين تصبح من الناحية العملية إدارة ضبط التعامل مع البنوك المراسلة ولتأمين حد أدنى من الكفاءة في تلك الإدارة يلجأ البنك المحلي إلى تنظيمها في إطار دائرة مستقلة من دوائر البنك المختلفة قد يطلق عليها اسم الدائرة الدولية أو دائرة العمليات الخارجية أو دائرة العلاقات الخارجية.

وغالباً ما يعكس تنظيم دائرة العلاقات الخارجية أسس إدارة العلاقات مع البنوك المراسلة بحيث يكون هناك أقسام عمليات يتخصص كل منها بتنفيذ نوع معين من العمليات الخارجية وأقسام ضبط ورقابة تتخصص في التأكد من حسن

## عمليات مصرفية دولية

تنفيذ اتفاقيات المراسلين وتعمل على إعادة النظر بها لتحديثها وتطويرها في ضوء تطور نوعية العمليات وتأثرها المباشر بعدة عوامل دولية سواء كانت هذه علمية أم إدارية أم سياسية أم اقتصادية.

وفي هذا الإطار يمكننا تصور نموذج تنظيم لدائرة العلاقات الخارجية كما في المخطط التوضيحي رقم(1):



ويتبين من النموذج أن الدائرة المذكورة مقسمة إلى نوعين من الأقسام، النوع الأول مكون من أقسام العمليات أي الحوالات والتحصيل المستندي والاعتمادات المستندية والاستثمارات الخارجية والعمليات الخاصة والتي سنتعمق في دراستنا

لاحقاً. والنوع الثاني مكون من أقسام الضبط والمتابعة وهي أقسام الحسابات الخارجية والعلاقات الخارجية مع البنوك المراسلة. ومن ناحية عملية يقوم مدير الدائرة بإدارة علاقات البنك المحلي مع البنوك الخارجية بوساطة هذين القسمين اللذين يعملان كوسيلة اتصال إداري هامة بين إدارة الدائرة وبقية أقسام العمليات. وفي هذا الشأن يتولى قسم البنوك المراسلة من جهة نقل توجيهات وتعليمات الإدارة المتعلقة بتنفيذ الاتفاقيات القائمة مع البنوك المراسلة وما يطرأ عليها من تعديلات ومن جهة أخرى يتولى تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة والتي ترد طبي تقارير دورية منتظمة من أقسام العمليات حول تقييم البنوك المراسلة بالاتفاقيات المعقودة معها. وقد تدرج أقسام العمليات في تقاريرها الدورية إلى قسم البنوك المراسلة اقتراحاتها وتوصياتها لإدارة الدائرة حول تعديل اتفاقيات البنوك المراسلة بشكل يزيد من كفاءة تنفيذ العمليات أو يقلل من كلفتها.

وعلى صعيد آخر يتولى قسم الحسابات الخارجية متابعة حركة حسابات البنك المحلي الخارجية والمترتبة على تنفيذ البنوك المراسلة للعمليات المرسلة إليها من أقسام العمليات في الدائرة. وجدير بالذكر هنا أن تنفيذ اتفاقيات البنوك المراسلة من ناحية شروط التعامل (العمولات والمصاريف) وشروط الحساب (الفوائد المدفوعة على الأرصدة) تنعكس تماماً في حركة الحسابات الخارجية مما يتيح المجال للقسم لمعرفة جميع تفاصيل التعامل مع البنوك المراسلة وتزويد الإدارة بتقارير دورية حولها. ويترتب على تقارير هذين القسمين أن تصبح إدارة الدائرة على اطلاع دائم فيما يتعلق بتفاصيل احتياجات أقسام العمليات مما يمكنها من دقة تحديد نوعية وشمول الخدمات المطلوبة من البنوك المراسلة وذلك في إطار معرفة متكاملة للكلفة الفعلية لهذه الخدمات ولفائدتها بالنسبة للبنك. كما وقد يترتب على تلك التقارير تسهيل اتخاذ الإدارة للقرارات وإصدار التعليمات إلى أقسام

## عمليات مصرفية دولية

---

العمليات بشكل يضمن تحقيق أقصى حد ممكن من العائدات وبأقل التكاليف  
الممكنة.



## المبحث الثاني

### إدارة تنفيذ الاتفاقيات مع البنوك المراسلة

#### **Executive management of agreements with foreign corresponds**

ما هي المسؤوليات والوظائف المترتبة على إدارة تنفيذ الاتفاقيات مع البنوك المراسلة وكيف يتم تنفيذها في إطار تنظيم دائرة العلاقات الخارجية؟

لقد سبق وذكرنا أن اتفاقيات البنوك المراسلة تتكون من مراسلة متبادلة بين البنك المحلي والبنك الخارجي المطلوب إنشاء علاقة بنك مراسل معه. وتعطي البنوك بشكل عام أهمية خاصة لهذا النوع من المراسلات لأن طريقة صياغة الكتاب وترتيب طباعته تبين مستوى البنك المحلي ومكانته في الخارج. لهذا غالباً ما نرى أن المراسلات المكونة للاتفاقيات المصرفية تأخذ طابعاً شبيهاً بالطابع الدبلوماسي الذي تحكمه بروتوكولات أصول وأعراف خاصة بعلاقات الدول الخارجية. وفي هذا الإطار يتولى المسؤولون في قسم البنوك المراسلة إعداد المراسلات المكونة أو المعدلة لاتفاقيات التعامل.

ولتأمين حد أدنى من الضبط يجب أن تحفظ المراسلات المتبادلة مع كل من البنوك المراسلة في ملف خاص يحفظ في خزائن وأمكنة آمنة لدى القسم. ويمثل الملف المذكور اتفاقية التعامل القائمة مع البنك المراسل وقد يتم تصوير المراسلات المكونة أو المعدلة لتلك الاتفاقيات وحفظها مع بقية الملفات العائدة للتعامل مع البنك المذكور لدى قسم المراسلات والذي يقع من الناحية التنظيمية في دائرة الشؤون الإدارية العامة في البنك. وقد تقتضي تعليمات الحيطه والأمن المصرفي حفظ صور "ميكروفيش" عن تلك الملفات في أمكنة خاصة خارج مبنى البنك مثل مستودعات خاصة تبنى خصيصاً لهذه الغاية في أحد فروع البنك. وتوفيراً للوقت الذي يستغرقه الرجوع إلى الملفات والبحث بها عن تفاصيل معينة يعد القسم بطاقات خاصة تلخص كل منها شروط الحساب (إن وجدت)

وشروط التعامل مع أحد البنوك المراسلة. ويجري إدخال هذه البطاقات إلى جهاز الحاسوب حيث يصار إلى تعميمها بواسطة شبكة الحاسوب الداخلية على جميع فروع ودوائر البنك. ويتيح تجميع شروط الاتفاقية في بطاقة واحدة للمسؤول سهولة مقارنة شروط مجموعة مراسلين في آن واحد بالإضافة إلى تسهيل سرعة حصوله على أية معلومات قد تطلب منه. ويتوجب على الموظف المسؤول عن هذه البطاقات العمل دوماً على تحديثها بما يطرأ على شروط الاتفاقيات من تعديلات أو تطورات.

وقد يجد رئيس القسم إعداد بطاقة ملحقة ببطاقة الاتفاقية تشتمل على ملخص للتعديلات المطلوب إدخالها إلى الاتفاقية والتي كما ذكرنا تحددتها الإدارة في صياغة تقارير أقسام العمليات وتوصياتها وتقارير قسم الحسابات عن مستوى تنفيذ التعامل في إطار الاتفاقية. وتساعد البطاقات الملحقة في تحديد مواضيع المراسلات مع البنوك المراسلة أو مواضيع المحادثات مع مندوبي البنوك أثناء زيارتهم إلى البنك المحلي أو زيارة أحد مسؤولي الدائرة لهم، حيث يتولى القسم إعداد مذكرات خاصة إلى إدارة الدائرة حول التعامل مع البنك المراسل المعني تتضمن توصيات أقسام العمليات حول معالجة أية مشاكل قائمة والاقتراحات المتعلقة بتحديث وتطوير اتفاقية التعامل. ويتولى القسم بعدئذ متابعة توصيات الإدارة والتي قد تدرج على نفس المذكرة، فيما يتعلق بالنقاط التي تجد الإدارة متابعتها بالمراسلة مع البنك المعني.

أما على الصعيد الداخلي فقد رأينا أن أهم وظائف قسم البنوك المراسلة هي وظيفة مراقبة نوعية ومتابعة دقة تنفيذ الاتفاقيات المعقودة مع البنوك المراسلة. وفي هذا الإطار يتولى القسم مسؤولية حفظ وتوزيع وثائق ضبط التعامل مع البنوك المراسلة والمكونة كما ذكرنا من نشرة المفوضين بالتوقيع عن تلك البنوك والمفتاح السري ومفاتيح SWIFT والرموز البرقية. وتقوم إدارة البنك بتوزيع جزئي المفتاح السري حسب النظام والتعليمات المعمول بها داخل البنك. ويحتفظ القسم بنشرات

المفوضين بالتوقيع عن البنوك المراسلة لديه داخل خزنة(قاصة) حديدية تخضع للمراقبة الثنائية ويتولى مسؤولية تدقيق التوقييع على المعاملات الواردة من البنوك المراسلة قبيل تنفيذها حسب الأصول لدى أقسام العمليات. ويترتب على ذلك عمل القسم بشكل مستمر على تحديث نشرات المفوضين بالتوقيع بموجب التعديلات التي ترد عليها. ومن جهة أخرى يتولى القسم إعداد وتعديل نشرة المفوضين بالتوقيع عن البنك حسب التغييرات التي تطرأ عليها داخلياً كما ويعمل على سرعة تزويد جميع البنوك المراسلة بها.

ولضمان قيام أقسام العمليات في الدائرة بالعمل في إطار الاتفاقيات الموقعة مع البنوك المراسلة يتوجب على قسم البنوك المراسلة تزويد تلك الأقسام بمعلومات متكاملة عن الجوانب التي تعنيهم من اتفاقية المراسلين. ويتم ذلك بوساطة مذكرات داخلية يعدها القسم وتوجهها إدارة الدائرة إلى أقسام العمليات وقسم الحسابات الخارجية وقد تشمل تلك المذكرات المعلومات التالية:

- 4) نوع الرموز البرقية الذي يستعمله المراسل.
- 5) نوع وشروط الحساب المفتوح لديه.
- 6) شروط التعامل من حيث قيمة العمولات المترتبة على تنفيذ أي من عمليات الأقسام.
- 7) أسماء مراسلي البنك المراسل في دول العملات الأجنبية الرئيسية لأغراض تغطية تسوية المدفوعات المترتبة على تنفيذ العمليات بعملة غير عملة بلد البنك المراسل.
- 8) أنماط تنفيذ العمليات إذا كان هناك نمط خاص لتسهيل تنفيذ العمليات. وفي حالة وجود أكثر من بنك مراسل في بلد معين يتولى القسم إعداد مذكرات مقارنة دورية بين البنوك المراسلة في ذلك البلد تبين مركز كل منها وتفاضل شروط التعامل معها وحسنات وسيئات التعامل الفعلي مع كل منها بحيث تقوم إدارة الدائرة بناءً على تلك المذكرات ومذكرات قسم الحسابات الخارجية بتحديد

نسب توزيع العمل بين البنوك المراسلة وذلك في إطار تعليمات ترسلها إلى أقسام العمليات ضمن مذكرات يعدها قسم البنوك المراسلة. ومن جهة أخرى تقوم أقسام العمليات من خلال تعاملها اليومي مع البنوك المراسلة بإعداد مذكرات دورية عن نوعية وكفاءة ذلك التعامل ترسل إلى الإدارة بوساطة قسم البنوك المراسلة الذي يقوم بتلخيصها ضمن مذكرات المقارنة الدورية. وهنا لابدّ للقسم من الاحتفاظ بملفات خاصة بكل قسم وبالإدارة ليحفظ بها المذكرات الداخلية المتبادلة حول العلاقات الخارجية وذلك لأغراض ضبط العمل في الدائرة.

ولكي يتمكن القسم من إجراء المقارنات الأصولية بين البنوك المراسلة يتوجب عليه متابعة دراسة أوضاع البنوك المراسلة وذلك من خلال تحليل ميزانياتها والاطلاع على تقاريرها السنوية أو الربعية ومن خلال متابعة ما يكتبه المحللون الماليون في المجلات والصحف والنشرات المتخصصة بالأعمال المصرفية. كما أن مطالعة تلك المجلات والصحف يتيح لموظفي القسم متابعة دراسة تطورات أدوات التعامل المصرفي في الأسواق العالمية مما قد يدعم مبادرتهم إلى إجراء الدراسات والاختبارات التطبيقية اللازمة لمعرفة مدى إمكانية استفادة البنك من تلك التطورات سواء على مستوى تحسين نوعية خدمات البنوك المراسلة وتخفيض كلفتها أم على مستوى استحداث أنواع جديدة من الخدمات. وفي هذا الشأن بإمكاننا تصور أهمية الخدمات المصرفية المستحدثة التي بدأت البنوك العالمية بتقديمها من خلال نجاحها في استيعاب التطبيقات الإلكترونية المتعلقة بالعمليات المصرفية سواء من حيث زيادة كفاءة الأعمال الحسابية أم من حيث زيادة كفاءة الاتصالات بين البنوك المراسلة.

وفي إطار خضوع البنوك المراسلة للسلطات النقدية في بلدها وما قد تتخذه تلك السلطات من إجراءات منتظمة للحفاظ على الاستقرار النقدي وما قد تقوم به الحكومات المعنية من برامج إنعاش أو تشديد مالي. لابدّ لقسم البنوك المراسلة من متابعة دراسة وتقييم الآثار المحتملة لأية تطورات سياسية أو تدابير أو إجراءات

نقدية أو مالية أو ضريبية تتخذها السلطات المختصة في بلد المراسل على تنفيذ اتفاقيات التعامل والعمل بناء عليه على التنسيق لإدارة الدائرة بأفضل السبل الكفيلة بحصر تأثير أوضاع البنك المحلي ونوعية خدماته وكلفة عملياته بتلك المتغيرات. وأخيراً ليس آخرأ، يترتب على عمل إدارة دائرة العلاقات الخارجية الدائم على تطوير الخدمات الخارجية التي يقدمها البنك وعلى استيعاب أقسام العمليات لما تستحدثه البنوك العالمية من تطبيقات مصرفية متجددة. يترتب على ذلك أن تظهر هناك احتياجات تدريبية هامة لدى موظفي الدائرة. وقد تنبثق تلك الاحتياجات عن عوامل إدارية أخرى مثل سرعة دوران موظفي الدائرة أي ارتفاع نسبة الموظفين المستقلين والموظفين المعيّنين حديثاً. وقد يؤدي ذلك إلى إضعاف قدرة الدائرة الذاتية على التطور مما قد ينعكس على كفاءة الدائرة في القيام بواجباتها وبالتالي على نوعية الخدمات التي يقدمها البنك. لهذا نرى أنه لا بد لقسم البنوك المراسلة من خلال اتصالاته مع البنوك المراسلة العمل على الحصول وبشكل دوري ومستمر على خدمات تلك البنوك التدريبية والمتمثلة في استقبال موظفي البنك المحلي في دورات تدريبية قصيرة تعقد في بلد البنك المراسل وفي تزويد البنك المحلي بالدراسات والأبحاث التطبيقية التي تعدها تلك البنوك لأغراض رفع مستوى موظفيها الفني وزيادة خبرتهم.

المبحث الثالث

إدارة الحسابات الخارجية

**Management of foreign accounts**

تعتبر إدارة الحسابات الخارجية من أهم بنود إدارة العلاقات مع البنوك المراسلة إذ إن تلك العلاقات تتكون في محصلة الأمر من عمليات مصرفية متبادلة يترتب عليها حركات دائنة أو مدينة في حسابات البنك المحلي الخارجية. ويترتب على حركة الحساب الخارجي حركة مقابلة في حساب موجودات ومطلوبات البنك وفي حسابات تعامله أي حساب إيراداته ونفقاته وحساب أرباحه وخسائره. ومن هذا المنطلق بالنظر لكون البنك في اقتصاد حر منشأة رأسمالية هدفها تحقيق الربح إلى أقصى حد ممكن في نطاق الأولويات الرئيسية وهي على التوالي الأمان والسيولة والربحية. قد نذهب إلى القول إن الغرض من اتفاقيات التعامل هو الاتفاق على نمط لضبط حسابات البنك مع مراسليه. أي أن وظائف قسم الحسابات الخارجية ومسؤولياته تتلخص في التأكد من تطابق حسابات البنك مع مراسليه في الخارج في نطاق الاتفاقيات المعقودة معهم. ما هي هذه الوظائف وكيف يتم تنفيذها؟

تتحدد وظائف قسم الحسابات الخارجية مؤسسياً بأحكام القوانين والأنظمة والتعليمات وبنود الاتفاقيات المتعلقة بتعامل البنوك المحلية مع الخارج فمن جهة يحدد قانون مراقبة العملة وأنظمتها وتعليماته نسب وأحجام الأرصدة بالعملات الأجنبية التي يستطيع البنك الاحتفاظ بها وعليه يتحمل رئيس قسم الحسابات الخارجية مسؤولية مراقبة الأرصدة الأجنبية وكيفية إدارتها في ظل القانون ومن جهة أخرى يتحدد نمط قيام القسم بمراقبة إدارة تلك الأرصدة في إطار نظام البنك المحاسبي وتعليمات القسم التطبيقية التي تضعها إدارة البنك بشكل مستمد من أنظمة البنك وقرارات مجلس إدارته التنظيمية وهنا يتحمل رئيس القسم مسؤولية تقيد موظفي القسم بالتعليمات التطبيقية عند قيامهم بوظائفهم.

هذا وعلى الرغم من اختلاف نمط القيام بوظائف إدارة الحسابات الخارجية بين بنك وآخر تبقى الغايات من تلك الوظائف واحدة وهي:

أولاً - التأكد من مطابقة حسابات البنك داخلياً.

ثانياً - التنسيق مع أقسام العمليات وأقسام الضبط والرقابة وبقية أقسام البنك.

ثالثاً - التأكد من مطابقة الحسابات الداخلية مع الأرصدة لدى البنوك المرسله.

### أ - مطابقة الحسابات الداخلية Reconciliation of internal accounts

يترتب على تنفيذ البنك لعملية خارجية بناء على طلب أحد عملائه تحرك عدة حسابات داخل البنك منها الحركة في حساب العميل وهو حساب محلي بالعملة المحلية وقد يقع ضمن اختصاص دائرة مختصة أو قسم مختص حسب تنظيم البنك والحركة في حساب خارجي لدى أحد البنوك المرسله. أي أنه على سبيل المثال يترتب على تحويل مبلغ 1000 دولار لحساب مستفيد أمريكي بناءً على طلب العميل تنفيذ عدة قيود الأول يتكون من قيد القيمة المعادلة لألف دولار بالليرة زائد عمولة البنك ومصاريفه على حساب العميل المحلي والثاني يتكون من قيد 1000 دولار لحساب البنك المرسل الذي سيتولى تنفيذ أمر الدفع لحساب المستفيد الأمريكي والثالث يتكون من قيد العمولات والمصاريف لحساب واردات البنك المختلفة. وفي هذه الحالة يتولى قسم الحوالات الخارجية وهو القسم المنفذ لتلك العملية إعداد القيود المحاسبية اللازمة وإرسالها إلى الدوائر أو الأقسام المعنية في البنك مثل الدائرة المصرفية أو قسم الودائع حيث يتم تنفيذ القيد على حساب العميل وقسم الحسابات الخارجية حيث يتم تنفيذ القيد لحساب المرسل وقسم المحاسبية المركزية حيث تتركز حركة جميع حسابات البنك الداخلية والخارجية بشكل يسهل إعلام إدارة البنك وإطلاعها الدائم على مجمل أوضاع البنك المالية. وفي هذا الإطار وللتمكن من السيطرة على حركة الحسابات المختلفة بشكل مستمر تعد دائرة العلاقات الخارجية كشفاً يومياً بمجمل القيود المحاسبية التي

تنفذها أقسام العمليات المختلفة. ويتم إعداد الكشف اليومي بترحيل مستندات القيد العائدة للعمليات المنفذة في الدائرة في ذلك اليوم إليه. وبشكل عام يتكون الكشف اليومي من حقل دائن وحقل مدين يشمل كل منهما بنوداً تعكس النظام المحاسبي المتبع لدى البنك وتتكون هذه البنود من بيان تفاصيل موجزة عن مستند القيد المرحل وفئات الحسابات مثل الحسابات المصرفية بالعملة المحلية والحسابات بالعملات الأجنبية. وحسب الأصول المحاسبية المتبعة فيما يتعلق بالقيد المزدوج. ترحل مستندات القيد المدينة إلى حقل الكشف المدين وترحل مستندات القيد الدائن إلى حقل الكشف الدائن. وعند الانتهاء من الترحيل تجمع بنود الحقل الدائن وبنود الحقل المدين ويجب أن يكون مجموع كل من الحقلين مساوياً للآخر. وفقاً لأصول القيد المزدوج، وللتأكد من صحة الكشف اليومي يجب مطابقته مع الدوائر والأقسام الأخرى المعنية وذلك بالتنسيق اليومي مع قسم المحاسبة المركزية وقسم الودائع/الدائرة المصرفية حيث يتم التأكد من مطابقة مجموع حركة الحسابات المركزية والمصرفية المدينة والدائنة في دائرة العلاقات الخارجية مع مجموع حركة الحسابات لدى كل من القسمين على التوالي.

ولاستكمال عملية مطابقة الحسابات داخلياً يتولى قسم الحسابات الخارجية ترحيل مستندات القيد المحاسبية التي تمثل العمليات المنفذة في الأقسام المختلفة في دائرة العلاقات على بطاقات الأستاذ المساعد والذي يبين تفاصيل حسابات الأستاذ العام وبالتالي حسابات البنك الرئيسية. وتستحوذ عملية الترحيل على أهمية خاصة إذ إن حدوث أي خطأ في الترحيل قد يؤدي إلى عدم مطابقة الحسابات داخلياً مما يعيق بالتالي عملية مطابقة الحسابات مع البنوك المراسلة مع كل ما قد يترتب على ذلك من كلفة غير مباشرة.

لهذا تتم عملية الترحيل عادة في إطار نمط عمل تحدد التعليمات التطبيقية لقسم الحسابات بشكل يتجانس مع أنظمة البنك وبشكل عام يجب عادة تجميع كافة نسخ مستندات القيد العائدة لدائرة العلاقات الخارجية لدى شعبة الترحيل في القسم



حيث يتم التأكد من مطابقة عددها مع عدد القيود المرحلة إلى الكشف اليومي. وتوفيراً للوقت يتم فرز مستندات القيد بعد تجميعها على أساس حسابات الأستاذ المساعد التي تعود لها ولكل حساب على حدة، كما ويتم ترتيب مجموعاتهما المفروزة حسب تسلسل ترتيب بطاقات الأستاذ المساعد في الحوافظ الخاصة بها وقد يجري ترقيم مستندات القيد بعد ترتيبها لتسهيل عملية الرجوع إليها إذا ما دعت الحاجة. ويتم ترحيل مستندات القيد كل على حدة بعد ترتيبها حيث ترحل مبالغ القيد بالعملة المحلية وبالعملة الأجنبية وعادة يجري ترحيل القيود المدينة أولاً ومن ثم القيود الدائنة. هذا وتدون التفاصيل الخاصة بكل قيد على حدة في الحقل المخصص لذلك في بطاقة الأستاذ المساعد وعند الانتهاء من الترحيل يتولى رئيس الشعبة تدقيق عملية الترحيل واستخراج صافي الأرصدة الجديدة. ومع أتمتة عمليات البنوك الحسابية، حل الحاسوب محل شعبة الترحيل حيث يتم إدخال القيود مباشرة من قبل أقسام العمليات وتتولى إدارة الحاسوب بإعداد جميع الكشوف بأرصدة بطاقات الأستاذ المساعد بالعملة المحلية والعملة الأجنبية ومطابقة تلك الأرصدة مع أرصدة الأستاذ المساعد لدى المحاسبة المركزية. وإذا ما ظهرت هناك فروقات في الأرصدة يتم البحث عن أسبابها وتجري التصحيحات اللازمة حسب التعليمات. أما إذا كانت الفروقات ناتجة عن عدم ترحيل بعض مستندات القيد فتقوم الشعبة بترحيل تلك المستندات إلى بطاقات الأستاذ المساعد بتاريخ اكتشاف الخطأ وتوضع الملاحظة اللازمة لإظهار تفاصيل القيد.

### ب - مطابقة الحسابات الخارجية Reconciliation of foreign accounts

لدى تأكد البنك المحلي من صحة وتطابق حساباته الداخلية فإنه يصبح في وضع يستطيع به متابعة تطابق حساباته الداخلية مع أرصدة حساباته لدى البنوك المرسله. وفي إطار اتفاقيات التعامل مع البنوك المرسله تقوم هذه البنوك بتزويد البنك المحلي بكشوف أسبوعية أو شهرية تبين حركة حساباته خلال الفترة. وهنا يجدر القول إن تطور الخدمات المصرفية نتيجة لاستيعاب التطبيقات الإلكترونية

المختلفة أتاح للبنوك العالمية إمكانية تزويد مراسليها بكشوفات حساباتها على أساس يومي أو آني وفي أي وقت من الأوقات. إلا أن الكثير من البنوك المحلية لا تزال تعتمد على كشوفات البنوك الأسبوعية أو الشهرية بشكل أساسي وقد تلجأ في بعض الحالات الخاصة إلى الاستعانة بخدمة كشوفات الحسابات اليومية أو الآنية.

وفي هذا الإطار يقوم قسم الحسابات الخارجية بإعداد كشوفات شهرية على نماذج خاصة لمطابقة كل من كشوفات الحسابات الخارجية التي ترد من البنوك المراسلة مع كل من بطاقات الأستاذ المساعد المقابلة لها وتتكون مطابقة الحسابات الخارجية عادة من مرحلتين تهدف الأولى إلى التأكد من مفردات حركة الحساب وتهدف الثانية إلى التوصل إلى رصيد الحساب الحقيقي لدى البنك المراسل.

وفي المرحلة الأولى يتم تدقيق مطابقة القيود القائمة في كشف مطابقة الشهر السابق لمعرفة عما إذا كانت هذه القيود قد سويت ومن ثم يتم تدقيق مطابقة كل من القيود الواردة في كشف البنك المراسل مع القيود المقابلة لها في بطاقة الحساب لنفس الشهر بحيث يتم التوصل إلى مفردات القيود التي تشكل الفرق بين الرصيدين إن وجدت.

وفي المرحلة الثانية يتم احتساب الرصيد الحقيقي للحساب لدى المراسل على النحو التالي:

- 1- يسجل رصيد الحساب حسب كشف البنك المراسل:
- يضاف إليه مبالغ القيود المدينة الظاهرة في بطاقة الحساب لدى البنك المحلي والتي لم تظهر في الكشف.
- وي طرح منه مبالغ القيود الدائنة الظاهرة في بطاقة الحساب والتي لم تظهر في الكشف.
- ويستخرج رصيد الحساب الجديد.

- 2- يسجل رصيد الحساب حسب بطاقة الحساب لدى البنك المحلي:
  - يضاف إليه مبالغ القيود الدائنة الظاهرة في كشف البنك المرسل والتي لم تظهر في البطاقة.
  - وي طرح منه مبالغ القيود المدينة الظاهرة في كشف البنك المرسل والتي لم تظهر في البطاقة.
  - يستخرج رصيد الحساب الجديد.
- وهنا يجب أن يتساوى رصيدا الحسابين المستخرجين ويكون هذا هو الرصيد الفعلي لحساب البنك المحلي لدى البنك المرسل.
- تتيح عملية مطابقة الحسابات الخارجية للبنك المحلي معرفة قيام البنك المرسل بتنفيذ العمليات المرسلة إليه بالدقة المطلوبة وحسب شروط التعامل المتفق عليها. إذ لا بدّ للعمليات غير المنفذة أن تظهر في بطاقة الحساب دون أن تظهر في كشف البنك المرسل. كما وأن تقاضي البنك المرسل لعمولات ومصاريف تزيد عن النسب المتفق عليها لا بدّ وأن يظهر في كشفه. وعلى صعيد آخر تظهر مطابقة الكشف مدى تقيد البنك المرسل بشروط الحساب والتي تتلخص في قيمة الفائدة المتحققة والتي يقيد بها المرسل للحساب.
- وبطبيعة الحال تخضع الفوائد التي يتقاضاها حساب البنك المحلي لدى البنك المرسل إلى اتفاقية التعامل التي تبين كيفية احتساب الفائدة ومواعيد دفعها وكيفية تحديد أسعارها إذ إنه من المعلوم أن أسعار الفائدة على الأرصدة الجارية وتحت الطلب تخضع إلى تقلبات آنية تعكس العرض والطلب على الإيداع والاقتراض في أسواق العملة المعنية الداخلية والخارجية. وبشكل عام تتفق البنوك المرسلة على تزويد البنوك المحلية بأسعار الفائدة المطبقة على حساباتها الجارية أو تحت الطلب وبأية تغييرات تطرأ عليها أولاً بأول. وفي هذا الإطار يجب على قسم الحسابات الخارجية تدقيق احتساب وتنفيذ الفوائد المتحققة لحسابات البنك في

الخارج ضمن متغيرين أساسيين هما رصيد الحساب الفعلي على أساس يومي وسعر الفائدة المحدد لذلك اليوم. ويتم ذلك بعد التأكد ما يلي:

- 1- مطابقة أرصدة كشوفات حسابات البنك المراسل لبطاقات البنك وعدم وجود أية مبالغ معلقة قد يؤثر وجودها أو عدمه على قيمة الفائدة المستحقة.
- 2- احتساب الفائدة على الأرصدة اليومية الفعلية والحقيقية بعد مراعاة تواريخ حق القيد في إطار التعليمات الموجهة إلى البنوك المراسلة واتفاقيات التعامل المعقودة معهم.

- 3- احتساب الفائدة على أساس سعر الفائدة الفعلي على الأرصدة الجارية والواردة إلى البنك بوساطة إشعارات برقية أو بريدية مستقلة من مراسليه وذلك بمراعاة مطابقة تواريخ تغيير سعر الفائدة الواردة في الإشعارات مع تواريخ وأسعار الفائدة المطبقة في كشف البنك المراسل.

### ج - المتابعة والتنسيق Follow – up and coordination

يترتب على وظائف مطابقة الحسابات الداخلية والخارجية ووظائف أخرى وهي المتابعة والتنسيق. وتتبقى وظيفة المتابعة من كشف مطابقة الحسابات مع البنوك المراسلة حيث تظهر للقسم مفردات القيود القائمة التي تؤدي تسويتها إلى مطابقة الحسابات فعلاً. ومن ناحية عملية يقوم قسم الحسابات الخارجية بتحديد أقسام العمليات التي تعود إليها القيود القائمة وبعد المذكرات اللازمة حول تلك القيود ويوجهها بوساطة إدارة الدائرة إلى الأقسام المعنية لتعمل تلك الأقسام على متابعة تسوية القيود مباشرة مع البنوك المراسلة. كما وينفذ القسم المراسلات البريدية والبرقية مباشرة مع البنوك المراسلة لمتابعة تسوية القيود القائمة التي تظهرها كشوفات المطابقة والتي لا تعود إلى أي قسم من أقسام الدائرة ولمتابعة المسائل المتعلقة بتحصيل و دفع الفوائد المستحقة على الحسابات الخارجية. ويقوم القسم بمتابعة تسوية القيود والمسائل المعلقة دورياً على أساس نصف شهري أو

شهري ويعطي الأولوية إلى القيود التي يستمر ظهورها دون تسوية في كشفين متتاليين أو أكثر.

ومن المهم في عملية المتابعة أن يكون هناك تنسيق دائم مع قسم البنوك المراسلة. إذ إن الكثير من البنوك العالمية المراسلة تخصص موظفين أو شعب معينة لمتابعة المشاكل المتعلقة مع بنوك دول معينة وتقوم بتزويد أسماء أولئك الموظفين أو الشعب إلى البنوك المحلية. ويعتبر ذلك خدمة خاصة تقدمها البنوك المراسلة لغايات تسهيل التعامل وحل أية مشاكل قد تنشأ عنه بالسرعة الممكنة. وفي ضوء قيام قسم البنوك المراسلة بتحديث تلك الأسماء حال تغيرها يجب على قسم الحسابات الخارجية وبقية أقسام العمليات أن تراعي عند إعداد المراسلات أو توجيهها لانتباه الشخص المسؤول عن متابعة المسائل المتعلقة لدى البنك المرسل وذلك بعد التأكد من حداثة وصحة ودقة اسمه وعنوانه بالتنسيق مع قسم البنوك المراسلة.

ومن جهة أخرى يجب على قسم الحسابات الخارجية أن يحيط قسم البنوك المراسلة علماً بأية مسائل يستغرق حلها وقتاً طويلاً وذلك لتتم متابعتها مع مندوبي البنوك المراسلة عند زيارتهم للبنك المحلي ويتم ذلك من خلال المذكرات الدورية التي يوجهها القسم الأول للثاني والتي تبين مدى تقيد البنوك المراسلة بنصوص الاتفاقيات المعقودة معهم وتوصيات القسم الأول المتعلقة بتحديث وتطوير تلك الاتفاقيات ورفع مردود أو تخفيض كلفة العمل بموجبها وتسهيل تطبيقها من قبل البنوك المراسلة.

ينظم قسم الحسابات الخارجية يومياً كشفاً بأرصدة الحسابات الجارية وتحت الطلب والخاضعة لإشعار وأرصدة حسابات تغطية الاعتمادات لدى كل من البنوك المراسلة وذلك حال الانتهاء من ترحيل مستندات القيد إلى بطاقات الأستاذ المساعد الإفرادي. ولكي يتمكن القسم المعني من التوصية باتخاذ القرارات اللازمة لإدارة أرصدة الحسابات الخارجية يجب على رئيس القسم أن ينسق مع رؤساء

أقسام العمليات للتأكد من وجود أرصدة كافية في كل من الحسابات لتغطية أوامر الدفع والشيكات بالعملات الأجنبية التي تصدرها تلك الأقسام. كما ويجب عليه أن ينسق مع رؤساء أقسام الاعتمادات والكفالات الخارجية لمعرفة قيمة الالتزامات الخارجية القائمة على البنك وبالتالي تحديد سقف العملات الأجنبية التي يستطيع الاحتفاظ بها في نطاق أحكام قانون مراقبة العملة وتوجيهات إدارة الدائرة حول نسب وحدود الأرصدة اللازمة لمقابلة تلك الالتزامات.

وفي هذا الإطار يقدم القسم تقريراً يومياً إلى إدارة الدائرة يبين أرصدة الحسابات الجارية بكل عملة أجنبية على حدة ونتائج التنسيق مع رؤساء أقسام العمليات. وفي ضوء التزامات البنك الخارجية القائمة وموجوداته من الأرصدة الخارجية تتخذ إدارة الدائرة القرارات اللازمة لتوظيف الأرصدة الجارية التي تزيد عن احتياجات البنك أو لتغذية أرصدة الحسابات الجارية في حالة انخفاض أرصدها عن النسب والحدود الموضوعه لها وذلك بوساطة التحويل من أرصدة الحسابات الأخرى أو بوساطة شراء أو بيع العملات الأجنبية في أسواق التعامل الآني أو الآجل. وتتخذ إدارة الدائرة تلك القرارات في ضوء الحدود والسقوف والنسب الموضوعه لها من قبل إدارة البنك العامة أو مجلس إدارته. ويتولى قسم الخزينة تنفيذ قرارات إدارة الدائرة المتخذة بهذا الشأن وذلك من خلال قيامه بعمليات الاستثمار أو عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية.

## المبحث الرابع

### إدارة العمليات المصرفية الخارجية

#### Management of foreign operations

إن الأهمية الخاصة التي توليها إدارة العلاقات الخارجية لأقسام الضبط والرقابة في الدائرة وهي كما ذكرنا قسماً البنوك المراسلة والحسابات الخارجية تعكس جانباً واحداً من جوانب إدارة تعامل البنك الخارجي وهو جانب العلاقات مع البنوك المراسلة المنفذة لذلك التعامل. ومن الصعب جداً تصور سيطرة إدارة الدائرة المتكاملة على جميع جوانب التعامل الخارجي دون تمكنها من الإدارة الفعلية لأقسام العمليات. إذ إن وظيفة الضبط والرقابة لا تتم إلا بعد تنفيذ العمليات وغاياتها كما ذكرنا هي التأكد من تقييد البنك المحلي والبنوك المراسلة باتفاقيات التعامل المعقودة بينها. وقد تحدث هناك مشكلة واحدة في التعامل الخارجي قد يؤدي عدم تسويتها إلى زعزعة وضع البنك وتحمله لخسائر قد يكون بإمكانه تلافيها من خلال تنفيذ إدارته لأقسام العمليات.

#### أ - تنظيم العمليات الخارجية Organization of foreign operation

وفي هذا الإطار يحتل تنظيم أقسام العمليات في دائرة العلاقات الخارجية أهمية كبرى. ومن ناحية عملية ينبثق تنظيم أقسام العمليات الخارجية من التنظيم الداخلي للبنك الذي يحدد دوائر البنك وأقسام كل منها والوظائف المنوطة بكل من هذه الأقسام. وفي الأساس يتوخى تنظيم أقسام العمليات قيامها بتنفيذ الخدمات بأكثر كفاءة وأقل كلفة ممكنة. ولهذا يختلف تنظيم تلك الأقسام بين البنوك تبعاً لاختلاف حجم عمليات هذه البنوك فإذا كان البنك صغيراً يصبح بالإمكان تنفيذ جميع عملياته الخارجية من خلال قسم واحد لا يزيد عدد موظفيه عن أصابع اليد الواحدة. أما إذا كان البنك عالمياً على غرار كبار البنوك العالمية فإننا نجد أن نموذج التنظيم الوارد في بداية هذا الفصل لا يكاد يكفي لتأمين الحد الأقصى من الكفاءة والحد الأدنى من الكلفة وذلك بسبب وجود حدود لإمكانات السيطرة على

أقسام العمليات ليس بالإمكان تجاوزها أي أنه لا يمكن لمسؤول واحد السيطرة على حجم عمل تستوجب إدارته عدة مسؤولين.

وإذا ما زاد حجم عمليات البنك عن الحدود التي يسمح بها التخصص الوظيفي الوارد في النموذج، يصبح من الضروري إعادة النظر في تنظيم الدائرة وتطويرها ليتلاءم مع حجم العمل المتزايد. وقد يتم في هذا الشأن المحافظة على هيكل تنظيم الدائرة الأساسي كما هو في نطاق التنظيم الداخلي واستدراك السيطرة على حجم العمل المتزايد بزيادة التخصص الوظيفي أي مثلاً بتقسيم قسم العمليات المعرض لارتفاع حاد في حجم عملياته إلى عدة أقسام مثل تقسيم قسم الاعتمادات المستندية إلى قسم لفتح الاعتمادات وتعديلها وقسم آخر لتسديدها وقسم آخر لمتابعة استفساراتها. وقد دلت تجربة البنوك العالمية أن هناك حدود لزيادة التخصص الوظيفي وإن تقسيم أقسام العمليات على أسس وظيفية قد يؤدي إلى آثار سلبية عديدة أهمها ضعف اهتمام الموظفين بالمتابعة ووجوب فتح العديد من القنوات الجديدة لنقل الكفاءة ورفع الكلفة. ولهذا اتجهت البنوك العالمية إلى المحافظة على وحدة أقسام عملياتها على الأساس التخصصي الوارد في النموذج واستدركت حجم العمل المتزايد بتقسيم دائرة العلاقات الخارجية إلى عدة دوائر على أساس جغرافي أي إيجاد علاقات خارجية متكاملة بجميع أقسامها لخدمة عمليات أوروبا الغربية وأخرى لخدمة عمليات الشرق الأوسط ، وقد اتجهت بنوك أخرى وخاصة البنوك المحلية في بعض الدول النامية الكبيرة إلى إتباع الأساس النوعي بدلاً من الأساس الجغرافي إذ قامت بتقسيم دائرة العلاقات إلى دوائر متكاملة لخدمة عمليات معينة مثل عمليات تصدير البترول ومشتقاته، ودائرة أخرى لخدمة استيراد وتصدير المواد الغذائية وهكذا.

وهنا يجدر القول إن إعادة النظر في التنظيم لاستيعاب حجم عمل متزايد لا يجب أن تكون في الضرورة على غرار البنوك العالمية الكبرى. إذ إن العنصر الأساسي لإعادة التنظيم يجب أن يبقى حاجة البنك وأنماط توزيع تعامله الخارجي



وأهمية تجانس تنظيم العلاقات الخارجية الجديد مع تنظيم البنك الداخلي. وأخيراً ليس آخراً زيادة الكفاءة وتخفيض الكلفة، وقد يؤدي تطوير أنماط التعامل الخارجي مع البنوك المرسله إلى زيادة جدوى إعادة التنظيم على أسس جديدة إذا تأكد البنك من قائد إعادة التنظيم هذه في ضوء كلفتها ومع انتشار وانخفاض كلفة حوسبة العمليات بوساطة الكمبيوتر وأجهزة الاتصال المكمله له زادت كفاءة البنوك بشكل كبير نجحت من خلاله في مناولة حجم عمل مضاعف بعدد أقل من الموظفين والتنظيمات الإدارية.

### ب - التعليمات التطبيقية **Manuals of operation**

لدى تأكد إدارة دائرة العلاقات الخارجية من الجدوى الاقتصادية والمالية لتنظيم الدائرة وملائمة ذلك التنظيم على الصعيد الإداري يجب عليها استكمال بناء إدارة الدائرة بإعداد التعليمات التطبيقية المفصلة لكل قسم من أقسام الدائرة بحيث تبين هذه التعليمات وظائف القسم الأساسية المحددة له في إطار تنظيم الدائرة، وواجبات ومسؤوليات الموظفين المسؤولين عن القسم وشعبه المختلفة وتفاصيل تنفيذ كل من عملياته الأساسية وذلك في إطار القوانين والأنظمة الحكومية المختلفة التي تحكمها وفي إطار أنظمة البنك الداخلية والسياسات والحدود والنسب التي يضعها مجلس إدارة البنك وتصدرها إدارة البنك العامة بشكل تعليمات أي يجب أن يراعى عند إعداد التعليمات تجانسها وانسجامها مع القوانين والأنظمة والتعليمات الداخلية الأخرى التي تحكم تنفيذ عمليات القسم بشكل مباشر أو غير مباشر.

بالإضافة لما سبق يجب على إدارة الدائرة أن تأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل أساسية عند إعدادها لتعليمات كل قسم من أقسام العمليات وبالإمكان حصر هذه العوامل بثلاث فئات رئيسية:

1- توحيد وتجانس أنماط تعامل كل قسم من أقسام العمليات مع الخارج.

- 2- مراعاة أصول وأعراف التعامل الفني والمتبعة عرفاً من قبل جميع البنوك العالمية.
- 3- مراعاة بناء نظام آلي ضمن التعليمات لتزويد الإدارة بالمعلومات المتكاملة عن عمليات الأقسام وإدارة تلك المعلومات بتوجيهها إلى الأقسام المعنية بها داخل الدائرة وخارجها بشكل تلقائي.
- إن توحيد وتجانس أنماط تعامل كل من أقسام العمليات مع الخارج يتأتى من تفاصيل التعليمات المتعلقة بتنفيذ كل من العمليات الخارجية. وهنا يترتب على إدارة الدائرة أن تضمن المحافظة على ذلك التجانس وذلك بوساطة إعدادها لنماذج تعامل خاصة بكل عملية تستعملها الأقسام المنفذة لتلك العملية ومثالاً على ذلك بإمكاننا ذكر أمر الدفع إذ تقوم جميع أقسام دائرة العلاقات مثل الحوالات والتحصيل المستندي والاعتمادات المستندية بإصدار أوامر دفع بريدية وبرقية لاستكمال تنفيذ العمليات التي تقوم بها وقد تتوحد تعليمات كل قسم في طريقة تنفيذ أمر الدفع إلا أن عدم وجود نموذج موحد لأمر الدفع قد يؤدي إلى تعدد أنماط إصدار أوامر الدفع إلى البنوك المراسلة مما قد يؤثر في سرعة تنفيذها. ومن جهة أخرى تساعد النماذج الموحدة في تلافي أخطاء الطباعة وفي سرعة تنفيذ العمليات مما يزيد من إنتاجية الأقسام ويوفر في كلفة عملياتها.
- إن مراعاة أصول وأعراف التعامل الفني المتبعة عرفاً من قبل جميع البنوك العالمية يتأتى من مصدرين الأول هو عبارة عن قواعد وأصول وأعراف العمليات الخارجية مثل القواعد الموحدة للتحصيل وأصول وأعراف الاعتمادات المستندية والتي تنشرها غرفة التجارة الدولية وتقوم بتحديثها وتطويرها من خلال لجان دولية متخصصة وهي قواعد وأعراف مكتوبة ومتعارف على استعمالها كمرجع بين البنوك العالمية. وتقوم معظم البنوك بوضع عبارة خاصة على نماذج أقسام عملياتها تشير إلى أن تلك العمليات تخضع للقواعد أو الأصول والأعراف الصادرة عن غرفة التجارة الدولية وذلك تلافياً لأية ملابسات قد تحدث عند تنفيذها. أما

المصدر الثاني فهو يتكون من أصول وأعراف غير مكتوبة يكتسبها رجال المصارف من خبرة تعاملهم مع المصارف الدولية. وهي بشكل عام مستمدة من طبيعة الحيطة والحذر التي تميز العمل المصرفي ومن دبلوماسية العلاقات بين المصارف واعتماد مصالحها على بعضها البعض.

إن إدارة تدفقات المعلومات من خلال تعليمات الأقسام التطبيقية تعتبر أهم خطوات إعداد التعليمات التطبيقية إذ يعتمد نجاح مدير دائرة العلاقات الخارجية في إدارة الدائرة بالكفاءة والدقة والسرعة التي تقتضيها طبيعة عمليات الدائرة على كمية ودقة المعلومات التي تصله وسرعة حصوله على معلومات قد يطلبها للتوصل إلى اتخاذ قراراته الإدارية. ومن الناحية العملية يلاحظ أن وضع نظام آلي ضمن التعليمات التطبيقية لإدارة المعلومات يساعد كثيراً في تلافي الأخطاء في العمليات والذي ينتج معظمها عن نقص أو تناقص أو عدم وضوح في المعلومات المرسله بشكل تعليمات للبنوك المرسله.

وفي ضوء التطورات الهائلة والخطوات الكبيرة التي خطاها علم إدارة المعلومات في السنوات الأخيرة. وتلافياً لمخاطرة خروجنا عن موضوع البحث لابد من حصر دراستنا لإدارة المعلومات ضمن التعليمات التطبيقية في نظامين رئيسيين هما:

أولاً - نظام تزويد إدارة الدائرة بالمعلومات.

ثانياً - نظام إدارة المعلومات.

يتلخص نظام تزويد إدارة الدائرة بالمعلومات في إطار التعليمات التطبيقية بوضع بنود خاصة في تلك العمليات يتم بموجبها احتفاظ القسم ببطاقات وسجلات إحصائية تبين تفاصيل جميع العمليات التي ينفذها القسم ويقوم القسم بموجبها بتقديم تقارير وكشوفات دورية يستخرجها من تلك البطاقات والسجلات وذلك على أساس يومي أو أسبوعي أو شهري إلى الإدارة. وقد يتم تقديم هذه التقارير إلى أقسام الرقابة مثل البنوك المرسله الذي يقوم بتجميعها وترتيب وتصنيف المعلومات

الواردة بها حسب تعليماته التطبيقية وبشكل يسهل حصول الإدارة على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.

أما نظام إدارة المعلومات فيتم وضعه على صعيدين. الأول من خلال إعداد نماذج تنفيذ العمليات بحيث يحتوي النموذج على خانات مخصصة لكل من المعلومات اللازمة وبشكل يسهل تدقيق أي نقص أو تناقض أو عدم وضوح فيها والثاني من خلال وضع بنود في تعليمات كل من الأقسام يقوم القسم بموجبها بتزويد بقية أقسام الدائرة أو البنك بالكشوفات الإحصائية عن عملياته والتي تلزم لقيام تلك الأقسام بوظائفها بالدقة والكفاءة المطلوبة. ومع انتشار استعمال الحاسوب في جميع أعمال البنك أصبح من المتعارف عليه برمجة الحاسوب بشكل يقوم به بإعداد الكشوفات والتقارير اللازمة لتزويد الإدارة بالمعلومات وإدارة المعلومات بين أقسام البنك المختلفة وذلك من خلال المعلومات التي تدخل إليه أثناء تنفيذ الأقسام لعملياتها.

الفصل الثالث

تمويل التبادل التجاري الدولي

**Foreign trade financing**

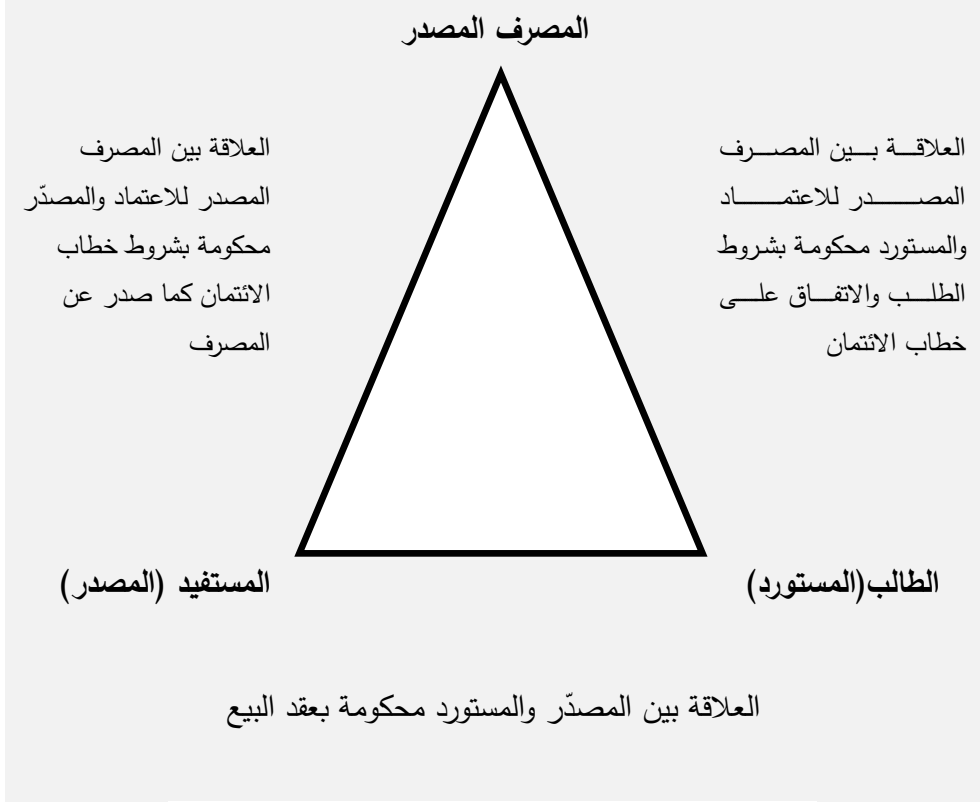
- الاعتماد المستندي Letter of Credit.
- خطابات الضمان Letter of Guarantee.
- الفورفيتينغ (الخصم دون حق الرجوع) Forfaiting.

المبحث الأول  
الاعتماد المستندي  
**Letter of Credit**

الاعتماد المستندي عبارة عن تعهد مصرفي مكتوب ومشروط من قبل المصرف مصدر الاعتماد لصالح أحد المستفيدين بناء على طلب عميل المصرف، وينص على الوفاء بالتزام مالي محدد بتاريخ معين فور استيفاء المستفيد للشروط الموضحة في الاعتماد، وعادة ما تكون الشروط المطلوب الالتزام بها عبارة عن تسليم مستندات تجارية يطلبها عميل المصرف لإتمام صفقة تجارية يقوم بها. وهذه المستندات في العادة عبارة عن سند الشحن أو سند النقل وشهادة المنشأ والتأمين.

لقد سمي الاعتماد المستندي بهذا الاسم لأنه يتطلب تقديم مستندات تثبت شحن البضاعة بين المصدر والمستورد (انتقال ملكية). والشكل التالي يبين أطراف العلاقة في الاعتماد المستندي:

أطراف العلاقة في الاعتماد المستندي (خطاب الائتمان)



### أنواع الاعتمادات المستندية

#### (1) اعتمادات الاستيراد

يتم فتح هذا الاعتماد بناء على طلب المستورد ويكون المستفيد هو المصدر، ولا يشترط في الحالات العادية سوى تسليم المصرف المراسل لمستندات الشحن المطابقة لئتم دفع مبلغ الاعتماد.

#### (2) اعتمادات التصدير

يتمثل الغرض من إصدار هذا النوع من الاعتمادات في ضمان شراء بضاعة من بلد غير بلد المصدر كما يدل الاسم، حيث يطلب المصدر الأجنبي من المستورد هذا الاعتماد لتوريد سلع محلية من بلد المصدر إلى بلد المستورد وهو الأكثر شيوعا في عمليات التصدير.

#### (3) الاعتماد المعزز

يقوم في هذا النوع من الاعتماد كل من المصرف المصدر للاعتماد والمصرف المراسل بالتعهد معا بالتزام الدفع للمستفيد. وهذا النوع من الاعتمادات هو المفضل لدى المصدرين لتمتعه بقوة أداء مزدوجة من جانب المصرف المصدر والمصرف المراسل في بلد المصدر مما يقلل من مخاطر عدم السداد والصعوبات التي يمكن أن يتكبدها المصدر في حالة وجود أي خلاف بينه وبين أطراف الاعتماد من مثل متابعة القضايا أمام المحاكم واللجان القضائية، إذ أن مقاضاة مصرفا محليا أمر أسهل بكثير من مقاضاة مصرفا خارجيا.

#### (4) الاعتماد غير المعزز

ويكون المصرف المصدر للاعتماد هنا هو المسؤول الأول والرئيسي عن سداد قيمة الاعتماد للمصدر، وبالتالي لا يوجد أي التزام على المصرف المراسل بالدفع في حال تم طلب صرف الاعتماد من قبل المستفيد بتقديم المستندات المطلوبة، حيث ينحصر دور المصرف المراسل في عملية الوساطة مقابل تحصيل عمولة



من المصرف المصدر للاعتماد فقط لا غير، وهذا الاعتماد لا يفضله عادة معظم المصدرين الذين يفضلون التعامل مع مصرف محلي عوضا عن مصرف خارجي.

### (5) اعتماد القبول

تنص شروط هذا النوع من الاعتمادات على أن يقوم المستفيد باستلام قيمة الاعتماد بواسطة كمبيالة مؤجلة الدفع يسحبها وتصرف في تاريخ مستقبلي من قبل المصرف المصدر أو المراسل في حالة توكيله بذلك من قبل المصرف المصدر للاعتماد أو بتضامنها معا على الدفع، على أن يتم تسليم هذه الكمبيالة مع جميع المستندات المطلوبة.

### (6) اعتماد الدفع الآجل

يختلف هذا النوع عن اعتماد القبول في أنه لا يتطلب من العميل إحضار كمبيالة مع المستندات المطلوبة بحسب ما تنص عليه شروط الاعتماد عادة، وبدلا من ذلك يقوم المصرف المصدر للاعتماد أو المصرف المراسل بتقديم تعهد للعميل بدفع قيمة الاعتماد للمستفيد في تاريخ لاحق، ويكون هذا التاريخ محددًا من ضمن شروط دفع الاعتماد.

### (7) الاعتماد غير المغطى

يقصد به الاعتماد الذي لا تتم تغطية مبلغه نقدا من قبل العميل، وهذا أمر شائع تمارسه المصارف مع كبار عملائها. ويمكن أن تقوم المصارف بإصدار هذا النوع من الاعتمادات مقابل منح حد ائتماني لطالب الاعتماد وعادة يكون هذا القرض جزءا من تسهيلات ائتمانية يوزعها المصرف المانح حسب طبيعة العلاقة بينه وبين عميله من جهة، وبحسب الضمانات لديه ودرجة المخاطرة في عملية التمويل. وهذا النوع من الاعتمادات هو الأكثر شيوعا حيث يستخدمه التجار للاستفادة من حدود الائتمان المخصصة لهم من مصارفهم لتمويل تجارتهم، وتحرص المصارف من جهتها على تجزئة المبالغ الممنوحة للعملاء لضمان أفضل استخدام لها من قبل العملاء وبما يضمن لهم أكبر قدر من إمكانية السداد.

وفي مثل هذا الاعتماد يقوم المصرف بتحصيل فائدة على قيمة الاعتماد حتى قبل أن يصرف، بمعنى آخر تحتسب فائدة على العميل مقابل إصدار الاعتماد قبل أن يقوم لتسديد قيمة الاعتماد، أي فقط مقابل التزامه بالدفع.

### 8) الاعتماد المغطى جزئياً

في هذا النوع من المستندات يقوم العميل بسداد جزء من قسيمة الاعتماد، بينما يقوم المصرف بتغطية القيمة المتبقية، وعادة ما تكون التغطية مقابل قرض أو تسهيل ائتماني أو ضمانات. فقد يتفق المصرف مع العميل على سداد المبلغ كاملاً أو على أقساط عند السداد للمستفيد، وفي كلتا الحالتين يقوم المصرف المصدر بتحصيل عمولة الإصدار، واحتساب فائدة مقابل الفترة التي تم فيها استمرار التزام المصرف بالدفع (بعد الإصدار)، ويمكن أن تحتسب فائدة بنسبة أخرى بعد سداد الاعتماد من قبل المصرف، وهذه النسبة عادة تكون أعلى من الأولى على اعتبار أن المبلغ قد تم سداه فعلياً للعميل.

عادة ما تشترط المصارف أن يقوم العميل بسداد جزء أو نسبة معينة من قيمة الاعتماد عند الإصدار مع وجود ضمان أو رهن مالي أو تعهد مالي موثق مقابل سندات بسداد المتبقي عند السداد للمستفيد، عندئذ يمكن للمصرف أن يعوض الربح الذي كان سيحصل مقابل منح تسهيل ائتماني لإصدار الاعتماد بأن يستفيد من فترة استعمال مبلغ الاعتماد قبل سداه للعميل، كما يمكن للمصرف أن يتنازل عن قيمة عمولته في حال كانت فترة استحقاق المبلغ كافية لتحقيق عائد مناسب.

### 9) الاعتماد المغطى كلياً

في هذا النوع من الاعتمادات يقوم طالب الاعتماد (العميل) بتغطية قيمة ال اعتماد للمصرف كاملة بالإضافة لجميع مبالغ العمولات المترتبة على عملية الإصدار، وبالتالي لا توجد أي مخاطرة من جانب المصرف المصدر للاعتماد بعكس الحال مع الاعتمادات غير المغطاة التي تترتب عليها نسبة مخاطرة أعلى.

### 10) الاعتماد القابل للإلغاء

هو الاعتماد الذي يحق للمصرف المصدر له أن يقوم بتغيير بنوده في أي وقت يشاء، وذلك قبل قيام العميل بتقديم المستندات التي ينص عليها لغرض صرفه واستحقاق الدفع. فيما دون هذا النوع من الاعتمادات لا يمكن لا للعميل ولا للمصرف المصدر للاعتماد القيام بعملية التعديل أو الإلغاء للاعتماد بدون إخطار المستفيد وأخذ موافقته الخطية. وهذا النوع من الاعتمادات غير مفضل لدى المصدرين لما يحويه من مخاطرة عالية قد تتسبب بالتزامات غير ما نص عليها الاعتماد قبل التعديل، لذلك فإنه يعتبر من أقل الاعتمادات تداولاً.

### (11) الاعتماد القطعي

هو الاعتماد غير القابل للنقض أو التعديل من قبل المصرف المصدر أو العميل، وهو بالتالي اعتماد اعتيادي لا يحتوي على أية إشارة إلى أحقية المصرف المصدر بالتغيير في أية مرحلة من مراحل صلاحيته. وعادة ما يلقي هذا النوع من الاعتمادات قبولا واسعا لدى المستفيدين لأنه يحد من مخاطرة التغيير الذي قد يطلبه المصدر للاعتماد وبالتالي زيادة التزامات (عادة) المستفيد للحصول على قيمة الاعتماد. وفي حال طلب العميل أو المصرف المصدر للاعتماد إجراء أي تعديل على الاعتماد خلال فترة سريانه فإنه يلزم موافقة المستفيد والمصرف المعزز للاعتماد، خصوصا في حالة وجود التزام مالي على الأخير.

### (12) الاعتماد القابل للتحويل

هو الاعتماد الذي ينص على إمكانية أن يقوم المستفيد بتحويله لصالح مستفيد آخر أو أكثر، ويمكن أن يكون ذلك بصورة كلية أو جزئية، وهو غير قابل للنقض إطلاقا، ويكون ذلك عادة بعد موافقة المصرف المصدر والعميل الذين تكون موافقتهم صورية لكون نصوص هذا الاعتماد تنص على حق العميل بتحويله، على أن يتم إصدار اعتماد جديد لصالح المستفيد الجديد، ولا يمكن أن يكون التحويل عبر تسليم المستندات أو تظهيرها للمستفيد الجديد بواسطة المستفيد الأول.

### (13) الاعتماد الظهيري

هو عبارة عن اعتماد يتم إصداره مقابل اعتماد آخر قائم، حيث يقوم العميل المستفيد بطلب إصدار اعتماد لصالح مستفيد آخر، وعادة ما يكون خارج بلد المستفيد على أن تتطابق جميع بنود وشروط الاعتماد الجديد مع جميع ما ورد بشأنها في الاعتماد الأصلي، وهي طريقة لتحويل الاعتماد لمستفيد آخر في حال لم ينص على قبول التحويل، إلا أنها تختلف عن حالة التحويل المباشر للاعتماد بإصدار اعتماد جديد بمبلغ أقل وصالح لفترة زمنية أقل من صلاحية الاعتماد المقابل.

### 14) الاعتماد الدوار (الدائري)

يطلق على هذا النوع أيضا مسمى الاعتماد المتجدد أو المستمر، وهو عبارة عن اعتماد يتم تجديد فترة صلاحيته إن لم يتم استخدامه خلالها، أو يتم تجديد قيمة الاعتماد بمبالغ أخرى بعد تقديم المستندات وسحب جزء من المبلغ الذي أصدر به، أي أنه يمكن للمستفيد أن يقوم بسحب مبلغ الاعتماد في كل مرة يقدم فيها مستندات تتطابق وشروطه، ويتم إصدار اعتماد مماثل بنفس الشروط ليحل محل الذي تم صرفه. وتتكرر هذه العملية في كل مرة يتم فيها صرف الاعتماد. تنص بنود هذا النوع من الاعتمادات على عدد مرات التجديد الزمنية وتواريخها أو عدد المرات التي يسمح للعميل فيها بتكرار تسليم المستندات واستلام مبلغ الاعتماد، ويستخدم هذا الاعتماد لأغراض الاستيراد الدورية المستمرة، حيث يلجأ إليه التجار لتمويل عمليات الاستيراد المستمرة والتي يتعامل فيها مع مورد واحد كعمليات استيراد المواد الغذائية.

### 15) اعتماد الدفعة المقدمة

يطلق على هذا النوع من الاعتمادات مسمى الاعتماد ذو الشرط الأحمر، وذلك نظرا لتفرده باستخدام اللون الأحمر في كتابة شرط الدفعة المقدمة (في النسخة الورقية). وهذا الشرط يشير إلى إمكانية أن يقوم المستفيد بسحب جزء من قيمة الاعتماد بدون الحاجة لإحضار جميع المستندات المطلوبة لدفع كامل قيمة

الاعتماد، على أن يكون ذلك أثناء فترة محددة من صلاحية الاعتماد. يمكن تحديد المبالغ التي يمكن سحبها مقدما، على أن تخصم هذه المبالغ من إجمالي قيمة الاعتماد.

يجب على المستفيد أن يقوم بإرجاع جميع الدفعات التي سحبها في حال عدم استكمال المستندات المطلوبة، وهنا تكون المسؤولية على المصرف المراسل في تحصيل هذه المبالغ من المستفيد، ما لم يكن هناك اتفاق آخر، لذا يقوم المصرف المراسل بأخذ ضمانات أو تعهدات من المستفيد ليضمن بها إعادة المبالغ التي تم سحبها من قيمة الاعتماد. عادة تستخدم هذه الضمانات في عمليات الاستيراد التي تتطلب عمليات تصنيعية بمواصفات خاصة وذات تكلفة مرتفعة مما يترتب عليها احتياج المستفيد (الصانع) لسحب بعض الأموال لتغطية تكلفة الإنتاج والتصنيع، مثال على ذلك عمليات بناء السفن والطائرات.

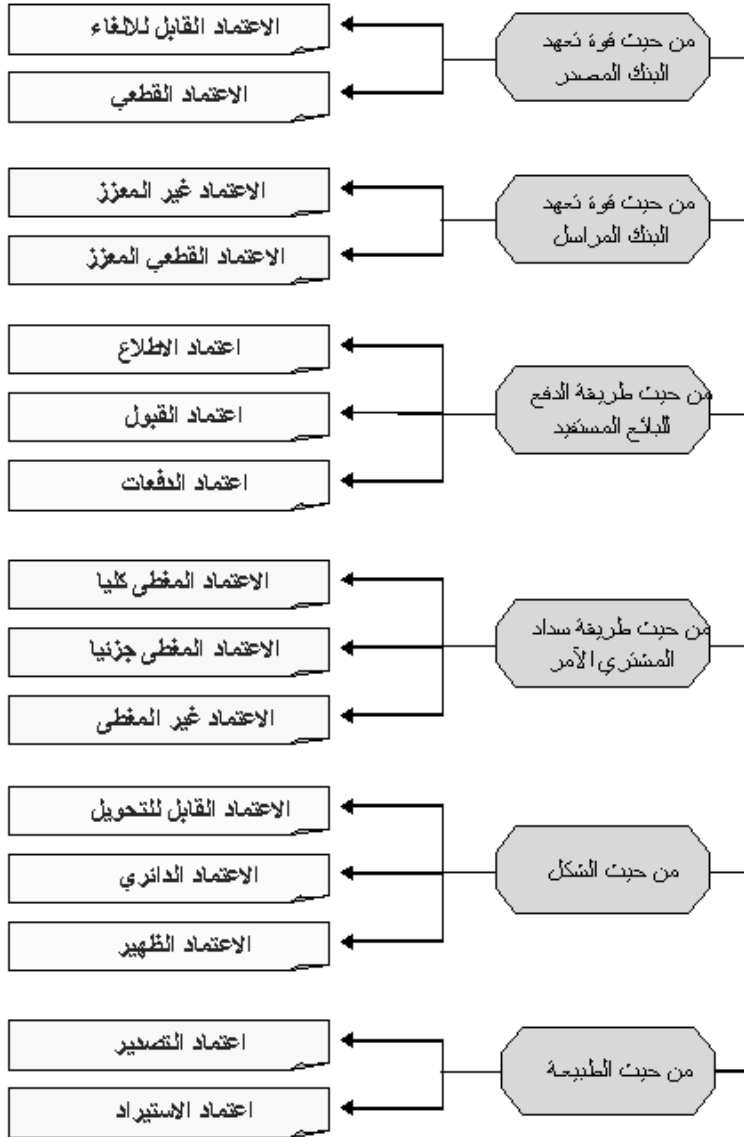
### 16) الاعتماد الجماعي

تكون الالتزامات المالية ضخمة جدا في حالة المشاريع الكبيرة كبناء محطات تكرير النفط أو صناعة السفن والطائرات، بحيث لا يستطيع مصرف واحد الوفاء بها، إما لعدم قدرته المالية على ذلك أو لوجود قوانين مصرفية في الدولة تحدد المبالغ القصوى التي يمكن أن يقوم بإصدار اعتماد مقابلها. في هذه الحالة يقوم المصرف الرئيسي ويطلق عليه المصرف القائد بدعوة مصارف أخرى للمشاركة في إصدار هذا الاعتماد الذي يتم توزيع قيمته فيما بين المجموعة على أن تسلم الضمانات إلى المصرف القائد ليقوم بإصدار اعتماد جماعي لعميله على أن يقوم المصرف القائد باستيفاء قيمة الاعتماد عند استحقاقه لدفعها للعميل أو ردها للمصارف المشاركة في حالة انتهاء فترة صلاحية الاعتماد الجماعي.

الغاية الأساسية من توزيع قيمة الاعتماد على عدة مصارف هي توزيع المخاطرة بين عدة جهات من جانب، ومن جانب آخر التقيد بقوانين المصارف المركزية التي

تحدد مبالغ معين لكل مصرف مقابل إصدار الاعتمادات. وهذا النوع من الضمانات شائع الاستخدام بين المصارف الأمريكية والأوروبية.

الشكل رقم (1). أنواع الاعتمادات المستندية



## المبحث الثاني

### خطابات الضمان

### Letter of Guarantee

يقصد بالضمان الالتزام والتغريم، وهو أن يصدر المصرف خطاب كفالة بحسب طلب عميله لصالح طرف ثالث (المستفيد) يضمن فيه عميله بالوفاء بقيمة الضمان في موعد الاستحقاق أو بناء على طلب المستفيد، وفي حال لم يلتزم العميل بالوفاء للمستفيد بما اتفق عليه، ويكون صالحا لفترة محددة ينص عليها في الخطاب. ويكون على نوعين ابتدائي ونهائي. ويمكن أن يقوم المصرف بتحصيل قيمة الضمان إما نقدا من العميل أم مقابل قرض يمنح للعميل أو بضمان ودائع مالية (وهي الطريقة الأكثر استخداما) أو بضمان أوراق مالية كالأسهم مثلا. يطلق على المصرف المصدر للخطاب بالضامن أو الكفيل للدين أو الالتزام الذي اتفق هو وعميله على تنفيذه، فإن لم يلتزم بما اتفق عليه مع المستفيد من الضمان فإنه يحق له صرف قيمة كامل المبلغ أو جزء منه أو أن يمدد فترة صلاحيته، كل هذا ما لم تنتهي صلاحية الضمان. يمكن أن يصدر الضمان عن مصرف واحد أو أن تشترك عدة مصارف في إصدار خطاب ضمان واحد في حال كان مبلغ الضمان ضخما، وهنا يطلق عليه الضمان الجماعي.

### أنواع خطابات الضمان

#### I. خطاب الضمان العادي

يصدر هذا الضمان لعدة أغراض كتتنفيذ عقد معين بمواصفات وفترة محددتين، أو مقابل التزام مالي أو لتقديم خدمة محددة، ويمكن أن يصدر لغرض ضمان الطلبة بتكاليف الدراسة حيث تطلب العديد من الجامعات الخاصة هذا الضمان من الطلاب الذين يدرسون فيها كضمان للمستحقات الدراسية على الطلاب للجامعات. وبموجب هذا الضمان فإن المصرف يلتزم بالتزاما تاما أمام

المستفيد بدفع كامل قيمة الضمان عند طلب المستفيد لها في أي وقت وبدون طلب أي توضيح أو مستندات من قبل المستفيد، كما أن المستفيد له الأحقية في تمديد فترة الضمان إلى أي أجل يريد. كما أن العميل والمصرف المصدر للضمان ليس من حقهما تغيير أو إيقاف صرف قيمة الضمان إلا بموافقة صريحة من قبل المستفيد طوال فترة سريان الضمان.

### II. خطاب الضمان الملاحي

يصدر هذا النوع من الخطابات في حالة وصول البضاعة إلى الميناء بدون وصول المستندات الخاصة بها، وبإصدار هذا الضمان فإن المصرف يتعهد للمستفيد (بطلب من عميل المصرف) بتسليم بوليصة ومستندات الشحن الأصلية المطلوبة لإتمام عملية النقل بصورة نظامية تحت تصرف ناقل البضاعة، على أن يستعيد منه الخطاب الذي أصدره لصالحه. وفي هذه الحالة يعفى الناقل من أية مسؤولية قد تقع عليه جراء نقله البضاعة إلى المستورد وحدث أي اختلاف بينهما.

### III. ضمان الاستحقاق

تصدر هذه الضمانات عادة لصالح بعض الجهات الحكومية والشركات، فعادة حين يتم ترسية مشروع على أحد المقاولين يطلب منه أن يأتي بضمان مالي لكي يضمن حسن تنفيذ المشروع، وقد تطلب بعض الجهات هذا الضمان حتى بعد انتهاء المشروع وذلك للتأكد بالتجربة أن المشروع منفذ تماما حسب المواصفات المطلوبة وأنه خال من العيوب تماما.

### IV. ضمان العقد (أو ضمانات الدفعة المقدمة)

هذا النوع من الضمان يكون جزءا من العقود التي تتضمن دفعات مقدمة يتم دفعها من قبل مالك المشروع للمقاول قبل وخلال تنفيذ المشروع، حيث يلتزم المقاول عبر هذا النوع من الضمانات لدفع قيمة الدفعات التي استلمها كعوض للطرف الآخر في حال عدم التزامه بتنفيذ بنود العقد. تلجأ العديد من الجهات



الحكومية لطلب هذا الضمان لحفظ حقوقها التي قد تتأثر بعدم التزام الطرف الآخر بتنفيذ بنود العقد المبرم معها.

### المبحث الثالث

#### الفورفيتينغ (الخصم دون حق الرجوع)

#### Forfaiting

يمكن تعريف الفورفيتينغ، بأنها عملية شراء أوراق الدين من قبل مؤسسة متخصصة، بدون امتلاك حق الرجوع على البائع، أي تتحمل المؤسسة كافة مخاطر ومشاكل التحصيل.

وتتسم عمليات الفورفيتينغ بالمرونة، حيث تستعد المؤسسة التي تقوم بالتمويل، لمقابلة احتياجات كل من المصدر والمستورد. وتبدأ المراحل التنفيذية لهذه العملية بوجود عقد توريد بضائع مؤجل الدفع بين المستورد والمصدر، وينص هذا العقد على وجوب تسليم بضائع للمستورد مقابل قبولات مصرفية تسلم من قبله إلى مصرفه المراسل المعتمد والموجود في بلد المصدر. ويقوم المصرف المراسل في بلد المصدر بتسليمه هذه السحوبات أو الكمبيالة وبالتالي يستطيع هذا الأخير تقديمها إلى مصرف لخصمها والحصول على قيمتها. وهذه الكمبيالة والسحوبات تستلزم أحياناً قيام المصدر ببعض الخطوات التي تحميه من مخاطر عدم الدفع من قبل المشتري، بطلب المصدر لكفالة مصرفية للورقة التجارية مما يعطيه دفعاً فورياً في حالة إخلال المشتري بالدفع. وهذه الكفالة تعطى عادة من قبل المصرف المستورد وتأخذ شكل اعتماد الضمان والقبول الذي يأخذ شكل توقيع على الكمبيالة أو السحب يلائم عقود التصدير المتوسطة والكبيرة التي تشمل قروضا متوسطة أو قصيرة الأجل.

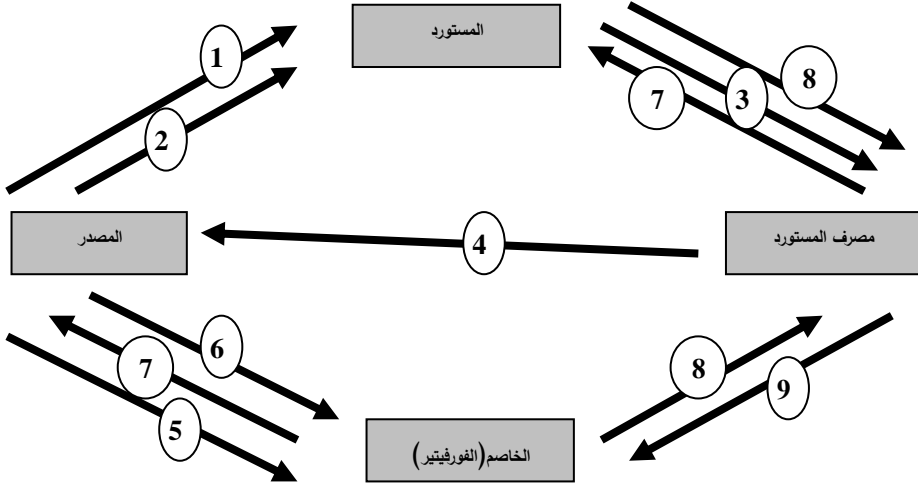
وتجدر الإشارة إلى أن هذه الكمبيالات أو السحوبات المكفولة قابلة للبيع والشراء من قبل المصارف والمستثمرين ووجود سوق ثانوي لمثل هذه الأدوات المخصصة يشجع المصارف على القيام بهذا النوع من العمليات للمصدرين.

ومن مزايا القبول Aval أنه يغني المصرف عن القيام بعملية التقييم المالي للمشتري طالما أن المخاطرة أصبح يتحملها المصرف الكفيل، لذلك ينتقل الاهتمام إلى الوضع المالي للمصرف الكفيل وليس المشتري. والنقطة الأساسية في عملية الفورفيتينغ هو توفر الورقة التجارية للخصم عند إتمام عملية الشحن ومعرفة المصدر لسعر الخصم الذي سيطبق على الكمبيالات والسحوبات في المستقبل. ذلك أن التزام المصرف بهذا السعر يؤمن للمصدر حماية من تغير هذه الأسعار بين تاريخ شحن البضاعة والوقت الفعلي الذي سيتم خصم الورقة فيه.

ويتقاضى المصرف مقابل قيامه بعمليات الفورفيتينغ عمولة التزام، لتعده بعملية الخصم وتثبيت سعر الخصم لمدة معينة، كما يتقاضى عمولة مقابل إعطائه المصدر الخيار للدخول في مثل هذا الالتزام. وتسمى هذه العمولة عمولة الدخول Bidding Fee. وتحسب كلفة الخصم في المصارف على أساس أسعار إعادة الخصم، وسعر إعادة الخصم يعكس كلفة الأموال على المصرف. وعادة ما يعبر عنه في الأسواق الدولية بالليبور Libor.

أما عمولة الالتزام التقليدية فهي 1% سنوياً، أما العمولة الفعلية فتحدد بناء على قرار الخاصم لتعكس درجة المخاطرة. وعلى نفس الأساس يتم حساب عمولة الدخول. وتكمن أهمية هذه الأسعار بكونها تساعد المصدر على حساب المبالغ التي يجب إضافتها إلى العقود التجارية، ونقطة الأساس في هذا الموضوع أن سعر الخصم يتم تطبيقه على القيمة الاسمية للسحب أو الكمبيالة، وهي القيمة التي يتم الاتفاق عليها بين المصدر والمستورد. والشكل رقم (1) يوضح خطوات الفورفيتينغ.

الشكل التوضيحي رقم (1). خطوات الفورفيتينغ



حيث:

- (1) عقد توريد بضائع بالدفع المؤجل بين المستورد والمصدر؛
- (2) تسليم البضاعة للمستورد مقابل كمبيالات المستورد أو السحوبات المقبولة منه؛
- (3) تسليم الكمبيالات أو السحوبات المقبولة من المستورد إلى مصرف المستورد/مصرف التجارة الخارجية في بلده الذي يكفلها؛
- (4) تسليم الكمبيالات أو السحوبات المقبولة والمكفولة إلى المصدر؛
- (5) عقد الفورفيتينغ (الخصم) بين المصدر والخاصم؛
- (6) تسليم الكمبيالات أو السحوبات المقبولة والمكفولة إلى الخاصم؛
- (7) دفع قيمة الكمبيالات أو السحوبات إلى المصدر؛
- (8) تقديم الكمبيالات أو السحوبات المقبولة والمكفولة للدفع إلى المصرف الكفيل؛
- (9) الدفع بتاريخ استحقاق الكمبيالات أو السحوبات إلى الخاصم.

## الفصل الرابع

### التحويلات الخارجية

### Foreign transfers

- التحويلات الصادرة .Outgoing transfers
- التحويلات الواردة .Incoming transfers

## الفصل الرابع

### التحويلات الخارجية

### Foreign transfers

#### مقدمة Introduction

يترتب على تمويل تبادل السلع والخدمات بين الدول تسديد أثمان تلك السلع والخدمات بواسطة عدة أدوات مصرفية تتحدد الحاجة لاستعمال كل منها بناءً على طلب عميل المصرف. فمن جهة يتم في العادة تسديد المدفوعات المترتبة على تبادل الخدمات والسياحة بواسطة أوراق النقد الأجنبية والشيكات السياحية والشيكات الأجنبية و الحوالات الخارجية ومن جهة أخرى يتم تسديد المدفوعات المترتبة على التبادل التجاري بواسطة أدوات مصرفية أكثر تطوراً مثل السحوبات المستندية (بوالص التحصيل) والاعتمادات المستندية. إلا أنه قد يتم تسديد مدفوعات تبادل تجاري بواسطة الشيكات أو الحوالات كما وقد يتم تسديد مدفوعات الخدمات بواسطة الاعتمادات المستندية. وكما سوف نرى، يعتمد انتقاء عميل المصرف للأداة التي يرغب باستعمالها على مدى معرفته بالمستفيد المصدر للبضائع أو الخدمات ومدى الثقة المتبادلة بينه وبين المستفيد المصدر. إلا أن التحويلات الخارجية المتمثلة في أوامر دفع يصدرها المصرف بناءً على طلب عميله أو يستلمها لحساب ذلك العميل تبقى قاسماً مشتركاً في معظم العمليات المصرفية. إذ بالإضافة لكونها أداة دفع بحد ذاتها لا بدّ من اللجوء إليها لاستكمال بعض عمليات الاستثمار أو تحصيل المستندات أو الاعتمادات المستندية.

تستعمل التحويلات الخارجية بشكل رئيسي من قبل عملاء البنك لتسديد مدفوعات شهرية لمواطنين يعملون في الخارج مثل أعضاء السلك الدبلوماسي أو طلبة العلم في الخارج أو غيرهم أو لتنفيذ التزامات مترتبة على عقود موقعة مع الخارج أو لتسديد ديون قد تكون مترتبة على تسهيلات تجارية أو ائتمانية ممنوحة

من الخارج وغالباً ما يتم انتقاء الحوالة الخارجية كأداة دفع بناء على اتفاق مسبق بين العميل طالب التحويل والمستفيد من التحويل.

أما من جهة المصرف المنفذ للحوالة الخارجية. فإن قيامه بتنفيذ خدمة التحويل لا يرتب عليه أي التزام ائتماني لأنه من الناحية العملية يقوم بعملية شراء/استلام عملة محلية من الداخل وبيع/تسليم عملة أجنبية في الخارج بناءً على طلب عميله. إلا أنه يبقى مسؤولاً عن متابعة قبض المستفيد للمبلغ المحول إليه. ولا تنتهي تلك المسؤولية إلا بحصوله على ما يثبت قبض المستفيد للمبلغ أو بإرجاعه قيمة الحوالة لطالب التحويل في حالة عدم تمكن مراسله في الخارج من دفع قيمتها. وعليه وليتمكن البنك من تقديم خدمة التحويل لعملائه أو للبنوك المراسلة له وحصراً للمسؤولية المترتبة عليه فإنه يشترط بعض المستلزمات لتنفيذ العملية بالإضافة إلى تقاضيه عمولة محددة لتغطية نفقاته.

## المبحث الأول

### التحويلات الصادرة

### Outgoing transfers

#### أ - طلب التحويل Remittance order

ما هي مستلزمات تنفيذ طلبات التحويل التي ترد إلى البنك من عملائه؟  
تتطلب معظم البنوك على عملائها تعبئة نموذج خاص (طلب تحويل) لتتمكن من تنفيذ الحوالة الخارجية. وغالباً ما يكون تصميم طلب التحويل البريدي مشابهاً لأمر الدفع البريدي الذي يصدره البنك وكذلك الحال بالنسبة لأمر الدفع البرقي، ويرجع ذلك إلى تسهيل مهمة إعداد أمر الدفع وتدقيقه من قبل المسؤولين قبيل توقيعه. ولكي يتمكن البنك من تنفيذ أمر الدفع يجب أن يتضمن طلب التحويل المعلومات التالية:

- اسم طالب التحويل، وتوقيعه في المكان المخصص لذلك على طلب التحويل.
  - قيمة الحوالة بالأرقام والكلمات مع بيان نوع العملة الأجنبية بالكلمات.
  - اسم المستفيد (باللغة الأجنبية في جميع الحوالات الصادرة إلى خارج المنطقة العربية)
  - عنوان المستفيد الكامل أو رقم حسابه لدى بنك معين مع عنوان البنك الكامل البريدي أو البرقي.
  - وصف موجز لأسباب التحويل باللغة الأجنبية.
  - تعليمات واضحة بشأن قيد العملات على حساب طالب التحويل أو المستفيد.
  - طريقة التحويل بالبريد الجوي أو برقياً أو غيرها.
- ويجب على موظف البنك المعني مساعدة العميل طالب التحويل بتعبئة نموذج طلب التحويل لتلافي إضاعة الوقت في متابعة البنك لاستكمال مستلزمات



## عمليات مصرفية دولية

تنفيذ العملية. ويتم ذلك بتدقيق طلب التحويل حال استلامه. وفي حالة ورود طلب التحويل بالبريد وملاحظة وجود نقص لأية معلومات لازمة تتم إعادته إلى مصدره لاستكمال طالب التحويل لأية معلومات أو مستلزمات ناقصة.

**البنك .....**

**طلب إصدار حوالة**

التاريخ: / /

Correspondent Bank      البنك المراسل	السيد / مدير البنك فرع /
---------------------------------------	-----------------------------

الرجاء العمل على إصدار الحوالة المبنية تفاصيلها أدناه وأرجو ليد القيمة على حسابي لديكم رقم      طريقة التحويل:      سعر التحويل:      رقم الحوالة

التبعية للحوالة	نقدًا /	المصرف	نوع العملة	تاريخ الحق	البلغ المطلوب تحويله
		رقم الحساب	Currency	Value Date	Amount
20:		أجود بريدية / هاتف			
		أجود إرسال			
		طوايح			
32:		صنوعة البنك المركزي			
		المجموع			

50:      Ordering Customer :      طالب التحويل :

52:      Ordering Institution :      البنك / الفرع طالب التحويل :

53:      Sender's Correspondent

54:      Receiver's Correspondent

ويجب بطبيعة الحال، أن يكون طلب التحويل مرفقاً بتعليمات من طالب التحويل تفوض البنك بفتح قيمة الحوالة بالعملة المحلية على حسابه لديه. وفي حالة عدم وجود حساب باسم العميل يجب إرفاق شيك بكامل قيمة الحوالة والعمولة في حالة كونها على حساب طالب التحويل، أو وصل استلام (فيشة) يبين قيام العميل بدفع قيمة الحوالة نقداً بالعملة المحلية لدى صندوق البنك. وفي حالة ورود طلب التحويل بالبريد متضمناً تفويضاً للبنك بفتح قيمة الحوالة والمصاريف المترتبة عليها على حساب العميل يرسل طلب التحويل حال استلامه من قبل قسم الحوالات الخارجية بعد التأكد من تاريخ تسجيل استلامه من قبل البنك إلى قسم

## عمليات مصرفية دولية

الودائع لمطابقة توقيع العميل عليه مع نموذج توقيع العميل الموجود لدى القسم الأخير. ولا تقوم البنوك بتنفيذ أي طلب تحويل لا يحمل ختماً أو توقيعاً يشير إلى مطابقة توابع العميل طالب التحويل.

بيانات المستفيد من الحوالة :

56: Intermediary Bank :	البنك الوسيط (إن وجد)
57: Account with Inst :	رمز البنك : اسم البنك : البنك التابع (بنك المستفيد)
59: Beneficiary Customer :	رقم الحساب : اسم المستفيد : المعلومات المستفيد المستفيد :
70: Details of Payment :	الفرع من التحويل :
71: Details of Charges :	معلومات البنك المرسل : BEN - OUR
اسم العميل :	توقيع مفوض :
توقيع العميل :	توقيع مفوض :

File Copy نسخة كفاي  
ملاحظة : يرجى عدم إزالة الختم

وأخيراً يجب أن يكون طلب التحويل غير مشروط وغالباً لا تجيز البنوك تنفيذ أية حوالة مشروطة. أي يقتضي دفعها قيام المستفيد بتقديم وثائق معينة إلا بموافقة خطية من إدارة الدائرة. إذ إنه بمجرد إدخال أي شرط إلى عملية التحويل تصبح عملية التحويل مستندية وتخرج بالتالي عن حدود وظائف قسم الحوالات وتصبح خاضعة لأحكام تعليمات قسم الاعتمادات المستندية. كما وأن تنفيذ البنك المراسل لأية عملية مستندية لا بد وأن يتم في إطار الأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية. ويترتب على ذلك توجيه المراسلات إلى قسم الاعتمادات المستندية بشأن كل ما يتعلق بعملية التحويل المشروطة.

# عمليات مصرفية دولية

البنك .....

## طلب إصدار حوالة

التاريخ: / /

Correspondent Bank البنك المرسل

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

السيد / مدير البنك

\_\_\_\_\_

فرع /

الرجاء العمل على إصدار الحوالة المبينة تفاصيلها أدناه وأرجو ليد القيمة على حسابي لديكم رقم \_\_\_\_\_ طريقة التحويل: \_\_\_\_\_ سعر التحويل: \_\_\_\_\_

رقم	القيمة المماراة	نقدًا /	الحوالة
20:			نوع العملة
			أجور بريدية / هاتف
			أجور إرسال
			طوابع
32:			مصرف البنك المركزي
			المجموع

رقم الحوالة \_\_\_\_\_

المبلغ المطلوب تحويله	نوع العملة	تاريخ الحق
Amount	Currency	Value Date
_____	_____	_____

50: Ordering Customer : \_\_\_\_\_ طالب التحويل : \_\_\_\_\_

52: Ordering Institution : \_\_\_\_\_ البنك / الفرع طالب التحويل : \_\_\_\_\_

53: Sender's Correspondent \_\_\_\_\_

54: Receiver's Correspondent \_\_\_\_\_

بيانات المستفيد من الحوالة :

56: Intermediary Bank : \_\_\_\_\_ البنك الوسيط (الدرجة)

57: Account with Inst : \_\_\_\_\_ رمز البنك : \_\_\_\_\_ اسم البنك : \_\_\_\_\_ العنوان : \_\_\_\_\_ البنك الوكيل (بنك المستفيد)

59: Beneficiary Customer : \_\_\_\_\_ رقم الحساب : \_\_\_\_\_ اسم المستفيد : \_\_\_\_\_ العنوان : \_\_\_\_\_ معلومات المستفيد

70: Details of Payment : \_\_\_\_\_ الفرع من التحويل : \_\_\_\_\_

71: Details of Charges : \_\_\_\_\_ BEN - OUR عمولات البنك المرسل : \_\_\_\_\_

توقيع مفرض : \_\_\_\_\_ توقيع مفوض : \_\_\_\_\_ اسم العميل : \_\_\_\_\_ توقيع العميل : \_\_\_\_\_

File Copy نسخة طبق  
ملاحظة: يرجى عدم كتابة الخوالة بخط اليد

## ب - انتقاء البنك الدافع Selection of paving bank

لدى تأكد الموظف المسؤول من استكمال طلب التحويل للمعلومات والشروط اللازمة لتنفيذه، يتوجب عليه تحديد طريقة تنفيذ عملية التحويل وذلك: أولاً بتحديد البنك المرسل الذي سيتولى تنفيذها في بلد المستفيد وثانياً بتحديد طريقة تغطية قيمة أمر الدفع الموجه إلى ذلك المرسل. وفي العادة يتم تنفيذ الحوالات بوساطة البنوك المراسلة في بلد المستفيد. مثلاً بتحويل مبلغ محرر بالدولار الأمريكي إلى مستفيد أمريكي بوساطة بنك مراسل في أمريكا. وفي حالة تعدد البنوك المراسلة في بلد المستفيد يتم تحديد المرسل الذي سيوجه إليه أمر الدفع في ضوء نسب توزيع العمل بين البنوك المراسلة والتي تضعها إدارة الدائرة وتبلغها إلى قسم الحوالات الخارجية في مذكرات داخلية خاصة بهذه الغاية.

في حالة عدم وجود بنك مراسل في بلد المستفيد يتم إصدار أمر الدفع بوساطة بنك مراسل يحتفظ البنك لديه بحساب جار بعملة الحوالة، مثلاً، بتحويل مبلغ محدد بالدولار الأمريكي بوساطة بنك مراسل في أمريكا إلى مستفيد في الأكوادور حيث لا يوجد بنوك مراسلة للبنك، وهنا تبرز أهمية شبكة فروع ومراسلي البنك المرسل.

أما في حالة طلب تحويل عملة لا يتعامل بها البنك المحلي إلى مستفيد لا يوجد للبنك المحلي بنك مراسل في بلده مثل تحويل مبلغ بالدولار النيوزيلندي إلى مستفيد في نيوزيلندا فيترتب على ذلك تنفيذ التحويل بوساطة بنك مراسل في دولة تربطها علاقات مصرفية ممتازة ببلد المستفيد ويحتفظ البنك المحلي بحساب جار لديه بعملة ذلك البلد. فعلى سبيل المثال قد يتم التحويل في هذه الحالة بوساطة بنك بريطاني حيث يطلب منه دفع قيمة الحوالة بالدولار النيوزيلندي إلى المستفيد النيوزيلندي بوساطة مراسله أو فرعه في نيوزيلندا وقيد القيمة المعادلة لما يدفعه الفرع أو المراسل المذكور وما يتقاضاه من مصاريف على حساب البنك المحلي لديه بالجنيه الإسترليني. ويترتب على إتباع هذه الطريقة عدم معرفة البنك المحلي

مسبقاً لقيمة ما سوف يقيده مراسله البريطاني على حسابه لديه. لهذا لا بد له من الحصول على موافقة عميله طالب التحويل على تقاضي قيمة تقريبية لتلك الحوالة على أن يتم تسويتها نهائياً عند ورود إشعار قيد مراسله البريطاني الخاص بتنفيذ تلك الحوالة بالجنيه الإسترليني. حيث يتمكن البنك المحلي عندئذ من قيد القيمة الفعلية للحوالة على حساب عميله لديه. وبناءً على ذلك تعتذر البنوك عن تنفيذ هذا النوع من الحوالات إلا إذا كان العميل طالب التحويل يحتفظ بحساب جار بالعملة المحلية لديهم.

بعد تحديد البنك المراسل الذي سيتولى تنفيذ أمر الدفع للمستفيد يجب تحديد طريقة التغطية اللازمة لقيام البنك المراسل بالتنفيذ. ومن المهم جداً أن يشمل أمر الدفع تعليمات واضحة للبنك المراسل حول طريقة تسوية قيمة الحوالة ومصاريفها بالإضافة إلى المعلومات الكاملة والضرورية لتنفيذ الحوالة.

### ج - التغطية Cover

تتبع البنوك طرق التغطية التالية بشكل عام:

- في حالة احتفاظ البنك المحلي بحساب بعملة الحوالة لدى البنك المراسل المنفذ لها يفوض البنك المراسل بقيد قيمة الحوالة ومصاريفه إذا كانت هذه على حساب العميل (على حساب البنك المحلي لديه) ونادراً ما يلجأ البنك المحلي إلى تنفيذ حوالة محررة بعملة بلد المستفيد بوساطة مراسل في بلد المستفيد لا يحتفظ لديه بحساب بعملة تلك البلد بالنظر لكلفة تنفيذ الحوالة المضاعفة على البنك المحلي. إذ يترتب عليه في هذه الحالة توجيه أمر الدفع إلى البنك المنفذ وأمر دفع إلى مراسله حيث يوجد حسابه ليقوم بدفع قيمة الحوالة ومصاريفها إلى البنك المنفذ.

- إلا أنه غالباً ما تلجأ البنوك إلى الطريقة السابقة إذا ما كانت عملة الحوالة تختلف عن عملة بلد المستفيد والبنك المراسل الذي سيتولى تنفيذ أمر الدفع. مثلاً عند تحويل مبلغ مليون دولار إلى مستفيد فرنسي يتم توجيه

أمر الدفع إلى المراسل الفرنسي الذي تتم تغطيته بتحويل مبلغ مليون دولار لحسابه لدى مراسله في نيويورك. وفي هذه الحالة يقوم البنك المحلي بإعلام البنك المنفذ في أمر الدفع الموجه إليه بأنه قد طلب من مراسله في نيويورك - يتم ذكر اسمه بالكامل - ببيع قيمة الحوالة لحساب البنك المنفذ لديه أو لحساب البنك المنفذ لدى مراسله الذي يذكر اسمه أيضاً. وفي العادة تتم التغطية برقبياً إذا كان أمر الدفع برقبياً أو برقبياً إذا كانت الحوالة برقبية ويجدر القول هنا أن البنك المحلي قد يطلب من مراسله قيد ما يعادل قيمة الحوالة بعملة الحساب على حسابه لديه أي أن يفوض البنك المراسل بشراء عملة الحوالة بعملة بلد المستفيد حسب أفضل الأسعار وذلك إذا كانت قيمة الحوالة ضمن حدود معينة تضعها إدارة البنك. وقد درجت البنوك على تلافي هذه الطريقة في ضوء شدة تقلبات أسعار العملات الأجنبية وما قد يترتب عليها من خسائر نتيجة لمخاطر تقلبات أسعار الصرف.

ويجوز في هذه الحالة الطلب من البنك المراسل في بلد المستفيد دفع قيمة الحوالة وسحب قيمتها وأجوره على حساب البنك المحلي لدى مراسله في بلد العملة. إلا أن هذا الترتيب قد يعيق عملية التحويل بالنظر لتفضيل البنوك الحصول على قيمة الحوالة قبيل دفعها.

ومع نظام SWIFT يمكن أن يتم التحويل مباشرة بأن ترسل رسالة السويفت إلى البنك المراسل الأمريكي ويطلب منه الدفع إلى حساب البنك الفرنسي لدى مراسله في أمريكا ويتم ذكر اسم المستفيد الفرنسي الذي سيقبض قيمة الحوالة بالدولار وذلك باستخدام النموذج سويفت رقم 102 دون أن يتم توجيه أمر دفع للبنك الفرنسي وأمر دفع آخر (تغطية) للبنك الأمريكي.

- أما إذا طلب من البنك المحلي تحويل مبلغ محدد بعملة أجنبية لا يتعامل بها فإنه يقوم عندئذ بإتباع أحد الأسلوبين التاليين للتغطية:

1- يطلب البنك المحلي من مراسله في بلد المستفيد دفع قيمة الحوالة وسحب القيمة المعادلة لها على أحد حساباته بالعملات الرئيسية لدى أحد مراسليه في بلد تلك العملة ويطلب من المراسل في بلد العملة، بواسطة كتاب تغطية خاص، قبول سحبات البنك الدافع على حسابه لديه مع تحديد قيمة ورقم الحوالة وتاريخها.

2- يطلب البنك المحلي من البنك الدافع في بلد المستفيد إعلامه عن:  
- القيمة المعادلة للحوالة بعملة رئيسية محددة حيث يقوم بعد ذلك بتحويل قيمة الحوالة لحساب البنك الدافع لدى مراسله تغطية لقيامه بتنفيذ الحوالة.  
- في حالة قيام البنك المحلي بتنفيذ حوالة بواسطة مراسل له يحتفظ بحساب غير مقيم بالعملة المحلية لديه ويكون عملة الحوالة أجنبية يطلب من البنك المراسل إعلام البنك المحلي عن قيمة الحوالة بالعملة المحلية حيث يقوم البنك المحلي بعد ذلك بقيد قيمة الحوالة لحساب المراسل لديه بالعملة المحلية. أما إذا كان طلب التحويل صادراً بالعملة المحلية فيقوم البنك المحلي عندئذ بقيد قيمة الحوالة لحساب مراسله البنك الدافع ويعلمه بذلك ويطلب منه دفع القيمة المعادلة لما تم قيده لحسابه بعملة بلد المستفيد إلى المستفيد المحدد اسمه في طلب التحويل.

### د - تنفيذ الحوالة الصادرة Implementation of outgoing transfers

لدى التأكد من استكمال طلب التحويل لمستلزمات التحويل ومطابقة صحة التواريخ وتحدد المراسل الذي سيتم التحويل بوساطته وتحديد طريقة تغطية الحوالة يتم تدوين سعر التحويل وقيمة الحوالة بالعملة المحلية وبالعملة الأجنبية في الأمكنة المخصصة لها في طلب التحويل وذلك على أساس سعر بيع العملة الأجنبية الدارج في يوم ورود طلب التحويل أو يوم استكمالها لكافة شروط ومستلزمات التحويل.

يتم إعداد الحوالات البريدية على نماذج خاصة تعدها البنوك لهذه الغاية وهناك نماذج دولية متعارف عليها يمكن أن تقتبس البنوك نماذج حوالاتها عنها بشكل يناسب تنظيم البنك الداخلي ويتمشى مع تعليماته.

وفي حالة كون التحويل برقياً قد يتم إعداد برقية التحويل على أساس ترتيب معين متعارف عليه بين البنوك العالمية يسهل قيام البنك المراسل بتنفيذ أمر الدفع. إلا أن الكثير من البنوك تفضل استعمال الترتيب الذي يناسبها. إذ إن المهم في أمر الدفع أن يشمل كافة المعلومات الضرورية واللازمة ليتمكن البنك المراسل من تنفيذ الدفع وتتكون هذه المعلومات مما يلي:

- اسم البنك المراسل كما هو محدد في طلب التحويل وعنوانه الكامل أو البرقي.
- اسم طالب التحويل.
- اسم المستفيد وعنوانه الكامل أو رقم حسابه لدى بنك معين وعنوان ذلك البنك الكامل.
- قيمة الحوالة بالعملة الأجنبية بالأرقام والكلمات.
- اسم البنك المغطي (إن وجد).
- تعليمات التغطية.
- تفاصيل الحوالة.
- تعليمات قيد العملات.

عند الانتهاء من إعداد الحوالة والقيود المحاسبية المتعلقة بها يتم تدقيقها من قبل رئيس القسم وتوقيعها من قبل المفوضين بالتوقيع عن البنك حيث ترسل بعدها إلى قسم المراسلات ليتم إرسالها بالبريد إلى البنك المراسل. وفي حالة كون الحوالة برقية يتم إرسالها بعد توقيعها إلى المفوضين بإعداد الأرقام السرية حيث تعطى رقماً سرياً وترسل بعد ذلك إلى قسم الاتصالات حيث ترسل بواسطة التلكس أو الفاكس مباشرة إلى البنك المراسل.



هـ - نظام سويفت للتحويلات الخارجية

**Swift category customer payments & cheques**

كما وسبق ذكرنا في مجال تقديم خدمة سويفت للتراسل المالي فإن تنظيم الخدمة يتكون من عشر فئات تم بيانها في الفصل الأول. وتغطي الفئة رقم 1 Category – 1 message types أنواع المراسلات المتعلقة بتنفيذ عمليات التحويل والشيكات بجميع أنواعها لحساب العملاء & Customer payments & cheques وذلك بالإضافة إلى جميع المعلومات المتعلقة بهذه العمليات والتي يكون فيها طالب التحويل أو المستفيد أو الاثنين معا أفراد أو مؤسسات غير مالية. وتحتاج جميع المراسلات ضمن هذه الفئة إلى التأكد من أصوليتها Authentication والذي كما ذكرنا يتم من خلال النظام نفسه دون الحاجة إلى أرقام سرية، أو تدقيق توقيع. وتتضمن الفئة رقم 1 المذكورة أنواع الرسائل الآتية:

## عمليات مصرفية دولية

Message Type رقم الرسالة	Message Type Name اسم الرسالة	Description وصف الرسالة
100	Customer Transfer حوالة عملاء	Instructs a funds transfer تعليمات تنفيذ تحويل أموال
101	Request For Transfer طلب تحويل	Request to debit a customers account held at another institution طلب القيد على حساب العميل لدى مؤسسة أخرى
102	Mass Payments Message تحويلات مجمعة	Conveys Mass Payment instructions between financial institutions تتضمن تنفيذ مجموعة حوالات بين المؤسسات المالية
103	Single Customer Credit Transfer حوالة عميل واحد	Instructs a funds transfer تتضمن تعليمات تحويل لعميل واحد
104	Customer Direct Debit القيد على حساب العميل	Conveys direct debit instructions between financial institutions تتضمن عمليات القيد على الحسابات بين المؤسسات المالية
110	Advice of Cheque إشعار شيك	Advises or confirms the issuance of a cheque to the Drawee Bank إعلام البنك المسحوب عليه عن إصدار أو تعزيز شيك
111	Request for Stop Payment of a Cheque أمر إيقاف دفع شيك	Requests the Drawee Bank to stop payment of a cheque الطلب من البنك المسحوب عليه إيقاف دفع شيك
112	Status of a Request for Stop Payment of a Cheque متابعة أمر إيقاف دفع الشيك	Indicates action(s) taken in attempting to stop payment of a cheque بيان الإجراءات المتخذة لإيقاف دفع شيك

هذا وتتضمن الفئة رقم (10) category بعض النماذج المتعلقة بتنفيذ

رسائل الفئة رقم (1) وهي كما يلي:

رقم الرسالة Message type	وصف الرسالة Description
n90	إشعار دفع عمولات وفوائد وأية مصاريف أخرى Advice of charges interest and other adjustments
n91	طلب دفع عمولات أو فوائد أو مصاريف أخرى Request for payment of charges. Interest and other expenses
n92	طلب إلغاء Request for cancellation
n95	استفسارات Queries
n96	أجوبة Answers
n98	رسائل خاصة Proprietary messages
n99	رسائل حرة Free format message

#### و - القيود المحاسبية Book entries

تجرى القيود المحاسبية التي تمثل حركة الحسابات المترتبة على قبض قيمة الحوالة وعمولات البنك ومصاريفه من العميل بالعملة المحلية ودفعه لقيمة الحوالة إلى المستفيد بوساطة مراسله ولأجور ذلك المراسل (إن وجدت) بالعملة الأجنبية. وذلك على النحو التالي:

على حساب/العميل (قيد مدين)

لحساب/البنك المراسل (قيد دائن)

لحساب/عمولات مقبوضة (قيد دائن)

لحساب/أجور بريقيات (قيد دائن)

وعملاً بأصول القيد المزدوج يجب أن تتساوى قيمة القيود الدائنة مع قيمة

القيد المدين بالعملة المحلية.

وفي حالة كون قيمة الحوالة الفعلية غير معروفة تقيد قيمة الحوالة التقريبية على حساب وسيط قد يدعى "حوالات برسم التصفية" ولحساب معلق باسم البنك المراسل وذلك على أساس سعر تحويل "نظامي" تقريبي ريثما تتم معرفة قيمة الحوالة الفعلية. عند استلام إشعار البنك المراسل بقيمة الحوالة الفعلية تعكس القيود المرحلية المذكورة ويتم تنفيذ القيود النهائية كما هو مبين أعلاه. وتعتمد تسمية الحسابات على النظام المحاسبي المتبع لدى البنك المحول.

### ز - السجلات والكشوف والمتابعة - Records, statements and follow up

لقد سبق وأن ذكرنا أن الحوالة الصادرة لا تشكل التزاماً ائتمانياً على البنك المحلي، إلا أنه يبقى مسؤولاً عن متابعة قبض المستفيد للمبلغ المحول. لهذا وليتمكن البنك المحلي من متابعة تنفيذ حوالاته الصادرة بشكل نهائي يجب عليه الاحتفاظ بسجل تدون فيه تفاصيل الحوالات الصادرة. كما ويعد القسم انطلاقاً من السجل المذكور كشوفات دورية لأغراض متابعة تنفيذ الحوالات القائمة. ويتكون سجل الحوالات الصادرة سواء كان عادياً أو إلكترونياً على الحاسوب من خانات مخصصة لكل من البيانات التالية :

- رقم الحوالة المتسلسل.
- تاريخ الإصدار.
- اسم طالب التحويل.
- اسم المستفيد.
- اسم البنك المنفذ/الدافع.
- اسم البنك المغطي.
- قيمة الحوالة بالليرة.
- قيمة الحوالة بالعملة الأجنبية.

- سعر التحويل.

- تاريخ الدفع/التنفيذ.

- توقيع الموظف الذي أعد الحوالة.

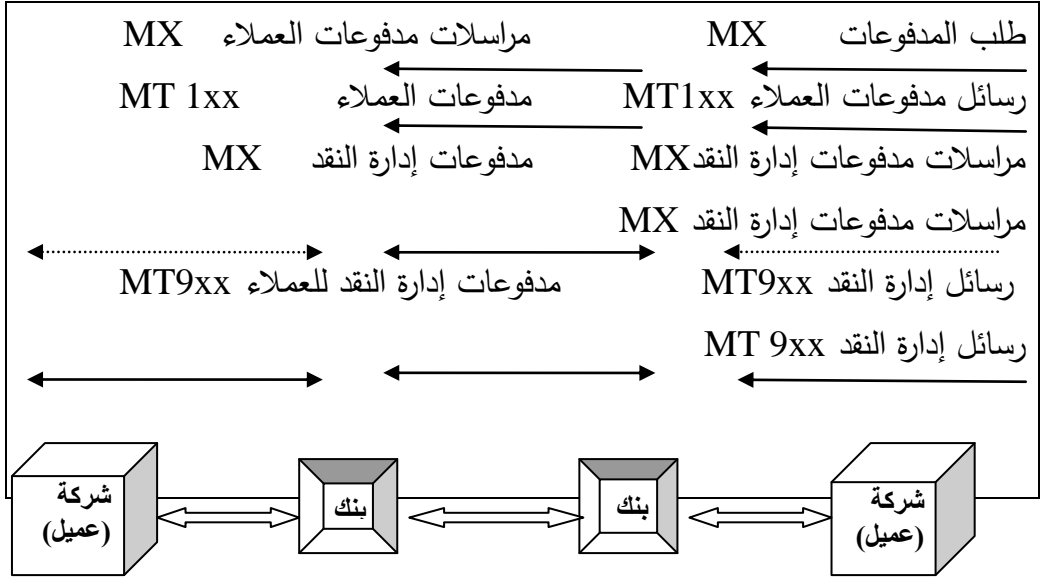
يتم ترحيل تفاصيل الحوالة بأكملها إلى السجل عند إصدارها وفي حالة الحوالات العادية يعتبر تاريخ الإصدار نفسه تاريخ التنفيذ. وتترك خانة تاريخ التنفيذ فارغة في حالة عدم معرفة قيمة الحوالة الفعلية ويدون ذلك التاريخ عند معرفة كلفة الحوالة النهائية في وقت لاحق.

ولغايات المتابعة ينظم قسم الحوالات كشفاً شهرياً بالحوالات المعلقة غير المسددة ويقوم بمطابقة مجموع الكشف مع مجموع أرصدة حساب الحوالات برسم التصفية والحسابات المعلقة بأسماء المراسلين، وذلك على أساس يومي. كما وتحفظ الحوالات القائمة والتي لم يتم تسوية قيودها النهائية في ملف خاص حسب تسلسل أرقامها وتجرى متابعتها على أساس نصف شهري مع البنوك المرأسلة.

وفي حالة عدم تمكن البنك المرسل من تنفيذ الحوالة لأي سبب من الأسباب يطلب منه إعادة قيد قيمة الحوالة لحساب البنك المحول ويكتب للعميل بذلك مع بيان الأسباب ويطلب منه تزويد البنك بالتفاصيل اللازمة لتنفيذ التحويل أو بتعليماته وفي هذه الحالة تتم متابعة الحصول على تعليمات العميل على أساس نصف شهري وغالباً ما تقوم البنوك بإعادة قيد قيمة الحوالة لحساب العميل في حالة تخلفه عن تزويد البنك بتعليماته بعد ثلاثة متابعات منتظمة.

## عمليات مصرفية دولية

### رسائل السويفت المستخدمة لتنفيذ الحوالات وعمليات إدارة النقد



## المبحث الثاني

### التحويلات الواردة

### Incoming transfers

عند استلام البنك المراسل، وهو في هذه الحالة، البنك الدافع للحوالة الصادر عن البنك المحلي فإنه يقوم بتنفيذها وذلك بدفع المبلغ المطلوب إلى المستفيد من الحوالة. ويعتبر البنك المراسل الحوالة عند ورودها حوالة واردة. يخضع تنفيذها عادة لمستلزمات وتعليمات وإجراءات مرادفة لتلك التي يقوم بها البنك المحول قبيل وعند إصداره للحوالة الصادرة.

ما هي مستلزمات تنفيذ الحوالات الواردة إلى البنك المحلي من مراسله الخارجي؟ يجب أن تكون المعلومات الواردة ضمن أمر الدفع متكاملة ومرادفة للمعلومات اللازمة لتنفيذ الحوالة الصادرة. وعليه يجب أن يشمل أمر الدفع الوارد البيانات التالية:

- 1- اسم طالب التحويل.
- 2- اسم المستفيد.
- 3- عنوان المستفيد الكامل أو رقم حسابه لدى البنك المحلي أو لدى بنك محلي آخر مع ذكر عنوان ذلك البنك بالتفصيل.
- 4- قيمة الحوالة بالأرقام والكلمات.
- 5- وصف موجز لأسباب التحويل.
- 6- طريقة التغطية.

ومن الطبيعي أن يهتم البنك المنفذ للحوالة الواردة أولاً بطريقة تغطية البنك المحول لها ويتم ذلك بإحدى الطرائق التالية:

أ - قيد قيمة الحوالة ومصاريفها لحساب البنك المحلي لديه في حالة احتفاظ البنك المحلي/المنفذ بحساب لدى البنك المحول.

ب - تفويض البنك المحلي بقيد قيمة الحوالة على حساب البنك المحول لديه (إن وجد).

ج - قيد قيمة الحوالة إذا كانت بعملة بلد ثالث لحساب البنك المحلي لدى مراسله في ذلك البلد.

د - الطلب من البنك المحلي إعلام البنك المراسل عن قيمة الحوالة بعملة بلد البنك المحول ليتم قيدها لحساب البنك المحلي لدى البنك المراسل وذلك في حالة كون عملة بلد البنك المحلي غير متعامل بها دولياً.

وتختلف البنوك في معاملتها للحوالة الواردة إلا أن بعضها يقوم بشكل عام بتنفيذ الحوالة الواردة من بنك مراسل حال ورودها إلا إذا لم تبين تلك الحوالة صراحة كيفية تغطية قيمة الحوالة. وفي حالة ورود الحوالة من بنك غير مراسل تنتظر البنوك المحلية حتى يردها إشعار قيد لحسابها لدى أحد مراسليها حيث يتم بعدها تنفيذ أمر الدفع. ويعود اختلاف معاملة البنك المحلي لبنك غير مراسل لعدم وجود وثائق ضبط التعامل مع ذلك البنك لدى البنك المحلي وهي كما ذكرنا وثائق ضرورية لتثبيت التزام البنك المحول من جهة وحماية حقوقه وحقوق البنك المنفذ من جهة أخرى. ولو افترضنا أن البنك المحول سهي عن قيد قيمة الحوالة الصادرة عنه لحساب البنك المنفذ لديه فإنه من المتعارف عليه أن يرجع البنك المنفذ على البنك المحول ليس فقط بقيمة الحوالة بل أيضاً بالفوائد المترتبة على عدم قيد قيمتها لحسابه في يوم تنفيذ أمر الدفع. لهذا نرى أن البنك المحلي يهتم بشكل رئيسي بتدقيق صحة الحوالة الواردة حالما يتأكد من طريقة تغطيتها لقيمة الحوالة. ويتم تدقيق صحة الحوالة الواردة بريدياً من خلال مطابقة التواريخ الواردة على أمر الدفع مع لائحة المفوضين بالتوقيع عن البنك المحول والتأشير على الحوالة بختم يفيد بأن التواريخ مطابقة. كما ويتم تدقيق صحة الحوالات البرقية الواردة بوساطة التلكس من خلال حل الرقم السري الذي يحمله أمر الدفع البرقي والتأشير على البرقية بختم يشير إلى صحة الرقم السري.



وقد يقوم البنك المحول بإرسال نسخة عن إشعار قيده لحساب البنك المحلي تحتوي على كامل المعلومات الضرورية لتنفيذ الدفع بدلاً من الحوالة وفي هذه الحالة قد لا يحمل الإشعار المذكور تواريخ أي من المفوضين لكونه صادراً بشكل آلي عن الكمبيوتر. وتقوم البنوك المحلية بتنفيذ أمر الدفع هذا بشكل اعتيادي، إلا أنه من الضروري أن يكون هناك اتفاق بين البنك المحلي ومراسله الأجنبي على تنفيذ أوامر الدفع الواردة بشكل إشعارات قيد لحساب البنك المحلي لا تحمل أي تواريخ ويكون هذا الاتفاق جزءاً من اتفاقية التعامل المعقودة بين البنكين.

### أ - تنفيذ الحوالة الواردة **Implementation of incoming transfers**

لدى تأكد البنك المحلي من صحة الحوالة الواردة ومن طريقة تغطية قيمتها لحسابه ومن احتوائها لكامل المعلومات التي يستلزمها تنفيذ الحوالة فإنه يبدأ بتنفيذها بتسجيلها في سجل الحوالات الواردة والذي يحتوي عادة على التفاصيل التالية:

- التاريخ.
- رقم الحوالة المتسلسل.
- تاريخ إصدارها.
- نوع الحوالة.
- اسم المحول.
- اسم المستفيد.
- البنك المحول.
- اسم البنك المغطي.
- القيمة بالعملة الأجنبية.
- القيمة المعادلة لها بالعملة المحلية (على أساس سعر شراء العملة الأجنبية المعلن في يوم ورود الحوالة).

- سعر التحويل (على أساس سعر شراء العملة الأجنبية المعلن في يوم ورود الحوالة).

- كيفية التسديد.

- اسم الموظف المنفذ.

إذا كانت الحوالة بالعملة المحلية وكان البنك المراسل يحتفظ بحساب لدى البنك المنفذ بالعملة المحلية يتم تنفيذها مباشرة بإجراء القيود التالية:  
على حساب البنك المراسل: قيد مصرفي مدين بقيمة الحوالة (ومصاريفها بالعملة المحلية إذا كانت على حسابه).

لحساب العميل مقبوضة: قيد مركزي دائن بقيمة مصاريف الحوالة. وترسل الإشعارات لكل من البنك المحول والمستفيد.

إذا كانت الحوالة بالعملة الأجنبية وحددت تعليماتها رقم حساب معين وكان ذلك الحساب لدى البنك المنفذ بالعملة المحلية يتم تنفيذ الحوالة بإجراء القيود التالية:

على حساب البنك المراسل (المحول أو المغطي): قيد مركزي مدين بقيمة الحوالة بالعملة الأجنبية والعملة المحلية (ومصاريفها إذا كانت على حسابه).

لحساب عمولات مقبوضة: قيد مركزي دائن بقيمة مصاريف الحوالة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قيد الحوالات الواردة يتم عادة في ظل أحكام

تعليمات مراقبة العملة الأجنبية التي يصدرها البنك المركزي بشكل مذكرات إلى

البنوك التجارية المرخصة يحدد بموجبها أصول تسعير الحوالات الواردة بالعملة

المحلية وأصول قيدها لحسابات المستفيدين منها وبشكل عام تقيد جميع الحوالات

الواردة بالعملة الأجنبية لحسابات المستفيدين بالعملة المحلية على أساس سعر

شراء العملة الأجنبية المعنية المعلن من قبل البنك المركزي في يوم ورود الحوالة.

وذلك في حالة منع تعليمات مراقبة العملة للمواطنين من اقتناء العملات الأجنبية

وفتح حسابات بها.

أما في حالة سماح تعليمات مراقبة العملة للمواطنين باقتناء العملات الأجنبية وفتح حسابات بها لدى البنوك المحلية فإن البنك المحلي يقيد بقيمة الحوالة الواردة للحساب المحدد رقمه في الحوالة. فإذا كان هذا الحساب بالعملية محلية ينفذ البنك الحوالة كما هو موضح أعلاه. أما إذا كان الحساب بالعملية الأجنبية فيتم تنفيذ جميع القيود المدينة والدائنة بشكل قيود مركزية بالعملية الأجنبية وبالعملة المحلية على أساس الأسعار النظامية المعمول بها لدى البنك. إذا كان المستفيد يحتفظ بحسابه لدى بنك محلي آخر ذكر اسمه وعنوانه في الحوالة الواردة فيترتب على البنك المحلي مستلم الحوالة أن يستفسر من البنك المذكور عن نوع عملة الحساب المحدد رقمه في الحوالة. وفي حالة كون عملة الحساب محلية يتم تنفيذ الحوالة كما يلي:

### 1- يتم تنفيذ القيود التالية:

على حساب البنك المراسل (المحول أو المغطي): قيد مركزي مدين بقيمة الحوالة (ومصاريفها إذا كانت على حسابه).

لحساب أمانات برسم الدفع: قيد مصرفي دائن بقيمة الحوالة (ناقصاً المصاريف إذا كانت على حساب المستفيد).

لحساب عمولات مقبوضة: قيد مركزي بقيمة مصاريف الحوالة.

2- يتم إعداد شيك بالعملية المحلية مسحوب على حساب أمانات برسم الدفع ويتم إرساله إلى البنك المحلي حيث يحتفظ المستفيد بحسابه ليتم قيده لحساب المستفيد لدى البنك المذكور ، أو

3- يتم قيد قيمة الحوالة لحساب بنك المستفيد لدى البنك المركزي ويزود بنك المستفيد بنسخة من إشعار القيد ليتم استناداً إليها قيد قيمة الحوالة لحساب المستفيد لديه.

وفي حالة كون عملة الحساب أجنبية يتم تنفيذ الحوالة كما يلي:

### 1 - يتم تنفيذ القيود التالية:

على حساب المراسل (المحول أو المغطي): قيد مركزي مدين بقيمة الحوالة بالعملة الأجنبية والمحلية (ومصاريفها إذا كانت على حسابه).  
لحساب نفس المراسل أو مراسل آخر: قيد مركزي دائن بصافي قيمة الحوالة بالعملة الأجنبية والمحلية.  
لحساب عمولات مقبوضة: قيد مركزي دائن بقيمة مصاريف الحوالة بالعملة المحلية.

2- واستناداً للقيد الدائن لحساب المراسل يتم إصدار شيك بالعملة الأجنبية باسم المستفيد مسحوباً على حساب البنك المحلي لدى المراسل المذكور. ويرسل الشيك طي كتاب رسمي للبنك المحلي الذي يحتفظ المستفيد بحساب بالعملة الأجنبية لديه ويجب أن يوضح الكتاب المذكور اسم المستفيد ومصدر الحوالة وتفاصيلها.  
وأخيراً قد لا يكون لدى المستفيد من الحوالة حساب لدى أي من البنوك. إذ قد ترد الحوالة حاملة عنوانه فقط وفي هذه الحالة يتم تنفيذ قيود الحوالة لحساب أمانات برسم الدفع ويرسل للمستفيد كتاب على عنوانه يفيد بورود الحوالة ويطلب مراجعة المستفيد للبنك المحلي لقبض قيمة الحوالة. وعند قدوم المستفيد للبنك يجري عكس قيد قيمة الحوالة من حساب أمانات برسم الدفع وذلك بتنفيذ قيد مدين على حساب أمانات برسم الدفع ينفذ مقابله مستند قبض من الصندوق. أما إذا أراد المستفيد قبض المبلغ بالعملة الأجنبية فيتم تنفيذ القيد المقابل لحساب بنك مراسل يتم على أساسه إصدار شيك بالعملة الأجنبية باسم المستفيد وتسليمه له. وفي حالة توفر نقد أجنبي لدى البنك وأراد المستفيد قبض المبلغ يمكن أن يتم دفع قيمة الحوالة له نقداً بالعملة الأجنبية.

### ب - السجلات والكشوف والمتابعة - Records statements and follow-up

لقد سبق وأن ذكرنا أن قسم الحوالات يحتفظ بسجل تدون به تفاصيل الحوالات الواردة لغايات حصر البنك لجميع الحوالات المنفذة من قبله ولتسهيل

متابعته لأية حوالات قائمة دون تنفيذ. إذ إن تنفيذ أمر الدفع الوارد من أي بنك مراسل يبقى مسؤولية أساسية والتزاماً على البنك المحلي لا ينتهي إلا بقبض المستفيد لقيمة الحوالة أو بإعادتها لحساب البنك المحول في حالة عدم التمكن من دفعها.

لهذا يقوم البنك المحلي بإعداد كشوفات دورية بمبالغ الحوالة القائمة في حساب الأمانات برسم الدفع لديه وذلك لتسهيل مهمة متابعة قبض المستفيدين للمبالغ المحولة إليهم. وغالباً ما تحدد تعليمات البنوك الداخلية عدد مرات المتابعة قبيل إعادة الحوالة لمصدرها. وتعيد بعض البنوك الحوالة في حالة عدم مراجعة المستفيد للبنك خلال أسبوعين من تاريخ تبليغه. وتتابع بنوك أخرى المستفيد مرتين أو ثلاث مرات وتعيد الحوالة في حالة عدم حضور المستفيد بعد المتابعة الثالثة ويقوم الموظف المسؤول بوضع الملاحظة اللازمة على سجل الحوالات الواردة في حالة قيام البنك بإعادة أية حوالة واردة بسبب عدم التمكن من دفعها. ومن جهة أخرى قد يلاحظ نقص بعض المعلومات الضرورية في بعض الحوالات الواردة وفي هذه الحالة يكتب أو يبرق للبنك المحول حسب نوع الحوالة لاستكمال المعلومات الناقصة. وتتم متابعة استلام رد البنك المحول مرة كل أسبوعين لمرتين متتاليتين تعاد بعدها الحوالة إليه دون تنفيذ مع ذكر الأسباب. وتقوم بعض البنوك بإعادة الحوالة حالاً دون تنفيذ ولا تدخلها في سجلاتها وبذلك تتلافى مسؤولية البنك المحول وتحمله مسؤولية التأخير المترتب على عدم اكتمال تفاصيل حوالاته.

### الفصل الخامس

#### اعتمادات المسافرين، الشيكات السياحية وأوراق النقد الأجنبي

- الاعتماد الشخصي .Personal letter of credit
- الشيكات السياحية .Travelers cheques
- أوراق النقد الأجنبي .Foreign bank notes

## المبحث الأول

### اعتمادات المسافرين/الاعتماد الشخصي

### Travelers/Personal letter of credit

تعتبر الاعتمادات الشخصية من الأدوات المصرفية المعروفة لتسهيل متابعة احتياجات المسافرين لمبالغ مرتفعة بعملات أجنبية مختلفة في دول مختلفة قد يمر بها المسافر. إذا ما افترضنا مثلاً أن أحد رجال الأعمال أراد القيام بزيارة عمل إلى عدة دول أوروبية خلال سفرة واحدة فقد يجد من الأفضل شراء اعتماد شخصي من بنكه المحلي يستطيع بموجبه سحب احتياجاته من العملات الأجنبية في كل دولة يزورها دون أن يكون مضطراً لحمل مبالغ ضخمة من العملات الأجنبية قد يفقدها أو يتعرض للخسائر المترتبة على تبديلها من عملة إلى أخرى ثم إلى عملته المحلية.

والاعتماد الشخصي هو عبارة عن رسالة يوجهها البنك المحلي إلى جميع مراسليه المعتمدين لديه يطلب فيها دفع أية مبالغ يسحبها حامل الرسالة الذي يذكر اسمه ورقم جواز سفره فيها وذلك ضمن سقف محدد بعملة أجنبية رئيسية مثل الدولار الأمريكي وضمن مدة محددة يذكران في الرسالة. وفي حالة اختلاف عملة الاعتماد عن عملات البلاد المعنية يفوض البنك مصدر الاعتماد مراسليه/ البنوك الدافعة بموجب الاعتماد في تلك البلاد بالسحب على أحد حساباته الرئيسية بعملة الاعتماد.

وفي جميع الأحوال يرفق البنك المحلي بكتاب الاعتماد الشخصي كتاب تعريف يقوم من خلاله بتقديم حامل كتاب الاعتماد الشخصي إلى مراسلي البنك المحلي في الخارج ويبين طي ذلك الكتاب نموذج توقيع حامله. ولكي يتمكن المستفيد من ذلك الاعتماد من السحب عليه يجب أن يذهب شخصياً إلى البنك المراسل حيث يقوم بتعبئة نموذج السحب على الاعتماد. ويجب أن يتضمن ذلك

النموذج تاريخ السحب، قيمة المبلغ المسحوب، رقم الاعتماد الشخصي وتاريخه، وتوقيع المستفيد.

ويجب على المستفيد في مختلف الظروف، أن يقوم بتوقيع السحب أمام موظف مسؤول لدى البنك المرسل الذي يقوم عندئذ بمطابقة توقيع المستفيد الساحب مع نموذج التوقيع المبين على رسالة التعريف وذلك بعد التأكد من اسم الساحب ورقم جواز سفره المذكورين في كتاب الاعتماد الشخصي. وأخيراً يتأكد ذلك الموظف من تعليمات الاعتماد بشأن قيد المصاريف والتي غالباً ما تكون على حساب المستفيد.

لدى التأكد من استيفاء السحب لكامل شروط الاعتماد يقوم البنك المرسل بدفع قيمته ناقصاً المصاريف إلى المستفيد كما ويقوم بتدوين قيمة السحب وتاريخه على ظهر كتاب الاعتماد حيث يبين رصيد الاعتماد الجديد. ويعيد الاعتماد ورسالة التعريف إلى المستفيد طالما بقي في الاعتماد رصيد لم يتم سحبه. أما في حالة قيام المستفيد بسحب كامل رصيد الاعتماد المتبقي فيجب على البنك الدافع عندئذ الاحتفاظ بكتاب الاعتماد وكتاب التعريف تمهيداً لإعادتها مع السحب الموقع من المستفيد إلى البنك مصدر الاعتماد. ويعيد البنك الدافع السحب الذي قام بموجب الاعتماد وضمن مدة سريان مفعوله وأنه قد سحب على حساب البنك مصدر الاعتماد لدى البنك المغطي والذي كما ذكرنا يكون اسمه محدداً في كتاب الاعتماد.

وقد درجت كبار البنوك العالمية في السابق على إصدار الاعتمادات الشخصية وتوزيعها على مراسليها من البنوك المحلية في جميع أنحاء العالم حيث كانت تلك البنوك تقوم بتجهيز كتب الاعتمادات وبيعها للمستفيدين منها نيابة عن البنوك المصدرة. وهنا لابد من القول إن استعمال الاعتمادات الشخصية قد ضعف كثيراً أمام ظهور أدوات دفع أكثر مرونة مثل الشيكات السياحية التي سنتعرض لدراستها لاحقاً.



ويقوم البنك المحلي عند إصداره اعتماداً شخصياً بتقاضي كامل قيمة الاعتماد من المستفيد وبتنفيذ القيود المحاسبية التالية:

على حساب العميل : قيد مصرفي مدين بما يعادل قيمة الاعتماد بالعملة المحلية على أساس سعر بيع العملة الأجنبية في يوم التنفيذ.

لحساب: (اعتمادات شخصية مباحة) وهو حساب وسيط = قيد دائن مركزي بما يعادل قيمة الاعتماد بالعملة المحلية.

وعند ورود سحبوات المستفيد على البنوك المراسلة يقوم البنك المحلي بتنفيذ القيود التالية:

على حساب الاعتمادات الشخصية المباحة = قيد مركزي مدين بقيمة السحب.

لحساب مراسله البنك المغطي للاعتماد = قيد مركزي دائن بقيمة السحب.

وعند قيام البنك المحلي ببيع الاعتمادات الشخصية الصادرة عن أحد مراسليه نيابة عن ذلك المراسل، فإنه يتخذ الإجراءات التالية:

1- عند استلام البنك المحلي لشحنة اعتمادات خاصة من مراسله يقوم بقيد قيمتها في حسابات نظامية خاصة بهذه العمليات مثل: حساب مخزون الاعتمادات الخاصة/اسم البنك المراسل" حيث يفتح حساب منفصل لكل مراسل.

2- عند إصدار الاعتماد الشخصي يكتب للبنك المراسل مصدرها بذلك ويتم تفويضه بقيد قيمة الاعتماد ناقصاً عمولة البنك المحلي على حساب البنك المحلي لديه ويذكر اسم المستفيد طي تلك الرسالة.

3- ويجري البنك المحلي القيود التالية :

أ - يعكس القيد النظامي لحساب مخزون الاعتمادات الخاصة.

ب - يقيد قيمة الاعتماد على حساب العميل ولحساب البنك المراسل كما

هو مبين أعلاه.

وفيما يلي مثال على اعتماد شخصي وكتاب تعريف:

**THE "XYZ" BANK, NEW YORK, N.Y.**

Letter of Identification  
To the Banks and Bankers  
Mentioned in our list of Correspondents

Gentlemen:

This letter will be handed to you by the beneficiary of our Traveler's letter of Credit No. 0000 a specimen of Whose signature is at the foot hereof.

Yours respectfully

SPECIMEN  
OFFICIAL SIGNATURE

Specimen signature of Beneficiary

## المبحث الثاني

### الشيكات السياحية/ شيكات المسافرين

### Traveler's cheques

تعتبر شيكات المسافرين وتعرف أيضاً باسم الشيكات السياحية أدوات تسوية مدفوعات تحظى بالقبول شبه العام أي تكون قابلة للصرف لدى جميع البنوك والمؤسسات التجارية المتوسطة وكبيرة الحجم وبشكل عام في معظم دول العالم. ويعود سبب تمتع الشيكات السياحية بالقبول لكونها صادرة عن كبار البنوك والشركات السياحية العالمية والتي غالباً ما تكون متعددة الجنسيات من جهة ولسهولة صرفها وقابليتها للتداول من جهة أخرى.

وتصدر شيكات المسافرين بشكل مشابه حجماً ونوعاً وشكلاً لأوراق النقد الأجنبي إذ تصدرها البنوك بفئات محددة بحيث تطبع قيمة الشيك عليه على غرار ورقة النقد. وتختلف البيانات الواردة على الشيكات السياحية بين بنك وآخر إلا أنها جميعاً تحمل تعهد البنك المصدر بدفع قيمة الشيكات عند تقديمها له موقعة حسب شروط إصدارها المبلغة إلى جميع البنوك المراسلة التي تتولى بيع تلك الشيكات لحساب البنوك المصدرة لها مقابل عمولة محددة.

وتتكون شروط الإصدار هذه من شرط أساسي هو توقيع مشتري الشيكات في المكان المخصص عليها أمام موظف البنك الذي قام بتنفيذ عملية بيعها توقيعاً أولاً ومن ثم توقيع ذلك المشتري في المكان المخصص على الشيك توقيعاً ثانياً أمام موظف البنك أو الشركة أو المتجر الذي يقبل الشيك بحيث يتاح لذلك الموظف تدقيق التوقيعين معاً واتخاذ قرار قبول الشيك أو رفضه بناءً عليه. وضمناً لحقوق المؤسسات التي تقبل تلك الشيكات كأدوات تسوية مدفوعات فقد درجت هذه على طلب جواز سفر حامل الشيكات وتظهير اسمه ورقم جواز سفره على الشيكات للتمكن من ملاحقته في حالة إيقاف دفعها.

وتتميز شيكات المسافرين بكونها غير خاضعة لإيقاف دفعها لدى البنك مصدرها إلا في حالة واحدة وهي بناءً على طلب البنك الذي تولى بيع تلك الشيكات لحساب البنك المصدر. ومن الطبيعي ألا يقوم البنك ببيع الشيكات بطلب إيقاف دفعها إلا في حالة واحدة وهي استلامه طلباً خطياً من العميل مشتري الشيكات يفيد بإضاعته للشيكات المباعة له أو بسرقتها منه ويجب أن يكون ذلك الطلب مرفقاً بنسخة عن إبلاغ العميل الشرطة المحلية عن سرقة الشيكات منه. وفي هذه الحالة يقوم البنك المحلي بإشعار البنك المرسل بإيقاف الدفع، ويقوم هذا الأخير بحجز الشيكات السياحية عند تقديمها له وبتزويد البنك المحلي باسم ورقم جواز سفر الشخص الذي صرفها ومكان وتاريخ صرفها وإذا تبين أن ذلك الشخص هو نفس الشخص مشتريها تتخذ بحقه الإجراءات القانونية اللازمة. أما إذا تبين أنه شخص آخر قام بتزوير توقيع الحامل، يقوم البنك المصدر برد قيمة الشيكات المسروقة لحساب البنك البائع الذي يتولى عندئذ رد القيمة لعميله مشتري الشيكات، ويتولى البنك المصدر ملاحقة الشخص المزور قضائياً. وفي ضوء ميزة إيقاف الدفع المذكورة أصبحت البنوك تروج شيكاتها السياحية على أساس أنها قابلة للاستبدال التعويضي في حالة ضياعها. وكان سوق الشيكات السياحية على الصعيد العالمي ذو أهمية متزايدة بسبب النمو الهائل الذي طرأ على صناعة السياحة العالمية ولتفضيل المسافرين حياة تلك الشيكات بدلاً من أوراق النقد العادية غير القابلة للتعويض عنها في حالة ضياعها. وقد أدى تزايد نمو تلك السوق إلى ازدياد حدة المنافسة بين البنوك العالمية المصدرة لتلك الشيكات إذ إن البنوك تستفيد لمدة قصيرة من عائدات الشيكات المباعة وغير المصروفة. وفي ضوء الارتفاع الحاد الذي طرأ على أسعار الفائدة في بداية أعوام الثمانينات ولكون عائدات بيع تلك الشيكات مصادر أموال بكلفة منخفضة جداً أصبحت بعض البنوك المصدرة تعوض قيمة الشيكات الضائعة مقابل إقرار خطي من قبل حاملها دون الحاجة إلى بقية الإجراءات مثل

إبلاغ الشرطة وانتظار إيقاف الدفع، وقد رفعت تلك البنوك عمولتها مقابل تلك الميزة.

هذا ويحتل الدولار الأمريكي النصيب الأكبر من حصة سوق الشيكات السياحية العالمية تليه بقية العملات الرئيسية مثل الجنيه الإسترليني والفرنك السويسري. وبناءً عليه فإن البنوك الأمريكية الكبرى وشركة أمريكيان اكسبريس الأمريكية وشركة توماس كوك البريطانية يشكلون فيما بينهم القاسم المشترك لتلك السوق. إذ إن المؤسسات المذكورة تعتبر مؤسسات متعددة الجنسيات تستطيع إصدار الشيكات بمختلف العملات العالمية الرئيسية المذكورة أعلاه. ومن الجدير بالذكر إن بعض البنوك الإقليمية قد حاولت إصدار شيكات سياحية بعملات محلية أو إقليمية، إلا أنها لم تلاقي النجاح الذي لاقته الشيكات السياحية الصادرة عن مؤسسات عالمية بالنظر لمحدودية قابلية العملات المعنية للتحويل ولحصر تعاملها ضمن مناطق جغرافية محددة.

### أ - مخزون الشيكات السياحية Travelers cheques inventory

تحتفظ البنوك المحلية التي تتعامل بالشيكات السياحية بمخزون من الشيكات الصادرة عن كبار البنوك العالمية والشركات السياحية العالمية متعددة الجنسيات ضمن حدود معينة. وتحدد إدارة البنوك المحلية نسب التعامل مع تلك المؤسسات وكمية مخزون الشيكات في ضوء معدلات دوران مبيعاتها من جهة وإقبال الجمهور على أنواع معينة من تلك الشيكات حسب الميزات التي تمنحها المؤسسات المصدرة لها ونسبة عمولة البنك المحلي المترتبة على بيعه لتلك الشيكات من جهة أخرى، ومن الطبيعي أن تسعى البنوك المحلية لترويج الشيكات ذات العمولة المرتفعة والميزات المتعددة والتي تحظى عادة بإقبال مشتري الشيكات عليها. وتتحدد كمية المخزون الفعلية لدى البنوك المحلية بشكل نهائي من قبل البنوك المصدرة، إذ إن تلك البنوك تأخذ بالاعتبار معدلات مبيعات البنوك المحلية وتحدد بناءً عليه المخزون المناسب لدى كل من تلك البنوك. وعلى سبيل المثال

إذا طلب أحد البنوك المحلية كمية (500) ألف دولار من الشيكات السياحية، قد لا تزوده المؤسسة المصدرة إلاّ بنصف هذه الكمية أو ربعها في ضوء سرعة دوران مخزون الشيكات لديه وبالتالي نجاحه في ترويج مبيعاتها. وبالنظر لكون مخزون الشيكات السياحية أمانة لدى البنك المحلي باسم البنك المصدر نرى أنه من الطبيعي بالنسبة للبنك المصدر أن يبقي تلك الأمانة ضمن أدنى الحدود التي يسمح بها معدل المبيعات الشهري والموسمي لدى البنك المحلي، وبحيث لا يتأثر إجمالي المبيعات بتدني نسبة المخزون أو باختفائه. وفيما يلي الخطوات التي يترتب على البنك المحلي اتخاذها لبدء تعامله بالشيكات السياحية:

- تحدد إدارة البنك أو الفرع بناءً على توصية قسم التحويلات الخارجية/شعبة الشيكات السياحية أنواع الشيكات السياحية التي يرغب البنك ببيعها لحساب المؤسسات المصدرة لها والحدود الدنيا والقصى لمخزون الشيكات السياحية العام ولمخزونها لدى شعبة الشيكات السياحية وذلك في ضوء اتفاقيات العلاقات المعقودة مع تلك المؤسسات.
- تطلب الكميات اللازمة من الشيكات السياحية لتغذية مخزون البنك منها حسب تعليمات البنوك والمؤسسات المالية المصدرة لها وذلك بتعبئة النماذج المخصصة لهذه الغاية والتي يتم تزويدها للبنوك المحلية بشكل منتظم.
- تتم متابعة استلام البنك المحلي للشيكات السياحية المطلوبة ويكتب للبنك المصدر في حالة تأخر استلام الإرسالية المطلوبة عن مدة شهر. هذا ويتم عد إرسالية الشيكات السياحية حال ورودها من قبل مسؤولي القسم بإشراف أحد مسؤولي الدائرة بحيث يتم التأكد من مطابقة كل من الفئات المرسله ومجموع قيمة الشيكات المستلمة للتفاصيل الواردة في إشعار الإرسال الذي ترفقه المؤسسة المصدرة مع الإرسالية. ومن جهة أخرى تتم

مطابقة إشعار الإرسالية مع نموذج طلب الشيكات الصادرة أصلاً عن البنك المحلي. وفي العادة يشمل إشعار الإرسالية الأرقام المتسلسلة لجميع الشيكات المرسله.

- يتم إشعار البنك مرسل الشيكات باستلام البنك المحلي للإرسالية وذلك بتوقيع إيصال الاستلام الذي يكون مرفقاً بالإرسالية وإعادته للبنك المرسل. وتحتفظ البنوك عادة بصورة عن ذلك الإيصال يتم حفظه مع بقية الأوراق الثبوتية المتعلقة بتلك الإرسالية وذلك ضمن ملف خاص تحتفظ به شعبة الشيكات السياحية لهذه الغاية.

- وفي حالة اكتشاف أي نقص أو زيادة في إرسالية الشيكات الواردة وهو أمر نادر الحدوث، ينظم محضر يبين قيمة الزيادة أو النقص ويتم توقيعه من مسؤولي الشعبة ومسؤولي الدائرة الذين أشرفوا على استلام وعد الشيكات. ويبرق للبنك المرسل بذلك وتتم متابعة الموضوع معه إلى أن يتبين سبب الزيادة أو النقص ويتم تسوية الموضوع نهائياً.

وتحتفظ البنوك بمخزون الشيكات السياحية بمكان مخصص لها في إحدى

الغرف المحصنة في البنك بالنظر لكونها أمانة برسم البيع لديها لصالح البنك مصدرها ومرسلها. وعملاً بلوائح الأنظمة الداخلية لأي بنك تخضع عملية إدخال وإخراج الأوراق المالية إلى ومن الغرف المحصنة إلى المراقبة الثنائية والتي قد تصبح مراقبة رباعية. غير إنه لكي تتمكن شعبة الشيكات السياحية من إدخال الإرسالية الواردة إلى الغرفة المحصنة المخصصة لها يجب عليها إعداد مستند إدخال حال الانتهاء من عد الإرسالية. ويتم توقيع ذلك المستند من المفوضين بالتوقيع عن البنك في دائرة العلاقات الخارجية التي يجب أن تتابع عملية إدخال الإرسالية إلى الغرف المحصنة. وغالباً ما يكون حملة مفاتيح تلك الغرف من موظفي دوائر البنك الأخرى مما يترتب عليه إشراف أكثر من مسؤول على عملية الإدخال.

ومن جهة أخرى تنظم شعبة الشيكات السياحية/ قسم التحويلات الخارجية مستند إخراج على النموذج المخصص لهذه الغاية عند حاجتها لتغذية المخزون الذي تحتفظ به في قاصتها الحديدية ضمن الحدود التي تسمح بها إدارة الدائرة وذلك لتسهيل عمليات بيع الشيكات السياحية اليومية.

### ب - شراء وبيع الشيكات السياحية **Buying and selling travelers cheques**

تقوم البنوك بشراء الشيكات السياحية من عملائها ومن الجمهور على غرار شرائها للشيكات الأجنبية وذلك بالتأكد من تغطية الشيكات المشتراة للمستلزمات التالية:

- أن يقوم العميل بتعبئة النموذج الخاص بشراء البنك للشيكات السياحية المراد بيعها والذي يشمل قيمة الشيكات ونوع العملة والتاريخ وتوقيع العميل واسمه الكامل وعنوانه.
- أن يتم توقيع الشيك توقيماً ثانياً أمام الموظف المسؤول في شعبة الشيكات السياحية.
- أن يكون ذلك التوقيع مطابقاً للتوقيع الموجود أصلاً على الشيك، وتعتذر البنوك عن صرف الشيك في حالة عدم تطابق التوقيع.
- أن تتم مطابقة تفاصيل الشيكات المقدمة مع البيانات الواردة على نموذج شراء البنك لها.
- أن يتم تغطية الشيكات باسم ورقم جواز سفر العميل وفي حالة كثرة عدد الشيكات يتم تصوير جواز سفر العميل وإرفاق الصور بنموذج طلب الشراء. وذلك ليتمكن البنك من الرجوع على العميل في حالة إيقاف الدفع. لدى استكمال تلك المستلزمات يتم إعداد أمر صرف لحساب العميل بقيمة الشيكات المشتراة بالعملة المحلية وذلك على أساس أسعار الشراء النافذة والمعلنة



في يوم الشراء ويتم بموجبه استلام العميل لقيمة شيكاته السياحية بالعملة المحلية من الصندوق.

وفي حالة كون بائع الشيكات أحد عملاء البنك يتم قيد قيمة الشيكات السياحية المستوفية للمستلزمات المذكورة أعلاه لحسابه لدى البنك.

عند تنفيذ عملية شراء الشيكات تتولى شعبة الشيكات السياحية سرعة إرسالها إلى شعبة الشيكات الأجنبية حيث تتخذ الإجراءات اللازمة لإرسالها برسم التحصيل حسبما ورد ذكره. ومن الجدير بالذكر أن البنوك المحلية لا تتقاضى أية عمولة على صرف الشيكات السياحية وذلك في إطار اتفاقية تعاملها بهذه الشيكات مع البنوك والمؤسسات الأخرى المصدرة لها. وقد يلاحظ المسافرون عند صرفهم للشيكات السياحية لدى البنوك والفنادق الكبرى أن سعر صرف تلك الشيكات يكون دائماً أفضل من سعر صرف أوراق النقد الأجنبية. وقد يرجع ذلك إلى سهولة تحصيل الشيكات السياحية وقيدتها في حسابات البنوك التي تتقاضى الفوائد، مما يشجع البنوك على تفضيل الشيكات السياحية على أوراق النقد خاصة وأنها تتقاضى عمولة جيدة على تسويق تلك الشيكات لحساب المؤسسات المصدرة لها.

**- بيع الشيكات السياحية:**

تقوم البنوك ببيع الشيكات السياحية مباشرة لعملائها، أو بناءً على طلبات خطية صادرة عن عملائها لصالح أشخاص يتم تحديد أسمائهم في تلك الطلبات التي يجب أن تتضمن تفويضاً مطلقاً للبنك بقيد قيمة الشيكات المباعة على حساب العميل والذي يتم تحديد رقمه.

وكما هو الحال بالنسبة لطلبات التحويل الخارجية وطلبات شراء الشيكات ترسل تلك الطلبات إلى قسم الودائع لمطابقة تواريخ المفوضين بالتوقيع عليها وللتأكد من وجود أرصدة كافية في حساب العميل لتغطية قيمة الشيكات السياحية المطلوب شراؤها.

إلا أنه غالباً ما يأتي العميل بنفسه إلى البنك بالنظر لضرورة قيامه بتوقيع الشيكات السياحية المباعة توقيحاً أولاً أمام الموظف الذي يتولى عملية البيع. وفي هذه الحالة يتم القيد على حسابه إن وجد أو يتم إعداد مستند دفع للصندوق بالقيمة المعادلة لقيمة الشيكات السياحية بالعملة المحلية وذلك على أساس سعر بيع عملة الشيكات النافذ في يوم البيع، بالإضافة إلى العمولة التي يتقاضاها البنك والتي تتراوح بين نصف وواحد بالمائة من قيمة الشيكات المباعة.

ينظم إشعار بيع الشيكات السياحية على النموذج المعد لهذه الغاية من قبل البنك أو المؤسسة المالية المصدرة لتلك الشيكات ويدون فيه الأرقام المتسلسلة للشيكات المباعة وذلك لكل فئة من الفئات المباعة على حدة بالإضافة إلى مجموع قيمة الشيكات.

يتأكد الموظف المسؤول أن تفاصيل الشيكات المباعة تتطابق مع تلك المدونة على نموذج البيع ومن ثم يطلب من العميل التوقيع على الشيكات ونموذج البيع وذلك في الأماكن المخصصة لهذه الغاية. ويقوم بتسليم العميل الشيكات المباعة مع نسخة من نموذج البيع. وتتص معظم تعليمات التعامل بالشيكات السياحية المقدمة إلى عملاء البنك على ضرورة الاحتفاظ بالشيكات المشتراة ونموذج بيع البنك لها في أماكن متباعدة وذلك للحيلولة دون فقدان النموذج مع الشيكات في حالة ضياعها، إذ إن النموذج يبقى ضرورياً لمعرفة حامل الشيكات لأرقامها المتسلسلة وبالتالي لسرعة تقديمه طلب إيقاف الدفع وحصوله على تعويض قيمتها.

ترسل النسخة الأولى من نموذج البيع إلى المؤسسة مصدرة الشيكات وتحفظ النسخة الثانية مع بقية أوراق معاملة البيع لدى البنك المحلي ويرفق البنك المحلي بنموذج البيع نموذجاً آخر تعده المؤسسة مصدرة الشيكات يتضمن تعليمات البنك المحلي الخاصة بتسوية قيمة الشيكات المباعة.

وقد تتكون تلك العمليات من تفويض للمؤسسة المصدرة بقرينة قيمة الشيكات المباعة على حساب البنك المحلي لديها. أو من إشعار البنك المحلي بأنه قد قام بتحويل قيمة الشيكات المباعة لحساب المؤسسة المصدرة أو لحسابها لدى أحد مراسليها في حالة اختلاف عملة الشيكات المباعة عن عملة بلد المؤسسة.

### ج - القيد المحاسبية Book entries

- يتم إعداد القيد النظامي التالي عند إخراج الشيكات السياحية من الغرفة المحصنة لإيداعها في قاصة شعبة الشيكات السياحية:
- على حساب/شيكات سياحية برسم البيع لدى قسم التحويلات الخارجية إلى حساب/شيكات برسم الحفظ الأمين.
- يتم إعداد القيد النظامي التالي عند بيع الشيكات السياحية:
- على حساب/البنوك المراسلة - شيكات سياحية.
- لحساب/ شيكات برسم البيع لدى قسم التحويلات الخارجية.
- يتم إعداد القيد التالي عند صرف الشيكات للعميل:
- على حساب/العميل أو أمر قبض لدى الصندوق
- لحساب/أمانات بيع الشيكات السياحية.
- في نهاية يوم التعامل يتم إعداد القيد التالي :
- على حساب/أمانات بيع الشيكات السياحية.
- لحساب/المؤسسة المصدرة.

### د - السجلات Records

لكي تتمكن البنوك من ضبط تعاملها بالشيكات السياحية فإنها تحتفظ بسجل خاص تدون به جميع الشيكات السياحية الموجودة برسم الأمانة لدى البنك المحلي. ويشتمل السجل المذكور على حقول إفرادية يدون فيها قيمة المخزون من كل فئة من فئات الشيكات السياحية حسب المؤسسة المصدرة لها بشكل إفرادي وحقل إجمالي تدون فيه إجمالي قيمة الشيكات وقد يحتفظ البنك بسجلات مساعدة

يدون فيها حركة المخزون من الغرف المحصنة إلى شعبة الشيكات السياحية وذلك على أساس إفرادي لكل فئة من الفئات وعلى أساس إجمالي يبين مجموع الحركة ومجموع المخزون القائم في كل من الغرف المحصنة وقاصة شعبة الشيكات. هذا ويترتب على البنك المحلي ترحيل تفاصيل الحركة الناتجة عن تعامله بالشيكات السياحية يومياً إلى السجلات المحتفظ بها لهذه الغاية. وللتأكد من السيطرة على تلك الحركة تعد شعبة الشيكات السياحية كاشفين شهريين يتضمنان فئات وأنواع ومجموع قيمة الشيكات المحتفظ بها لديها وفي الغرف المحصنة وتجري مطابقة مفردات الكشف الثاني مع القسم المسؤول عن الغرف المحصنة كما وتجري مطابقة إجمالي الكاشفين مع قسم المحاسبة المركزية ويجب أن تتطابق مجاميع الكشوفات الشهرية مع أرصدة الشيكات السياحية لدى جميع الأقسام المذكورة.

المبحث الثالث

أوراق النقد الأجنبي

Foreign bank notes

تتعامل البنوك خارج سورية بشكل اعتيادي بشراء وبيع أوراق النقد الأجنبي وخاصة أوراق نقد العملات العالمية الرئيسية التي لا تخضع بأي شكل من الأشكال إلى قيود إدخالها أو إخراجها من وإلى مراكز التعامل العالمية. وتعتبر سويسرا أهم لمراكز العالمية لتجارة أوراق النقد الأجنبي حيث نرى البنوك في زيوريخ وجنيف على استعداد مستمر لشراء أية أوراق تعرض عليها وبأسعار تتراوح بين سعر العملة العالمي المعلن في حالة العملات الرئيسية وأسعار تقل بكثير عن الأسعار الرسمية لبقية العملات التي يخضع تبادلها إلى قوانين وتعليمات مراقبة عملة مشددة. ويلاحظ أن سعر ورق النقد يميل إلى الانخفاض كلما مالت قيود مراقبة العملة إلى التشدد فيما يتعلق بإدخال وإخراج العملة المعنية من وإلى بلدها. وعلى غرار أي سلعة أخرى يعتمد سعر صرف أوراق النقد (البنكنوت) في المراكز العالمية على العرض والطلب. ويتوفر العرض من خلال الفوائض التي تنتج عن تهريب رأس المال المحلي وبالتالي العملة المحلية إلى الخارج في الدول ذات القيود المتشددة ومن خلال مصاريف السفر والسياحة ومقابلة مدفوعات أفراد ومؤسسات السياحة ومقابلة مدفوعات أفراد ومؤسسات دول بقية العالم إلى الدولة صاحبة العملة. فإذا سادت في تلك الدولة قيود مشددة على إدخال وإخراج أوراق النقد المحلي ينخفض الطلب على ورق نقد تلك البلد في المراكز العالمية وبالتالي يميل سعرها إلى الانخفاض، أما إذا اتبعت تلك البلد سياسة مفتوحة في هذا الشأن فقد يرتفع الطلب على أوراق نقدها في تلك المراكز ويؤدي ذلك إلى موازنة العرض بالطلب وبالتالي إلى توازن أسعار أوراق نقدها مع أسعار عملتها المعلنة رسمياً.

وتغطية لمصاريف تعاملها بأوراق النقد الأجنبي مثل مصاريف الشحن والتأمين والحماية والفوائد غير المقبوضة تفرض البنوك هوامش واسعة بين أسعار شراءها وبيعها لتلك الأوراق. أي أنها تشتري ورق النقد بسعر يقل عن سعر شراء الحوالة وتبيعه بسعر يزيد عن سعر الحوالة. وتميل البنوك إلى تضيق ذلك الهامش في حالة ارتفاع دوران مشترياتها ومبيعاتها من أوراق النقد الأجنبية أي كلما زاد توازن ما تشتريه مع ما تبيعه من أوراق النقد خلال فترة زمنية محددة. وفي هذه الحالة تخفض مصاريف الشحن والتأمين والحماية بشكل يسمح للبنوك بتضييق الهوامش.

أما بالنسبة للفائدة غير المقبوضة على موجودات البنوك من أوراق النقد فيتم تعويضها من خلال الهوامش الموسعة بين أسعار الشراء والبيع والتي قد تصل إلى 1% وإذا افترضنا أن البنك يبيع يومياً ما يشتريه من أوراق النقد فإنه يحقق عائداً يساوي 1% باليوم على إجمالي مبيعاته.

وفي العديد من الدول، درجت البنوك على تلافي التعامل بأوراق النقد الأجنبية وذلك على الرغم من النمو الهائل والمطرود الذي طرأ على حجم تلك السوق. وفي غياب البنوك استحوذت شركات الصيرفة على جزء كبير من سوق أوراق النقد الأجنبي ونجحت إلى حد بعيد في تطوير أعمال تلك السوق لتصبح مكملة لعمليات الجهاز المصرفي ولتعزز حرية وانفتاح النظام الاقتصادي والنقدي. ومع التحرير المستمر لتعليمات مراقبة العملة بدأت البنوك بالتعامل بشكل طبيعي بأوراق النقد الأجنبية مراعية في نفس الوقت مصادر هذه الأوراق وتعليمات تلافي غسل الأموال المعمول بها عالمياً.

ويعود سبب زيادة الحرص لدى البنوك في عمليات التعامل بأوراق النقد الأجنبي إلى عدة أسباب، أهمها في الأصل كان ميل المتعاملين في السوق خلال فترات معينة في تاريخ تطورها إلى مخالفة تعليمات مراقبة العملة بشكل مستمر وهي مخاطرة لا يستطيع أي من البنوك تحملها. ومن جهة أخرى يترتب على

تعامل البنوك بأوراق النقد عدة مخاطر وتكاليف قد تجعل من تعامل البنوك بأوراق النقد غير مجدياً إلا إذا استحوذت على جزء كبير من تلك السوق وهو أمر قد يكون صعباً في المدى القصير بالنظر لقوة المنافسة في تلك السوق. لهذا بقي تعامل البنوك بأوراق النقد محصوراً في التعامل الضروري الذي يفرضه تقديم البنك للخدمات الأساسية لعملائه.

### أ - مستلزمات تعامل البنوك بأوراق النقد الأجنبي

#### Foreign bank note trading requirements

يترتب على تعامل البنوك بأوراق النقد الأجنبي احتفاظها بمخزون من تلك الأوراق تحدد إدارة البنك حجمه الأدنى وحجمه الأقصى في ضوء معدلات شراء البنك وبيعه لأوراق النقد، ويؤدي ارتفاع المخزون فوق المستوى الذي تتطلبه احتياجات البنك الآنية إلى ارتفاع كلفة حيازته من حيث الفوائد غير المقبوضة كما ويؤدي انخفاض المخزون دون مستوى احتياطات البنك الآنية إلى تخفيض ربحية عمليات البنك ورفع كلفتها المترتبة على تكرار عمليات الشحن والتأمين والحماية. ومن جهة أخرى تستلزم إدارة المخزون اتصالات مستمرة مع مراكز أوراق النقد العالمية والإقليمية لتصريف الفوائض المتراكمة من أوراق نقد بعض العملات المعروضة واستدراك العجز المتراكم في مخزون بعض العملات الرئيسية المطلوبة ويترتب على ذلك عمليات شحن مستمرة قد تتطلب وجود أكثر من موظف في حالة سفر دائم بالطائرة من وإلى تلك المراكز وذلك للإسراع في عمليات تبديل أوراق النقد التي تستلزمها إدارة المخزون، وتستلزم عمليات الشحن المستمرة وضع ترتيبات خاصة في المطارات بالاتفاق مع السلطات النقدية والأمنية والجمركية المختصة لتسهيل سفر وقدام أولئك الموظفين وقد تشمل تلك الترتيبات نقل ورق النقد بالعربات المصفحة من أو إلى البنوك أو مؤسسات الصيرفة المراسلة بالإضافة إلى تنسيق مستمر مع شركات التأمين التي تتولى التأمين على شحنات أوراق النقد.

وهنا لابد من الإشارة إلى أهمية عنصر الوقت في تلك العمليات أولاً من حيث سرعة تسوية أوضاع المتعاملين في تلك السوق، خاصة إذا ما اتفق على موعد تسليم واستلام لأوراق النقد المبيعة أو المشتراة خلال مدة تقل عن خمسة أيام من تاريخ إبرام عقود البيع والشراء وهي المدة المتعارف عليها في الأسواق السويسرية، وثانياً من حيث تحمل مخاطر تقلبات أسعار الصرف إذ قد ينخفض سعر عملة أو يرتفع بنسبة تزيد عن 5% خلال فترة التسليم المتفق عليها. لهذا غالباً ما نرى موظف البنك يذهب إلى أحد المراكز العالمية أو الإقليمية بأوراق النقد المبيعة ويعود منها بأوراق النقد المشتراة على نفس الطائرة بحيث تتم عملية الاستبدال في نفس اليوم في حالة قرب تلك المراكز من المركز زمنياً أو في اليوم الذي يليه في حالة ابتعادها.

ويتولى البنك عند استلامه لأوراق النقد الأجنبي المشتراة من الجمهور فرزها حسب فئاتها وعدها وتصنيفها في مجموعات تحتوي كل منها على مائة ورقة ويتم ربط كل عشرة مجموعات في رزمة واحدة تتكون من ألف ورقة نقد من فئة معينة. ويساعد ذلك في سهولة إعداد تلك الأوراق للشحن أو في إعداد القيود الخاصة بها تمهيداً لتسليمها إلى الصندوق. أما في الرزم المشتراة من مراسليه في الخارج فيتولى البنك عدها تمهيداً لإعداد القيود الخاصة بها قبيل تسليمها إلى صندوق التعامل بأوراق النقد الأجنبي.

لدى انتهاء شعبة أوراق النقد من فرز وعد وتصنيف أوراق النقد تتولى الشعبة المذكورة إعداد القيود والنماذج اللازمة لإدخالها إلى قاصات الشعبة الحديدية حيث تحفظ تحت المراقبة الثنائية أو إلى الغرف المحصنة وذلك حسب السقوف والحدود والإجراءات التي تفرضها أحكام وتعليمات البنك الداخلية ويتم إخراج أوراق النقد من القاصات الحديدية أو الغرف المحصنة ليتم تسليمها إلى الصندوق أو شحنها بموجب قيود ومستندات إخراج أصولية.



وتراعي البنوك، عند تعاملها بأوراق النقد الأجنبية، الانتباه بشكل مستمر إلى كون تلك الأوراق صحيحة وغير مزورة. ويساعد البنك المركزي البنوك في هذا المجال من خلال تعميمه لتفاصيل أية عملة يتم تزويرها والتي ترده من السلطات الأمنية الدولية (الانتربول) بوساطة السلطات الأمنية المحلية. كما وتحفظ البنوك بنماذج وعينات عن أوراق النقد الأجنبية التي تتعامل بها لتكون كمرجع لتدقيق أوراق النقد التي قد يشك موظف البنك بأصوليتها. وقد أدت التطورات العلمية مؤخراً إلى صنع آلات إلكترونية تستطيع اكتشاف العملة المزورة بسهولة فائقة.

### ب - القيود المحاسبية والمتابعة **Book entries and follow-up**

يقوم البنك بإعداد القيد التالي عند شرائه لأوراق النقد الأجنبية:  
على حساب/النقد الأجنبي (قيد محاسبة مركزية مدين)  
لحساب/العميل (قيد مصرفي دائن) أو أمر صرف لحساب العميل لدى  
الصندوق.

الفصل السادس

الشيكات بالعملات الأجنبية

**Foreign currency cheques**

- الشيكات الأجنبية
- تحصيل الشيكات الأجنبية

## المبحث الأول

### ال شيكات بال عملات الأجنبيّة

### Foreign currency cheques

#### 1- الشيكات الأجنبيّة

يعتبر الشيك أداة دفع غير مربوطة يأمر بموجبها منشئ الشيك وموقعه (الساحب) المصرف المصدر لنموذج الشيك (المسحوب عليه) بأداء قدر معين من النقود في مكان معين وذلك بتاريخ إنشاء الشيك:

لهذا يجب أن يشتمل الشيك على البيانات التالية:

أ - كلمة (شيك) مكتوبة في متن السند واللغة التي كتب بها.

ب - أمر غير معلق على شرط بأداء قدر معين من النقود.

ج - اسم من يلزمه الأداء (المسحوب عليه).

د - مكان الأداء.

هـ - تاريخ إنشاء الشيك ومكان إنشائه.

و - توقيع من أنشأ الشيك (الساحب).

وتحكم إنشاء الشيك وصيغته وتداوله ووفاءه وقوانين وأعراف قد تختلف بين

دولة وأخرى. إلا أن هذه القوانين والأعراف تتفق فيما بينها على أصول وأعراف

التعامل بال شيكات سواء كانت تلك محررة بال عملات الأجنبيّة أم بال عملات المحليّة.

أما بالنسبة لتعامل البنوك بال شيكات الأجنبيّة فهو مرادف لتعاملها بالحوالات

الخارجية وقد يفضل بعض العملاء الشيكات الأجنبيّة لقابليتها للتداول بوساطة

التظهير أو التسليم إذا كانت لحاملها ولسهولة اقتنائها. ولكونها أوامر دفع يصدرها

البنك المحلي صاحب الحساب بصفته الساحب لمراسله حيث يحتفظ بحسابه

بالعملة الأجنبيّة (المسحوب عليه) يأمره فيها بدفع مبلغ معين من العملة الأجنبيّة

## عمليات مصرفية دولية

لمشتري الشيك أو لأي شخص ثالث يعينه، فإن الشيكات الأجنبية تؤدي نفس الغاية أو الغرض من الحوالات. وفيما يلي نموذج عن شيك أجنبي:

ISSUING BANK  
Damascus – Syria

No.

..... 19 .....

Pay

To the

Order of ..... \$ .....

The XYZ Paying Bank

New York .....

For .....

وغالبا ما تختلف الشيكات التي تصدرها البنوك فيما بينها من حيث ترتيب البيانات على رقعة الشيك ونوع ورق الشيك وهو ما يعرف بورق الأمان لسهولة تمييزه من قبل البنك مصدر نمودجه ولصعوبة تزويره. كما وقد تختلف ألوان نماذج الشيكات بين بنك وآخر لنفس الغرض.

في إطار تعاملها بالشيكات الأجنبية تتداول البنوك ثلاثة أنواع رئيسية من

الشيكات:

**النوع الأول:** الشيك المسحوب على بنك آخر يحتفظ البنك منشئ الشيكات بحساب لديه. وفي هذه الحالة يكون البنك منشئ الشيك مثل أي عميل آخر يحتفظ بحساب لدى البنك المسحوب عليه.

**النوع الثاني:** الشيك المسحوب على بنك لا يحتفظ البنك منشئ الشيك (الساحب) بحساب لديه وغالباً ما يتم إصدار هذه الشيكات على نماذج شيكات البنك الساحب. ويخضع صرف هذا النوع من الشيكات إلى ترتيبات خاصة ضمن اتفاقيات التعامل مع المراسلين إذ يتوجب على البنك الساحب تغطية البنك المسحوب عليه بوساطة بنك ثالث يحتفظ البنك الساحب بحسابه لديه. وفي حالة كون عملة الشيك عملة أجنبية تختلف عن عملة بلد البنك المسحوب عليه قد تتطلب التغطية طلب البنك الساحب من مراسله في بلد العملة قيد قيمة الشيك لحساب البنك المسحوب عليه لدى مراسله في تلك البلاد. ولا بد من الملاحظة هنا أن عملية تغطية الشيكات الأجنبية هي مماثلة تماماً لعملية تغطية الحوالات الخارجية. وإنه قد يتطلب تغطية شيك بالعملة الأجنبية تعامل أربعة بنوك هي البنك الساحب، البنك المسحوب عليه ومرساليهما في بلد العملة إذا كانت هذه عملة بلد ثالث.

**النوع الثالث:** الشيك المسحوب على بنك أجنبي بعملة البنك منشئ الشيك وذلك إذا كانت عملة البنك الساحب عملة رئيسية. ويترتب على إصدار هذا النوع من الشيكات قيد قيمة الشيك لحساب البنك المسحوب عليه لدى البنك الساحب (إن وجد) أو تفويض البنك المسحوب عليه بسحب قيمة الشيك على البنك الساحب عند صرفه لقيمة الشيك بعملة بلده.

وبالنظر لشدة تقلبات أسعار العملات الأجنبية فيما بينها قد يترتب على ذلك من اختلاف كبير في قيمة الشيك المقبوضة عند صرفه. قد تقوم بعض البنوك الأجنبية بوضع ملاحظة على شيكاتها تطلب بموجبها من البنك الدافع بأن يتم صرف الشيك بأفضل الأسعار المعمول بها لدى البنك المذكور في يوم صرفه للشيك.

## 2- بيع الشيكات الأجنبية

تعتبر الشيكات الأجنبية أداة دفع مباشرة بالعملة الأجنبية. إذ يستطيع أي شخص يريد تحويل مبلغ محدد بالدولار إلى مستفيد في الولايات المتحدة مثلاً، شراء شيك من بنك محلي مسحوب على مراسله في الولايات المتحدة باسم المستفيد. حيث يقوم بعد ذلك بإرسال الشيك مباشرة إلى المستفيد بوساطة البريد. وذلك عوضاً عن تحويل المبلغ بوساطة البنك.

وجدير بالذكر أن البنك المراسل غالباً ما يلجأ إلى تنفيذ الحوالة الواردة إليه من البنك المحلي بوساطة إرسال شيك إلى المستفيد على عنوانه وتستعمل البنوك هذه الوسيلة في حالة عدم توفر رقم حساب في أمر الدفع الوارد إليها. وتعتبر تسوية المدفوعات الخارجية بوساطة الشيكات أقل عبئاً على البنك المحلي من الحوالات الخارجية. إذ إن مسؤولية البنك المحلي بالنسبة للتأكد من قبض المستفيد المبلغ المحول إليه تختفي في حالة الشيكات المباعة وتتحصر مسؤولية البنك في هذه الحالة في تغذية حسابه المسحوب عليه بالأموال اللازمة للوفاء بقيمة الشيك.

ويتطلب قيام البنوك ببيع الشيكات الأجنبية اتخاذ الإجراءات التالية:

- تصدر البنوك المحلية الشيكات الأجنبية بأنواعها المختلفة حسب طلب العميل وذلك بناءً على طلب خطي موقع حسب الأصول من قبل العميل المذكور.

- يجب أن يتضمن طلب إصدار الشيك البيانات التالية:

- قيمة الشيك المطلوب إصداره ونوع العملة الأجنبية.
- اسم المستفيد الكامل باللغة الأجنبية.
- العنوان المطلوب توجيه الشيك إليه (باللغة الأجنبية في حالة طلب إرسال الشيك مباشرة إلى المستفيد).

- تقيضاً مطلقاً بقيمة الشيك بالعملة المحلية على حساب العميل لدى البنك المحلي مع بيان رقم الحساب.
  - في حالة قدوم العميل شخصياً لشراء الشيك، يطلب منه تعبئة طلب إصدار الشيك وتوقيعه حسب الأصول.
  - يدقق الموظف المسؤول طلب إصدار الشيك حال استلامه، وفي حالة افتقاد الطلب لأي من المستلزمات المذكورة أعلاه يُعاد إلى مصدره طي نموذج خاص يبين النواقص التي يجب استدراكها وذلك في حالة ورود طلب إصدار الشيك بالبريد. ويجري استكمال المستلزمات من قبل العميل مباشرة في حالة تواجده عند تدقيق طلبه.
  - يرسل الطلب إلى قسم الودائع للتأكد من مطابقة توقيع العميل عليه مع نموذج توقيع العميل الموجود في القسم المذكور ولا تجيز البنوك تنفيذ أي طلب لا يحمل الختم الخاص بتطابق توقيع العميل عليه مع نموذج توقيعه الموجود لدى البنك. كما ويتم التأكد من توفر الرصيد اللازم في حساب العميل لتنفيذ عملية بيع الشيك.
  - يُعاد طلب إصدار الشيك إلى مصدره في حالة عدم تطابق توقيع العميل عليه أو في حالة عدم توفر رصيد كاف في حساب العميل لتنفيذ العملية.
  - لدى تدقيق الموظف المسؤول لطلب إصدار الشيك وتأكده من شمول الطلب لجميع المستلزمات المذكورة يتأكد من كون طلب إصدار الشيك مسجلاً لدى قسم المراسلات العامة ومن وضوح تاريخ استلامه في ختم التسجيل.
- ب - إعداد الشيكات الصادرة:**
- لدى الانتهاء من تدقيق طلب إصدار الشيك يتم تحويله إلى الموظف المسؤول عن بيع الشيكات الأجنبية حيث يحدد ذلك الموظف نوع الشيك المتوجب إصداره وذلك في ضوء نوع عملة الشيك والترتيبات القائمة بين البنك ومراسليه في بلد تلك العملة وفي بلد المستفيد. ويراعى البنك المحلي عند تحديده لنوع الشيك المتوجب

إصداره كلفة إصدار الشيك إذ إن تغطية الشيك تضاعف كلفة إصداره ولا يلجأ إليها البنك إلا في الحالات الضرورية.

- لدى تحديد نوع الشيك يتم استخراج نمودجه من خزانة(قاصة) القسم الأمانة حيث تحفظ نماذج الشيكات الأجنبية تحت المراقبة الثنائية تلافياً لإمكانية فقدان أي منها وما قد يترتب على ذلك من عمليات تزويد متقنة قد تلحق الخسائر بالبنك. وجدير بالذكر هنا أن البنوك العالمية لا تتحمل كامل مسؤولية عملية تزوير التوقع المتقنة بالنظر لصعوبة اكتشافها. وغالباً ما تحمل هذه البنوك أصحاب الحسابات لديها مسؤولية المحافظة على نماذج شيكاتها وتلافي فقدانها. - يتم إعداد الشيك بعد استخراجه بطباعة البيانات الضرورية عليه وهي: التاريخ، رقم الشيك المتسلسل (إن وجد)، المبلغ بالأرقام والكلمات، واسم المستفيد، وفي العادة تضيف البنوك ختم أمن يحفر قيمة الشيك على النموذج بوساطة آلة خاصة بهذه الغاية وذلك لضمان استحالة تعديل قيمة الشيك.

- يدقق الشيك بعد تنظيمه ويرسل للتوقيع من قبل المفوضين بالتوقيع عن البنك. ويرفق الشيك طي كتاب موجه إلى العميل طالب إصدار الشيك حيث يطلب من العميل إشعار البنك باستلامه للشيك. وقد يقدم البنك خدمة لعميله بإرساله الشيك مباشرة إلى المستفيد وعلى العنوان الذي يحدده العميل في طلب إصدار الشيك وفي هذه الحالة يطلب من المستفيد إشعار البنك باستلامه للشيك. وتعتبر البنوك الشيكات المرسلة بالبريد مستلمة من قبل العميل أو المستفيد لدى انقضاء مدة ثلاثة أشهر على تاريخ الإرسال دون استلام أي إشعار بعدم الاستلام من قبل العميل أو المستفيد. علماً بأن البنوك الأجنبية ترفض صرف الشيكات المتقدمة أي التي مرّ على إنشائها أكثر من ستة أشهر إلا بموافقة صريحة من البنك مصدرها.

- تقيد قيمة الشيكات الأجنبية الصادرة بالعملة المحلية وذلك على أساس سعر بيع عملة الشيك المحدد في نشرة الأسعار اليومية التي يصدرها البنك المركزي في يوم



التنفيذ. وفي حالة إعادة الشيك إلى البنك لأي سبب من الأسباب باستثناء وجود خطأ في تنظيمه تقيد قيمته بالعملة المحلية على أساس سعر شراء عملة الشيك في نشرة البنك المركزي المذكورة في يوم إعادة الشيك.

### ج - القيود المحاسبية:

- يتم إعداد القيود المحاسبية التالية عند إعداد الشيكات الصادرة:
  - على حساب العميل: قيد مصرفي مدين بقيمة الشيك بالعملة المحلية.
  - قيد مركزي مدين بقيمة عمولة البنك المترتبة على تنفيذ العملية.
  - لحساب المراسل: قيد مركزي دائن بقيمة الشيك.
  - لحساب الواردات: قيد مركزي دائن بقيمة العمولة.
- ويجب أن تتساوى قيمة القيود المدينة مع قيمة القيود الدائنة تمثيلاً مع أصول القيد المزدوج.

### د - السجلات:

- عند الانتهاء من إعداد الشيك وقيوده المحاسبية يتم تسجيل قيمة الشيك وتفاصيله في سجل خاص بالشيكات الصادرة يحتفظ به قسم التحويلات الخارجية كمرجع لأغراض المتابعة، وتدون في السجل المذكور المعلومات التالية:
- تاريخ التنفيذ.
  - اسم العميل طالب إصدار الشيك.
  - رقم الشيك.
  - اسم المستفيد.
  - عنوان المستفيد (في الحالات التي تستدعي ذلك).
  - اسم البنك المسحوب عليه.
  - القيمة بالعملة الأجنبية.
  - القيمة بالعملة المحلية.
  - سعر التحويل

- اسم ورقم الحساب الذي تم القيد عليه بالعملة المحلية.
- توقيع الموظف الذي نظم الشيك.
- توقيع أحد المفوضين بالتوقيع عن البنك.
- تاريخ التسديد.

### هـ - المتابعة:

- تعتبر متابعة صرف الشيكات الأجنبية من أهم وظائف شعبة الشيكات الأجنبية بالنظر لما يترتب عليها من حصر لمسؤوليات البنك المحلي مصدرها ومن خدمة للعملاء تؤدي كفاءتها إلى توسيع قاعدة المتعاملين مع البنك وبالتالي زيادة أعماله وأرباحه. وتتلخص عملية المتابعة بشكل رئيسي في البنود التالية:
- التأكد من تسديد الشيك أو قيد قيمته على حساب البنك المحلي لدى مراسله المسحوب عليه ويتم ذلك بالاطلاع على كشوفات حسابات البنوك المرسله بالمراسلة بالتنسيق مع قسم الحسابات الخارجية وبتحديد التاريخ الذي تم تسديد الشيك به، حيث يتم تدوين ذلك التاريخ في سجل الشيكات الصادرة.
  - التأكد من استلام العميل أو المستفيد للشيك المرسل إليهم بالبريد. ويتم ذلك بمتابعة استلام إشعارات الاستلام اللازمة منهم. وفي حالة عدم تسديد الشيك خلال مدة ثلاثة أشهر يكتب للعميل أو المستفيد بذلك ويطلب منهم تعزيز استلامهم للشيكات الصادرة وتتم متابعة استلام رد العميل أو المستفيد شهرياً ولمدة ثلاثة أشهر أخرى يصبح بعدها الشيك متقادماً.
  - في حالة تقادم الشيك دون صرفه يكتب للعميل بأن الشيك قد أصبح متقادماً ويطلب منه تزويد البنك بتعليماته، وقد تقوم بعض البنوك بإعادة قيمة الشيك بالعملة المحلية لحساب العميل بعد مرور شهر على تقادمه يتم خلاله التأكد من عدم قيد قيمته على حسابها وذلك تلافياً لتحملها كلفة المتابعة التي قد تزيد أحياناً عن قيمة الشيك المباع، وذلك بعد تعهد

العميل بإعادة الشيك المتقادم للبنك بقيد القيمة على حسابه في حال قيد قيمة الشيك على حساب البنك لدى مراسله في أي وقت من الأوقات. - وقد يحدث أن يفقد العميل أو المستفيد الشيك المباع له. وفي هذه الحالة يطلب البنك المحلي إشعاراً خطياً من العميل أو المستفيد بفقدان الشيك يستند إليه البنك المحلي في الكتابة أو الإبراق لمراسله المسحوب عليه بإيقاف دفع الشيك عند تقديمه وإشعار البنك المحلي المراسل بإيقافه لدفع قيمة الشيك أو تعهده لعدم دفع قيمة الشيك عند تقديمه إليه أو بعد تقادم الشيك بمرور ستة أشهر على تاريخ إصداره. يتم تدوين تفاصيل الشيكات الصادرة والمفقودة في مكان مخصص لهذه الغاية ضمن سجل الشيكات الصادرة وذلك على النحو التالي:

- 1- تاريخ تبليغ البنك عن فقدان الشيك.
- 2- تاريخ طلب إيقاف الدفع الموجه إلى البنك المسحوب عليه.
- 3- نتائج مراسلات المتابعة المنفذة عليه.
- 4- تاريخ إعادة قيد قيمته لحساب العميل.

### 3- شراء الشيكات الأجنبية:

قد يتقدم أحد العملاء من بنكه المحلي طالباً شراء البنك لشيك بالعملة الأجنبية يكون قد استلمه من أحد المتعاملين معه في الخارج تسديداً لقيمة بضائع أو خدمات تم تصديرها. ويتوقع العميل المذكور حصوله في الحال على قيمة الشيك بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية حال قيام البنك بشراء الشيك، إذا ما سمحت تعليمات مراقبة العملة بذلك، وذلك ليتمكن من تلافي دفع الفوائد على حساباته المدينة أو لتوظيف الأموال في الحال بدلاً من انتظار قيام البنك بتحصيل قيمة الشيك لحسابه والذي قد يستغرق عدة أيام أو عدة أسابيع.

ويترتب على قيام البنك بشراء الشيك أن يتحمل مخاطر رجوع الشيك إما لعدم توفر رصيد في الحساب المسحوب عليه أو لوجود خطأ فني في الشيك أو لوجود تعليمات إيقاف دفع لدى البنك المسحوب عليه. كما ويترتب على البنك تحمل كلفة الفوائد التي يدفعها لحساب عميله بائع الشيك خلال فترة تحصيل الشيك. لهذا تتقاضى البنوك عمولة مرتفعة نسبياً على شراء الشيكات تعادل تقريباً فرق الفائدة المتحققة بين تاريخ الشراء والتاريخ الفعلي لتقيد قيمة الشيك لحساب البنك عند تحصيله.

وفي الكثير من الحالات تحدد تعليمات البنوك الداخلية وفي إطار الحدود الموضوعة على صلاحيات المسؤولين الائتمانية حدود قيم وأنواع الشيكات الممكن شراؤها. وبشكل عام تعزف البنوك عن شراء الشيكات الشخصية أي تلك المسحوبة على حسابات أشخاص غير مقيمين، إلا أنها لا تمانع في شراء شيكات مسحوبة على حسابات أحد عملائها المحليين في الخارج بالنظر لسهولة الرجوع إلى العميل وتحصيل حقوق البنك. كما وتقبل البنوك على شراء الشيكات المصرفية المسحوبة من بنوك على بنوك أخرى أو على نفس البنك الساحب.

وعند الشراء، تقيد قيمة الشيكات المشتراة لحساب العميل على أساس سعر شراء عملة الشيك النافذ في يوم الشراء أو في يوم موافقة البنك على شراء الشيك،

وتقيد تلك القيمة، بعد خصم عمولة البنك، تحت التحفظ، لضمان حقوق البنك في الرجوع على العميل في حالة عدم تمكنه من تحصيل قيمة الشيك لأي سبب من الأسباب.

### أ - مستلزمات شراء الشيك:

- لدى الموافقة المبدئية على طلب العميل شراء البنك للشيك الأجنبي يتم تدقيق الشيكات المشتراة للتأكد من استيفائها للمستلزمات التالية:
- مطابقة مبالغها وأرقامها وتفاصيلها الأخرى للبيانات الواردة عنها في كتاب العميل.
- مطابقة مبالغها المذكورة بالأرقام مع المبالغ المذكورة بالكلمات.
- تسلسل التظهيرات التي تحملها.
- عدم وجود أي تعديل أو تحريف في الشيك غير موقع عليه من الساحب.
- عدم تقادم الشيك وعدم إمكانية حدوث تقادمه أثناء تحصيله وفي هذه الحالة قد تعزف البنوك عن شراء الشيكات التي تحمل تاريخاً يعود إلى أكثر من خمسة أشهر.
- تظهيرها من قبل العميل لأمر البنك المحلي، وفي حالة عدم التظهير من قبل العميل تقوم البنوك بختم الشيكات بختم خاص يفيد بأنه قد تم قيدها لحساب العميل لدى البنك ويتم التوقيع على هذا الختم حسب شروط تواقع البنك المبلغة إلى مراسليه في الخارج. إلا أنه لكي تتمكن البنوك من إضافة ذلك الختم يجب أن يكون التظهير الأخير الموجود على الشيك على بياض أو لأمر العميل.

### ب - تنفيذ شراء الشيك:

يتم تنفيذ عملية شراء الشيك بتسجيل تفاصيله في المكان المخصص للشيكات المشتراة في سجل "أوراق مرسله برسم التحصيل" والذي سنتعرض لتفاصيله أدناه:

## عمليات مصرفية دولية

ومن جهة أخرى يتم إجراء القيود المحاسبية التالية :

على حساب/شيكات مشترة بعملات أجنبية

( قيد مركزي مدين بكامل قيمة الشيك )

لحساب/العميل

(قيد مصرفي دائن بقيمة الشيك بالعملة المحلية ناقصاً العمولة).

لحساب/عمولات

(قيد مركزي دائن بقيمة العمولة)

يرسل الشيك الأجنبي عند الانتهاء من تنفيذ عملية شراؤه ليتم تحصيله مع

بقية الشيكات المودعة لدى البنك برسم التحصيل. وتتكون هذه الأخيرة من

الشيكات التي يعتذر البنك عن شرائها والتي يعمل عملاء البنك بناءً عليه على

إيداعها برسم التحصيل.

عند استلام البنك لإشعار قيد قيمة الشيك لحسابه لدى مراسله، يدون تاريخ

التسديد في الحقل المخصص لهذه الغاية في السجل ويتم إجراء القيود النهائية

التالية:

على حساب/البنك المراسل

(قيد مركزي مدين بقيمة الشيك)

لحساب/شيكات مشترة بعملات أجنبية مرسله للتحصيل

(قيد مركزي دائن بقيمة الشيك يلغي القيد المدين المنفذ عند شراء البنك)

## المبحث الثاني

### تحصيل الشيكات الأجنبية

تقوم البنوك المحلية بشكل اعتيادي بتحصيل الشيكات والأوراق المالية الأخرى لحسابها في حالة شرائها لتلك الشيكات والأوراق الأخرى أو لحساب عملائها في حالة تعذر شرائها. وهنا يلعب البنك دور الوكيل الذي يقوم بتقديم خدمة التحصيل لحساب عملائه. وبالتالي لا يتحمل البنك أية مسؤولية قد تترتب على عدم التمكن من تحصيله قيمة الشيكات أو الأوراق المالية الأخرى لأي سبب من الأسباب والمسؤولية الوحيدة التي تقع على عاتقه هي مسؤولية إعادة الشيكات لأصحابها في حالة عدم التمكن من تحصيلها ليقوم هؤلاء بمتابعة موضوع التحصيل قضائياً أو بطرقهم الخاصة.

#### أ - مستلزمات إرسال الشيكات برسم التحصيل:

تستوجب عملية تحصيل الشيكات قيام العميل بتزويد البنك بطلب خطي يورد فيه تفاصيل الشيكات المرفقة به من حيث قيمة الشيك ورقمه واسم الجهة المسحوب عليها وتعليماته بشأن قيد قيمة الشيكات بعد تحصيلها. وقد يقوم العميل بتعبئة وتوقيع نموذج خاص بهذه الغاية لدى البنك ترفق به الشيكات المراد تحصيلها.

لدى استلام طلب أو نموذج التحصيل يتأكد البنك من كونه مسجلاً وموقعاً حسب الأصول ومن مطابقة تفاصيل الشيكات الواردة في الطلب مع الشيكات المرفقة به. كما ويتأكد البنك من خلو الشيكات من أي خطأ ظاهري ومن صحة تسلسل التظهيرات عليها. وفي حالة كون الشيك غير مظهراً لحساب البنك أو على بياض من قبل العميل، يتم ختمه بختم خاص يفيد بأنه قد تم قيد قيمته لحساب العميل لدى البنك ويتم التوقيع على الختم حسب شروط تواقع البنك المبلغة إلى

مراسليه في الخارج ويستلزم ذلك كون التظهير الأخير على الشيك لأمر العميل أو على بياض.

### ب - إرسال الشيكات للتحصيل:

تقوم البنوك بإرسال الشيكات للتحصيل بوساطة مراسليها حسب الاتفاقيات المعقودة بينها وبين أولئك المراسلين. وغالباً ما تلجأ البنوك العالمية إلى تزويد البنوك المحلية بنماذج خاصة صادرة عنها لأغراض تحصيل الشيكات المسحوبة عليها أو تلك المسحوبة على بنوك أخرى في نفس البلد أو في بلاد أخرى. وفي حالة عدم توفر تلك النماذج التي تساعد في سرعة تحصيل الشيكات في الخارج يستعمل البنك المحلي نموذجاً خاصاً به يكون في العادة مشابهاً للنموذج الذي يقوم العميل بتعبئته من حيث احتوائه للتفاصيل المذكورة أعلاه كافة. وترفق الشيكات بنموذج التحصيل وتوجه إلى المراسل الذي يتم تحديده حسب الأسس التالية:

- ترسل الشيكات المسحوبة على أحد مراسلي البنك إلى نفس المراسل ويطلب منه قيد قيمتها لحساب البنك لديه.

- ترسل الشيكات المسحوبة على بنوك غير مراسلة إلى المراسل الذي ترسل إليه بقيمة الشيكات ويراعى أن يكون المراسل في بلد البنك المسحوب عليه أو بلد عملة الشيك في حالة معرفة البنك المغطي للبنك المسحوب عليه، ويطلب من ذلك المراسل تحصيل قيمة الشيكات وقيدها لحساب البنك المحلي لديه.

- في حالة كون الشيك محرراً بعملة غير عملة الحساب المحتفظ به لدى المراسل المحصل يطلب إليه قيد قيمة الشيك المحصل لحساب البنك المحلي لدى أحد مراسليه في بلد العملة.

- وفي حالة كون الشيك محرراً بعملة لا يتعامل البنك المحلي بها يطلب من المراسل قيد ما يعادل قيمة الشيك بعملة رئيسية يحتفظ البنك المحلي بحساب بها لدى ذلك المراسل، وفي حالة عدم الاحتفاظ بأي حساب لدى



ذلك المراسل يطلب منه قيد القيمة المعادلة بعملة رئيسية لحساب البنك لدى أحد مراسليه الآخرين.

هذا وتقوم البنوك قبيل إرسال الشيكات برسم التحصيل بتصوير تلك الشيكات من الوجه والخلف حيث تحفظ تلك الصور مع طلبات التحصيل العائدة لها في الملفات المخصصة للشيكات المرسله للتحصيل والتي تحتفظ بها شعبة الشيكات الأجنبية.

وقد درجت البنوك في السابق على إرسال شيكاتها للتحصيل بوساطة البريد الجوي المسجل مما كان يترتب عليه ضياع مدة فائدة لا تقل عن عشرة أيام كان يستغرقها تحصيل الشيكات. واستدراكاً لذلك بدأت كبار البنوك العالمية بتقديم خدمة "الساعي" والتي تتكون من التعاقد مع إحدى وكالات النقل السريع لاستلام جميع إرساليات الشيكات من البنوك المحلية وإرسالها في نفس اليوم إلى بلد البنك المراسل ليقوم هذا بقيدها لحسابات البنوك المحلية في اليوم التالي إذا كانت مسحوبة عليه أو بعد يومي عمل إذا ما كانت مسحوبة على بنوك أخرى، إذ يترتب على البنك المراسل تحصيل قيمة الشيكات من تلك البنوك قبيل قيدها لحساب البنك المحلي لديه.

### ج - المتابعة:

تتابع البنوك المحلية بشكل منتظم قيام مراسليها بتسديد قيمة الشيكات المرسله برسم التحصيل لحساباتها لدى أولئك المراسلين. وتقوم البنوك في العادة بالكتابة إلى المراسل للاستفسار عن الشيكات المرسله برسم التحصيل في حالة تأخر قيد قيمة تلك الشيكات عن ثلاثة أسابيع أو شهر.

وعند استلام إشعار القيد من البنك المراسل تتخذ الإجراءات التالية:

- تستخرج الوثائق العائدة للشيك المحصل من الملف الخاص بإرساليات الشيكات غير المسددة ويتم التأكد من أن إشعار القيد الوارد من المراسل

- يغطي قيمة كامل إرسالية الشيكات بحيث يستطيع البنك المحلي حصر عدم تمكن المراسل من تحصيل قيمة أي من الشيكات المرسله إليه.
  - يتم قيد ما يعادل قيمة الشيك بالعملة المحلية حسب سعر الشراء النافذ في يوم ورود إشعار البنك المراسل لحساب العميل.
  - وتحفظ الوثائق العائدة للشيكات المحصلة في ملف خاص بالشيكات المسددة ويحفظ إشعار المراسل في ملف البنك المراسل.
  - في حالة إعادة أحد الشيكات المرسله للتحصيل لنقص حاصل في إعداده من قبل البنك المحلي يتم استكمال النقص وإعادة الشيك مرة ثانية للمراسل ليصار إلى تحصيله، أما في حالة إعادة الشيك لأي سبب آخر، يقوم البنك المحلي بإعادته إلى العميل طي كتاب يبين الأسباب التي حالت دون تحصيل الشيك والتي يكون البنك المراسل قد أدرجها طي نموذج إعادته للشيك.
- ولكي يتمكن البنك المحلي من ضبط عمليات التحصيل التي يقوم بها، تقوم شعبة الشيكات الأجنبية بإعداد كشف شهري بقيمة إرساليات التحصيل غير المسددة بحيث تتم مطابقة ذلك الكشف مع رصيد حساب سحوبات برسم التحصيل الذي تقيد عليه قيمة الشيكات المرسله للتحصيل ويجب أن يتطابق الاثنان بشكل دائم.

### د - القيود Entries

تقوم البنوك بتنفيذ القيد التالي عند إرسال الشيكات للتحصيل وذلك بالأسعار النظامية المعمول بها لدى كل منها:

- على حساب/سحوبات برسم التحصيل (قيد مركزي مدين)
- لحساب/مصرفي معلق باسم العميل (قيد مصرفي دائن)
- وعند ورود إشعار المراسل الذي يفيد بقيد قيمة الشيكات المرسله للتحصيل لحساب البنك المحلي يتم تنفيذ القيود التالية وذلك بعد عكس القيد المذكور أعلاه:

على حساب/المراسل (قيد مركزي مدين بالعملة الأجنبية والعملة المحلية  
على أساس سعر الشراء)

لحساب/العميل (قيد مصرفي دائن بالعملة المحلية)

### هـ - السجلات Records

وليمكن البنك من متابعة تحصيل الشيكات المرسلة إلى مراسليه والتي قد تكون مشتراة لحسابه أو مرسلة لحساب عملائه، تحتفظ شعبة الشيكات الأجنبية بسجل خاص تدون فيه البيانات التالية:

- تاريخ الإرسال.
  - الرقم المتسلسل.
  - رقم الشيك.
  - اسم الساحب وعنوانه.
  - اسم البنك المسحوب عليه.
  - اسم العميل.
  - اسم البنك المراسل الذي أرسلت إليه الشيكات للتحصيل.
  - القيمة بالعملة الأجنبية.
  - القيمة بالعملة المحلية.
  - تاريخ التسديد ويدون عند التسديد.
- وتستعين شعبة الشيكات الأجنبية بالسجل المذكور لإعداد كشف المطابقة الشهري مع حساب سحوبات برسم التحصيل.

## الفصل السابع

### عمليات اليورودولار واليوروبوند

### **Euro-dollar Operations**

- اليورودولار Euro-dollar.
- اليوروبوند Eurobond.

### المبحث الأول

#### اليورودولار

#### خلق اليورودولار

وجدت أسواق اليورودولار عندما تم نقل إيداعات من حسابات في الولايات المتحدة إلى مصارف خارجية واحتفظ بها على شكل دولارات. فإذا قامت شركة رولزرويس مثلاً بإيداع مبلغ مليون دولار بشيك محرر لحساب في المصرف الأمريكي لصالح مصرفها في لندن يحدد بأن الوديعة تدفع بالدولار - عندها يكون قد تشكل لدينا مليون دولار على شكل يورودولار.

القسم الأكبر من ودائع اليورودولار عبارة عن ودائع مؤقتة، وأكثر من نصفها عبارة عن شهادات إيداع بفترات استحقاق تصل 30 يوماً أو أكثر. وتشكل سوق اليورودولار واحدة من أهم أسواق المال في العالم.

ولكن لماذا قد ترغب شركة مثل رولزرويس الاحتفاظ بودائع دولارية خارج

#### الولايات المتحدة؟

أولاً، لأن الدولار هو العملة الأوسع استخداماً في التجارة الدولية، لذلك قد ترغب الشركة الاحتفاظ بودائع دولارية لإجراء العمليات أو الصفقات الدولية.

ثانياً، ودائع اليورودولار عبارة عن ودائع "أوفشور" يتم الاحتفاظ بها في دول لا تفرض عليها الضوابط، من متطلبات الاحتياطي أو العوائق التي تسمى ضوابط رأس المال عند إخراج الودائع خارج البلاد.

وتعتبر لندن سوق اليورودولار الهام غير أن اليورودولارات يحتفظ بها أيضاً خارج أوروبا في مناطق لها صفة الأوفشور كما في سنغافورة، الباهاما وجزر كايمان على سبيل المثال.

ويصل الحد الأدنى لعملية اليورودولار العادية إلى مليون دولار، حيث يحتفظ بالقسم الأكبر من ودائع اليورودولار في المصارف. وتشكل هذه السوق

## عمليات مصرفية دولية

مصدراً للتمويل للمصارف الأمريكية التي تقترض منها بدون وسيط مباشرة من المصارف خارج البلاد. وقد وجدت المصارف الأمريكية أنه من الأفضل لها أن تفتح فروعاً خارج البلاد لجذب الإيداعات المنوه عنها، وبالتالي فقد شكلت سوق اليورودولار حافظاً مهماً للنشاط المصرفي الأمريكي في الخارج.

**مثال:**

يمكن إيضاح عملية خلق اليورودولار بمثال بسيط. نفترض بأنه لدينا شركة فرنسية (FF) عندها 10 مليون دولار على شكل شهادة إيداع بفترة استحقاق قصيرة (CD) في مصرف بنويويورك (NYB) وتحصل مقابلها على 5% . وتظهر الـ 10 مليون دولار في حسابات الطرفين على الشكل التالي (تم اختصار الأرقام بثلاثة أصفار)

مصرف نيويورك (NYB)	
10.000	شهادة إيداع
FF@ 5.00%	
الشركة الفرنسية (FF)	
10.000	شهادة إيداع
NYB@ 5.00%	

وترغب الشركة الفرنسية الاحتفاظ بالدولارات الأمريكية غير أنها تطلب معدل فائدة أعلى، فإذا قام مصرف في لندن بتقديم 5.25% فائدة على الودائع المقومة بالدولار وبفترة استحقاق ثلاثة أشهر، فإنه عندما تستحق شهادة إيداع المصرف النيويوركي، تقوم الشركة الفرنسية بإخطار المصرف أن يقوم بنقل المبلغ إلى المصرف اللندني، حيث يتم إيداع المبلغ في وديعة يورودولار لمدة ثلاثة أشهر تعطي فائدة 5.25%.

وبما أن المصرف اللندني لديه حساب مراسل مع المصرف النيويوركي، فإن عملية النقل الفعلية تتم عبر قيام المصرف في نيويورك بتسجيل المبلغ في حساب

## عمليات مصرفية دولية

الودائع المؤقتة لصالح المصرف اللندني المراسل من حساب الشركة الفرنسية. وتظهر الحسابات على الشكل التالي:

مصرف نيويورك (NYB)

		10.000 شهادة إيداع FF@ 5.00%
		DD 10.000 LB
	مصرف لندن (LB)	
DD <sub>NYB</sub>	10.000	CD <sub>FF@ 5.25</sub> 10.000
	الشركة الفرنسية (FF)	
CD <sub>LB@5.25</sub>	10.000	

وبعملية نقل الوديعة الدولارية من مصرف نيويورك إلى مصرف لندن يتم خلق وديعة اليورو دولار. حيث يوجد الآن لدى المصرف خارج الولايات المتحدة (وهو هنا المصرف اللندني) وديعة مقومة بالدولار وليس بالجنيهات الإسترلينية. وبخلق الوديعة الدولارية يوجد أصل دولاري على شكل وديعة تحت الطلب ممسوكة من قبل المصرف اللندني في المصرف النيويوركي. وبالتالي فإن إجمالي الودائع في الولايات المتحدة لم ينقص، غير أن التزام المصرف النيويوركي تجاه الشركة الأجنبية قد أصبح التزاماً تجاه مصرف أجنبي. ويتوجب على المصرف اللندني خلال ثلاثة أشهر أن يعيد المبلغ (10 مليون دولار زائد الفوائد) إلى الشركة الفرنسية، وذلك عبر إعطاء الشركة وديعة تحت الطلب في المصرف النيويوركي أو يقوم بتحويل الوديعة إلى أي طرف تحدده الشركة.

عند هذه المرحلة، يكون المصرف اللندني محتقظاً بوديعة مؤقتة مقومة بالدولار في نيويورك، لا يكسب منها شيئاً، بينما بالتزامن هو مدين للشركة الفرنسية التي وعدها بدفع فائدة تصل إلى 5.25%.

فإذا أراد المصرف اللندني ألا يخسر نتيجة الصفقة، يتوجب عليه إقراض الأصل الدولار (الوديعة تحت الطلب في نيويورك) إلى طرف آخر بمعدل فائدة

## عمليات مصرفية دولية

أعلى من 5.25% الذي يدفعه. لنفرض أن المصرف اللندني أقرض الـ 10 ملايين دولار إلى مصرف إيطالي (IB) بفائدة 5.50% عندئذ ستبدو الحسابات على الشكل التالي:

مصرف نيويورك (NYB)			
		CD <sub>FF@5.00</sub>	10.000
		DD <sub>LB</sub>	10.000
		DD <sub>IB</sub>	10.000
مصرف لندن (LB)			
DD <sub>NYB</sub>	10.000	CD <sub>FF@5.00</sub>	10.000
Loan <sub>IB@5.50</sub>	10.000		
الشركة الفرنسية (FF)			
CD <sub>LB@5.25</sub>	10.000		
المصرف الإيطالي (IB)			
DD <sub>NYB</sub>	10.000	Loan <sub>LB@5.50</sub>	10.000

لقد نقل المصرف النيويوركي الوديعة إلى المصرف الإيطالي، والمصرف اللندني الآن يملك أصل دولي على شكل قرض بالدولار للمصرف الإيطالي ويكسب من ذلك ربع بالمئة عن ما يدفعه للشركة الفرنسية. فالمصرف الإيطالي يدفع 5.50% مقابل الدولارات (في اللحظة الحالية) ولا يكسب شيئاً.

إن سلسلة الإقراض وإعادة الإقراض بمعدلات فائدة أعلى يمكن أن تستمر لبعض الوقت. ولإنهاء هذه العملية، نفترض أن المصرف الإيطالي يقرض الدولارات إلى مصنع إيطالي (IM) بمعدل فائدة 5.75% تنتقل الدولارات في نيويورك إلى حساب المصنع الإيطالي وعندها تظهر الحسابات على الشكل التالي:

مصرف نيويورك (NYB)			
		CD <sub>FF@5.00</sub>	10.000
		DD <sub>LB</sub>	10.000
		DD <sub>IB</sub>	10.000
		DD <sub>IM</sub>	10.000
مصرف لندن (LB)			



## عمليات مصرفية دولية

<b>DD<sub>NYB</sub></b>	<b>10.000</b>	<b>CD<sub>FF@5.25</sub></b>	10.000
Loan IB@5.50	10.000	الشركة الفرنسية (FF)	
<b>CD<sub>LB@5.25</sub></b>	10.000	المصرف الإيطالي (IB)	
<b>DD<sub>NYB</sub></b>	<b>10.000</b>	Loan LB@5.50	10.000
Loan IM@5.75	10.000	المصنع الإيطالي (IM)	
<b>DD<sub>NY</sub></b>	10.000	Loan IB@5.75	10.000

اقترض المصنع الإيطالي لأغراض تتعلق بأعماله لدفع ثمن مشترياته من الآلات الجديدة مثلاً، التي استوردها من الولايات المتحدة، طالما أنها وكذلك فإن المصنع الإيطالي يحول الأموال إلى مصنع الآلات الذي اشترى منه الوديعة في نيويورك تصبح من خصوم المصرف لصالح الشركة المحلية المصنعة للآلات، ويمكن لأي فرد أمريكي أو شركة قبول الوديعة الدولارية المتبقية، لتسوية مدفوعاته أو مدفوعاتها من السلع والخدمات.

فلكل مصرف في السلسلة من نيويورك إلى المصنع الإيطالي لديه أصل دولاري والتزام بالدولار أيضاً ويكسب ربحاً نتيجة الفارق بين معدلات الفائدة. وتبقى الوديعة الدولارية في المصرف النيويوركي (أو في مصرف أمريكي آخر) ، غير أن المالك لها ينتقل من مودع إلى آخر وينتهي في مؤسسة أمريكية.

ولكي يقوم المصنع الإيطالي بتسديد الفرق بعد ستة أشهر ، يتوجب عليه إما الشراء أو مراكمة الدولارات وتحويلها إلى المصرف الإيطالي (قد يكون ذلك عبر التصدير إلى الولايات المتحدة )، ومن ثم يقوم المصرف الإيطالي بالتحويل للدولارات إلى المصرف اللندني، والذي بدوره سيحول الدولارات إلى الشركة الفرنسية على شكل وديعة في نيويورك.

إن تتابع العمليات الأخيرة يمكن أن يسير باتجاه آخر. فأى طرف لديه حسابات يورو دولار يمكن أن يستثمرها في سوق النقد بنيويورك. أو في أسهم في

سوق الأسهم، أو في سوق العقارات أو بشكل مباشر في فرع شركة أميركية في جميع هذه الحالات، تبقى الوديعة الدولارية في المصرف الأميركي هي الأساس لكل العمليات. وعندما تقبل المصارف الأجنبية لإيداعات اليورو دولار. فهي "لا تخلق" أموالاً أو توسع في عرض النقود الدولارية كما يعبر عنه عادة في الكتب المتخصصة بالنقود والمصارف. وذلك لأنهم لا يخلقون ودائع جديدة في مقابل قروض، كما هو حال المصارف المحلية، بل ببساطة تقوم هذه المصارف الأجنبية بتحويل الودائع الممسوكة في نيويورك عند معدل فائدة محدد.

وقد يتبادر إلى الذهن السؤال عن سبب أن الشركة الفرنسية لا تودع دولاراتها مباشرة في المصرف الإيطالي وتحصل بذلك على فائدة أعلى، أو عن سبب أن المصنع الإيطالي لا يقترض مباشرة من المصرف اللندني ويدفع فائدة أقل. ولعل جزء من الجواب يكمن في عيوب أسواق رأس المال الدولية، والجزء الآخر يتعلق بالمشاركين الذين تختلف درجة تقبلهم للمخاطرة. فقد لا تعرف الشركة الفرنسية المصرف الإيطالي، أو قد لا تجد طريقة سهلة لمعرفة أن مصرفاً إيطالياً يدفع فائدة أعلى على ودائع اليورو دولار. بالإضافة لذلك فإن الشركة الفرنسية قد يكون لديها ثقة أكبر بالمصارف البريطانية نتيجة التواصل جغرافياً والتعاون تاريخياً، أو أن الشركة راغبة بأن تكون زبوناً جيداً بحيث إن المصرف الإنكليزي يقدم لها خدمات أخرى في المستقبل.

المصرف الإيطالي قد يلاحق أولاً يلاحق الوديعة الدولارية للشركة الفرنسية، كما أن المصنع الإيطالي قد لا يكون معروفاً في لندن وبالتالي غير قادر على الاقتراض من هناك بدون أن يمر عبر سلسلة طويلة من الإجراءات بهدف الحصول على تصنيف ائتماني. وفي حال كان المصنع الإيطالي غير معروف في لندن، عندئذ يتوجب عليه دفع فائدة أعلى للمصرف اللندني يمكن أن يدفعه لمصرف إيطالياً.

## المبحث الثاني

### سندات اليورو (اليوروبوند)

### Eurobond

تشبه سندات اليورو (اليوروبوند) في العديد من الأمور الدين العام الذي يباع في أسواق رأس المال المحلية. وبخلاف عن سوق السندات المحلية، فإن سوق سندات اليورو بمعظمها متحررة من الضوابط الرسمية، وعضواً عن ذلك يوجد ضوابط ذاتية عبر هيئة متعاملي السندات الدولية AIBD. وتدل لفظة يورو على أن السندات تباع خارج الدول التي قومت بعملتها.

تاريخياً، كانت سوق سندات اليورو أصغر من سوق عملات اليورو (العملات الحرة). ويتوجب على المقترضين في سوق سندات اليورو أن يكونوا معروفين ولديهم تصنيف ائتماني مقبول (ويندرج في ذلك البلدان المتطورة، المؤسسات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات الضخمة). حتى وعند ذلك فإن الأموال المتجمعة في سوق اليوروبوند كانت أقل تاريخياً من تلك التي أمكن جمعها في سوق العملات الحرة أو عملات اليورو.

لقد تمت سوق السندات بشكل متصاعد خلال العقود الماضية وتجاوز في حجمها سوق العملات الحرة ومع ذلك إن لسوق سندات اليورو فترات صعود وهبوط. فمع نمو السوق، وزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والكبيرة، ومع العشرات من المؤسسات المالية زاد التنافس بين متعهدي التغطية مما يعني هبوط هامش الربح وبالتالي خروج البعض من السوق وإن كان قد عاد القليل منها لأسباب تتعلق بالتسويق والعلاقات العامة. إن سوق اليوروبوند تشكل جزءاً إنتاجياً لسوق رأس المال العالمي ومعظم المصارف تشعر أن عليها أن تكون جزءاً من هذه السوق بأي ثمن.

المقايضة الباعث الأكبر على النمو في سوق سندات اليورو في العقود الأخيرة هو ظهور تقنية المقايضة، وهي عبارة عن عملية مالية يتفق فيها طرفان على تبادل تدفقات مدفوعات عبر الزمن. ويقدر في الوقت الحالي أن أغلب إصدارات اليوروبوند تتم بفعل المقايضة. وتسمح المقايضة للمقترضين أن يؤمنوا الأموال في سوق واحدة ومقايضة الفائدة (مثل ذلك مقايضة فائدة ثابتة دائمة)، أو مبادلة البرنسيبال والفائدة من عملة إلى أخرى، هذه المقايضة تسمح للأطراف الداخلة في العملية أن تواجه المراجعة لإمكانية الوصول النسبي إلى مختلف أسواق العملات، والمقترض الذي يجد طلباً أكبر على ورقته بعملة ما يمكن الحصول على تخفيض التكلفة بعملة أخرى عبر تأمين الأموال في السوق الأول ومبادلتها بعملة الثاني.

### الروابط بين الأسواق المحلية وأسواق اليوروبوند

الوجود المتنامي لمستثمرين راغبين بالاستفادة من المراجعة بين السوق المحلي للدولار وأسواق سندات اليوروبوند في جزء منه لأن الولايات المتحدة لم تعد تفرض ضرائب دخل على المستثمرين الأجانب - وهذا ما قلص كثيراً الفارق في أسعار الفائدة التي كانت قائمة بين سوق السندات المحلية وسندات اليوروبوند. وبالرغم من التقارب بين السوقين، إلا أنه يمكن لمصدر اليوروبوند في أي وقت أن يستفيد من نافذة "اليوروبوند" حيث إن المزيج من الضوابط المحلية، وقوانين الضرائب مع توقعات المستثمرين الدوليين تسمح للمصدر أن يحقق تخفيضاً في التكلفة عبر مقايضة العملة والفائدة وهذا أكثر مما هو متاح في الأسواق المحلية. بالإضافة إلى إمكانية تخفيض تكلفة الاقتراض، فإن مصدر اليوروبوند قد ينوع القاعدة الاستثمارية ومصادر التمويل عبر الوصول إلى أسواق رأس المال اليورو الدولية لأوروبا الغربية، شمال أمريكا والشرق الأقصى.

يتم ترتيب إصدار اليوروبوند عبر مجموعات متعهدي تغطية، تضم عادة مئات المصارف للقيام بإصدار واحد صغير قد يصل إلى 25 مليون دولار فقط. إن الحجم المتزايد لليوروبوند يتم إعداده بفعل البساطة والسرعة والخصوصية من قبل جهات خاصة.

تاريخياً، ما يقرب من 75% من اليوروبوند كانت مقومة بالدولار. وخلال أواخر السبعينيات عندما كان الدولار يتعرض لهبوط، بدأت عملات أخرى (خاصة المارك الألماني) تصبح أكثر أهمية في سوق اليوروبوند. وقد عكست الزيادة الحادة لحصة السندات المقومة بالدولار في منتصف الثمانينات لارتفاع في قيمة الدولار. وقد قاد الهبوط اللاحق في قيمة الدولار إلى زيادة الإصدارات بعملات غير الدولار، خاصة الين والمارك. إن إياب السندات المقومة بالفرنك السويسري يعود إلى أن المصرف المركزي السويسري قد حظر استخدام الفرنك في إصدار اليوروبوند.

وكبديل عن الإصدارات المقومة بالدولار، المارك أو أية عملة أخرى، فإن العديد من المقترضين في السنوات الأخيرة يعرضون لسندات مقومة بمتوسط مرجح، أو "سلة" من عملات مختلفة.

### سحب اليوروبوند من التداول (الاستدعاء)

إن أموال الشراء أو الأموال الغاطسة عادة متطلب عندما تكون فترة استحقاق اليوروبوند أكثر من سبع سنوات. وتفرض الأموال الغاطسة على المقترض أن يسحب كمية ثابتة من السندات سنوياً بعد مرور فترة معينة من الزمن. وفي المقابل، إن أموال الشراء تبدأ غالباً عند أول سنة، وتسحب السندات فقط إذا كان سعر السوق دون سعر الإصدار. إن القرض من هذه الأموال (الاحتياطيات) هو دعم السعر السوقي للسند وتخفيض مخاطرة حامل السند عبر ضمان أن ديون الشركات لن تستحق دفعة واحدة.

إن رغبة دعم السعر تتقوى مع فقدان العمق في السوق الثانوي. ومع ذلك، وكما أشرنا سابقاً، فإن العدد المتنامي للمؤسسات الحاملة لمحافظ ضخمة من اليوروبوند لغرض المتاجرة قد زاد السيولة، وجعل الحافز لدعم السعر أقل أهمية. معظم إصدارات اليوروبوند تحمل شروط استدعاء، وتعطي المقرض خيار سحب السندات قبل استحقاقها. وكما هو الحال في السندات المحلية فإن اليوروبوند مع شروط استدعاء يتطلب كلاً من علاوة استدعاء ومعدلات فائدة أعلى قياساً للسندات بدون هذه الشروط.

### أهمية وجود سوق اليوروبوند

تصارع سوق اليوروبوند لأجل البقاء، وبخلاف أي سوق رأسمال أخرى كبيرة، تبقى هذه السوق غير مراقبة وبعيدة عن الضرائب. وبالتالي فإن المقرضين الكبار أمثال تكساكو، أي بي ام وسيرز يمكنهم جمع الأموال بسرعة أكبر وبمرونة أعظم مما هو متاح داخل بلدانهم. ولأن الفائدة التي يتلقاها المستثمرين معفاة من الضرائب، فإن هذه الشركات استطاعت تاريخياً الاقتراض بمعدلات دون مستوى الفائدة الذي يمكن للخزانة الأمريكية الاقتراض عندها.

مصدر سندات اليورو لحاملها مما يعني أنها غير مسجلة وبدون سجل لتحديد المقرض (يمكن اعتبار النقود سندات لحاملها بكوبون صفري). هذه الخاصية تسمح للمستثمرين جمع الفائدة بصرية تامة وبالتالي تجنب الضريبة. وكما هو متوقع، فإن المستثمرين يرغبون أو يقبلون عوائد أدنى على السندات لحامله أكثر من السندات من النوع الآخر بنفس درجة المخاطرة.

لقد استفادت كبريات الشركات الأمريكية ولفترات طويلة من إمكانية تخفيض تكلفة الأموال عبر بيع سندات اليورو عبر البحار بصيغة لحامله. وغالباً ما استطاعت الشركات الاقتراض من الخارج دون تكلفة الاقتراض الحكومية داخل الولايات المتحدة الأمريكية (تكلفة الاقتراض التي تدفعها الحكومة الأمريكية). ولإيضاح ما سبق نبين في المثال التالي كيف استطاعت شركة مثل اكسون أن

## عمليات مصرفية دولية

تستفيد من المراجعة عبر إصدار سندات يورو بكوبون صفري. فالسندات بكوبون صفري لا تدفع فائدة حتى وقت الاستحقاق، وبدلاً من ذلك تباع بخصم كلي عن السعر الاسمي.

اكسون متورطة في عمليات مراجعة فوائد دولية:

في خريف 1984 باعت اكسون 1.8 مليار دولار سندات يورو بكوبون صفري تستحق في نوفمبر 2004 بعائد مركب سنوي مقداره 11.65% محققة صاف يقارب 199 مليون:

$$\text{قيمة السند} = \$ 1.800.000.000 / (1.1165)^{20}$$

$$= \$ 199.000.000$$

ومن ثم استخدمت اكسون جزءاً من الناتج لشراء سندات حكومية أمريكية بقيمة 1.8 مليار وتستحق في نوفمبر 2004 حيث جرى تجزئة السندات وبيع الكوبون مستقلاً. العائد على سندات الخزنة المجزأة هذه والتي هي بكوبون صفري فعلياً كان حوالي 12.20% . عند هذا العائد تكلفت اكسون 180 مليون لشراء سندات الخزنة المجزأة البالغة قيمتها 1.8 مليار دولار:

$$\text{قيمة السند} = \$ 1.800.000.000 / (1.1220)^{20}$$

$$= \$ 199.000.000$$

وعند هذا السعر تكون اكسون قد ربحت الفرق البالغ 19 مليون دولار. من الواضح أن سوق اليوروبوند كما هو سوق عملات اليورو (العملات الحرة) موجود لأنه يمكن المقترضين على السواء تجنب الضوابط المختلفة للسلطة النقدية والعراقيل، كما يقدم لهم فرصة للهروب من دفع بعض الضرائب. وطالما حاولت الحكومات ضبط أسواق المال المحلية وسمحت (نسبياً) بالتدفق الحر للرأسمال بين الدول، فإن مختلف أسواق المال الخارجية ستستمر. إذا زادت الضرائب والضوابط فإن أهمية هذه الأسواق ستزداد.

شهدت السنوات الحالية عودة عن بعض الضرائب والضوابط. وفي نفس الوقت بدأت الولايات المتحدة بالسماح للشركات المعروفة وتحديداً تلك التي استفادت من أسواق اليوروبوند لتجاوز التعقيدات المرتبطة بقوانين الأوراق المالية عند أي إصدار جديد من خلال إتباع ما يسمى إجراء التسجيل بالحزمة Sheaf registration procedure . وعبر تخفيض التكلفة لإصدار السندات في الولايات المتحدة والتسريع في عمليات الإصدار فإن ما يسمى قد حسن الوضع التنافسي لسوق رأس المال الأمريكي قياساً إلى سوق اليوروبوند. في البلدان الأخرى كاليابان وإنكلترا أيضاً هناك تخفيف للضوابط في الأسواق المالية.

ومع إلغاء ضريبة الدخل وتخفيف ضوابط السوق المالي في الولايات المتحدة وأماكن أخرى فإن سوق اليوروبوند فقدت بعض الميزة التي جذبت المقترضين في الماضي. وطالما بقي اليوروبوند قليل الضوابط وإجراءات التسجيل قياساً إلى إصدارات سوق السندات المحلية فإن أسواق اليوروبوند تبقى جاذبة للمستثمرين والمقترضين من كل العالم.

وبالرغم من بعض التنبؤات بنهاية سوق اليوروبوند فإن هذه السوق باقية، لأن المشاركين فيها يتنقلون بسرعة كبيرة. فعندما يهبط الطلب على نوع من السندات فإن بنكييري الاستثمار يبحثون عن إمكانية أخرى لخلق القيمة لربائهم. فعندما هبط الطلب على سندات اليورو الثابتة الفائدة فإن سوق اليوروبوند قادت الانفجار في إصدار الأوراق المعومة الفائدة. وعندما سقطت سوق الأوراق المعومة الفائدة FRN في عام 1986 استبدل هذا بإصدار لسندات الشركات اليابانية المربوطة بتعهدات الأسهم. فالتعهدات ترجع إلى حاملها خيار شراء أسهم محددة للمصدر عند سعر محدد خلال فترة محددة من الزمن. وبالمقابل من ذلك يترتب على المصدر خيار استدعاء السهم طويل المدة، والمستثمر يقبل بفائدة أقل على اليوروبوند المربوط بتعهد أسهم.



وقد استقل الطلب على هذه الإصدارات عندما استخدم المستثمرين للتعهدات المضاربة في سوق الأسهم الصاعدة. وبدورها، وجدت الشركات اليابانية أن سوق اليوروبوند أسهل وأرخص من سوق الين المحلية. ومع ذلك فإن أسواق الأسهم اليابانية في عام 1990 قد عانت من هبوط بمقدار 71.5% في إصدارات سوق تعهدات الأسهم اليابانية و 14.4% هبوط في إجمالي سوق اليوروبوند. إن البنية التحتية المالية لسوق اليوروبوند في لندن يفترض أن تضمن بقاء هذه السوق، وبالتالي فإن تكييف الضرائب وتخفيف الضوابط المالية والتقليل من قيود رأس المال تعني أن المصدرين لديهم حافزاً أقل لاقتراض الأموال في أسواق الأوفشور ومن ثم العودة إلى أسواقهم المحلية لتأمين الأموال. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن سوق اليوروبوند قد لا يستطيع استعادة قوته لكنه يستطيع الإبقاء على دوره الأساسي كوسيط لتدفقات رأس المال الدولي بين الأسواق المحلية.

الملحق

**BARCLAYS**

092 0034 210 804  
**Certified Bank Draft**

Stamp Duty Paid  
3 - 009  
333

Date 08/07 20 09

Pay or order

The Sum of FIVE HUNDRED THOUSAND POUND STERLINGS

**£500,000.00**

08020  
BANK DRAFT

*Millard*  
Currency Operations  
Please do not write below line

NOT TO EXCEED MAXIMUM SHOWN

NEGOTIABLE THROUGHOUT THE WORLD AT THE CURRENT BUYING RATE FOR BANKERS' CHEQUES ON UK

For: **BARCLAYS BANK**  
*Tom Almond*  
DIRECTOR'S SIGN

**BARCLAYS** "00021684" :0130593345: 0107080002: 011'

**BARCLAYS BANK**

092 0034 210 804

4 - 008  
222

**Certified Bank Draft**

P **=US\$ 1,950,000.00=**

Date 11TH JULY 20 11

To \*\*\* CASH \*\*\* or order

The Sum of **==== ONE MILLION NINE HUNDRED AND FIFTY ====**  
**==== THOUSAND UNITED STATES DOLLARS ONLY ====**

**US\$1,950,000.00**

08026  
BANK DRAFT

*Chairman*  
Currency Operations  
Please do not write below line

NOT TO EXCEED MAXIMUM SHOWN

NEGOTIABLE THROUGHOUT THE WORLD AT THE CURRENT BUYING RATE FOR BANKERS' CHEQUES ON UNITED KINGDOM

FROM: **Barclays Bank London Uk.**

For: **Barclays Bank PLC**  
*Chairman*  
CHAIRMAN

**BARCLAYS BANK** "00021696" :0130593346: 0107080000: 011'

**HSBC**   
Malaysia KL

021 0032 212 221  
**Certified Bank Draft**

0 - 021  
441

Date 12/7/2017  
or order

To \_\_\_\_\_  
The Sum of Five hundred and Five Thousand  
dollars only.

06133  
BANK DRAFT

  
Signature Manager Foreign Operation  
Please do not write below line

350,000,00

NOT TO EXCEED MAXIMUM SHOWN

NEGOTIABLE THROUGHOUT THE WORLD AT THE CURRENT BUYING RATE FOR BANKERS' CHEQUES

From: HSBC Bank, Berhard, Russia

For: HSBC Bank  
  
Signature Manager Treasury Department

**HSBC BANK**   
"00021692021" :01305933421: 01070800751:0201"